

مجلس النواب

## مجلس النواب

الدورة العادية السابعة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم السبت ٢١ ذو القعدة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٥ كانون أول ١٩٧٣ م

(الجلد ١٩)

(العدد ٣)

محضر الجلسة الثالثة

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (مواقفة)
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات
- ١ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الله الكليب (مواقفة)

الوقائع

١٨

(٧) لجنة التربية والتعليم:

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

سماعة الشيخ عبد الباقي جمو  
سماعة السيد يوسف العظم

الاعضاء

سماعة السيد شريف القبيج  
سماعة السيد محمد طاهر الكيلاني  
سماعة السيد ادوارد خميس

معالي السيد فضل الدلقموني  
معالي السيد اسماعيل حجازي  
سماعة السيد الدكتور حافظ عبد النبي

(٨) اللجنة الزراعية

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

سماعة السيد عبد الكريم المفضي  
معالي السيد مفلح عودة الله

الاعضاء

سماعة السيد عبد الوهاب الطراونة  
سماعة السيد سعود القاضي  
سماعة السيد محمد سعيد يونس  
سماعة السيد جلال مرزوق القلاب  
سماعة السيد صالح الضامن  
سماعة السيد خالد عبد الله الفياض

سماعة السيد محمد سالم الدويب  
سماعة السيد فوزي جرار  
سماعة السيد محمد النور الحديدي  
سماعة السيد عبد الكريم الكايد  
سماعة السيد فرح ابو جابر  
سماعة السيد محمد عثمان ابو صبيحة

(٩) لجنة شؤون الضفة الغربية

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

معالي الدكتور قاسم الريماوي  
عطوفة السيد وخيد الموران

الاعضاء

عطوفة السيد محمد التمشان  
سماعة السيد فيصل الحجازي  
سماعة السيد محمد طاهر الكيلاني  
سماعة السيد علي الرشي

معالي السيد اسماعيل حجازي  
عطوفة السيد رفعت المقتي  
سماعة السيد عاطي ابو العز  
سماعة السيد فرح ابو جابر  
سماعة السيد حنا فرح بنوري

١٩٧٣/١٢/٥

محضر الجلسة الثالثة

٣ - الاقتراحات برغبات :

أ - اقتراح برغبة رقم (١) مقدم من عطوفة النائب السيد سلمان (احيل للحكومة  
القضاء يتضمن مطالب عامة للواء عجلون. رأساً)

•  
••  
•••  
••••  
•••••

٤ - تلاوة واحالة القوانين المؤقتة ومشروع القوانين الواردة من الحكومة  
الى اللجان المختصة :-

أ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٣٥٢ المتضمن تقديم مشروع  
القانون المعدل لقانون رقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣. (احيل للجنة القانونية ١٣

ب- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ المتضمن تقديم  
مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣. (احيل للجنة ١٤  
القانونية)

ج - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٨٩١ المتضمن تقديم  
مشروع قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣. (احيل للجنة ١٤  
المالية)

د - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٥٦١٨ المتضمن تقديم  
مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه والحجاري في منطقة امانة  
العاصمة لسنة ١٩٧٣. (احيل للجنة ١٥  
القانونية)

• كلمة عطوفة النائب السيد محمد المنور الحديج حول المساعدات العربية للتصديرون حوادث ايلول. وتقرر ارسال برقية بخلة لتلك  
ليصل آل سعود للاطراج عن هذه المساعدات :

•• كلمة عطوفة النائب السيد يوسف العظم حول دعوة رئيس مجلس الامة للقاء على شرف بعض ابواب الكونغرس :

••• كلمة عطوفة النائب السيد خالد عباد الفياض حول الاوراق الى البرلمانات العربية لاستصدار اجراءات اليهود التسلفية لاهساد  
المواطنين من ديارهم وتقرر ارسال برقيات بذلك ( انظر الوقائع ) باخر هذا العدد )

•••• كلمة عطوفة السيد عاتق ابو البر لمعد جلسة خاصة لبحث موضوع ارتفاع الاسعار :

••••• كلمة معالي السيد خالد الحاج حسن حول طقد جلسة لبحث التطورات القائمة قبل مؤتمر السلام :

ا - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٦٢٦٩ المتضمن تقديم  
مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٧٣. (احيل للجنة ١٦  
القانونية)

و - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٦٠٠٨ المتضمن تقديم  
القوانين المؤقتة التالية :-

(١) قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٧٣ قانون بنك الاسكان (احيل للجنة ١٩  
القانونية)

(٢) قانون مؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقيتي  
قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء (احيل للجنة الشؤون ٢٩  
الخارجية) بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الاتحاد الدولية  
والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية .

(٣) قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون  
الدين العام. (احيل للجنة المالية) ٥٨

(٤) قانون مؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية  
القرض الائتماني لمشروع مياه وحجاري عمان بين المملكة (احيل للجنة ٥٩  
القانون الخارجية)

(٥) قانون مؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ قانون الغاء قانون المؤسسة  
الصحفية الاردنية. ٧٢

(٦) قانون مؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ القانون المعدل لقانون  
سلطة الكهرباء الاردنية. ٧٣

(٧) قانون مؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تنظيم  
المدن والقرى والابنية. ٧٩

(٨) قانون مؤقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون  
بنك الاسكان. ٨٠

(٩) قانون مؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ قانون تعديل لقانون  
مؤسسة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية. ٨٠

(١٠) قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون  
معهد الادارة العامة. ٨١

(احيل للجنة القانونية)

مكتبة امجد الفاضل

صفحة	
٨٢	(١١) قانون مؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ قانون ملحق لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢ . ( احيى للجنة المالية )
١٤٩	(١٢) قانون مؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام . ( احيى للجنة القانونية )
١٥٠	(١٣) قانون مؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ قانون ضريبة الارباح الرأسمالية . ( احيى للجنة المالية )
١٥٦	(١٤) قانون مؤقت رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الشركات . ( احيى للجنة القانونية )
١٥٧	(١٥) قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية . ( احيى للجنة القانونية )
١٥٨	(١٦) قانون مؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ قانون مؤسسة مياه الشرب . ( احيى للجنة القانونية )
١٦٦	(١٧) قانون مؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي . ( احيى للجنة المالية )
١٦٨	(١٨) قانون مؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام .
١٦٩	(١٩) قانون مؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية .
١٧١	(٢٠) قانون مؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار .
١٧٥	٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين)

(١٨) قانون مؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام .  
(١٩) قانون مؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية .  
(٢٠) قانون مؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار .



## مجلس النواب

### مضرمجلس

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٥/١٢/١٩٧٣ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه : معالي السيد عبد الوهاب المحامي ومعالي السيد عبد القادر الصالح .

وتغيب معتلراً : حضرات النواب المحترمين السادة : امين مجج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الدويب ، حنا فرح بنسوره ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، رمضان حجه ، صدي الجمبري ، حنا فرح بنسوره ، عبد الرؤوف الفارس صالح الضامن ، حفطي ملحم ، طاهر المصري ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو .  
وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاتيش .  
وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب كات

وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بدران .  
وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه .

وزير المواصلات معالي السيد محي الدين الحسيني .

وزير دولة لشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر نشأت المصري .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذهني .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الحياط .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونغني الامين العام من تلاوته .

٢ - الاجازات والاعتذارات

السيد الرئيس

يتلى الاجازة الواردة من معالي السيد عبد الله الكليب

هكذا منه الفصل



( أ )

السيد الامين العام

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم .  
بما اني اود السفر الى الحجاز ارجو اجازتي  
ثلاث اسابيع اعتبارا من تاريخ (٢٠) الجاري لمدة  
ثلاثة اسابيع وتفضلوا بقبول احترامي .

١٩٧٣/١٢/١٥

نائب اريد  
عبدالله الكليب

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على منحه هذه الاجازة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

حج مبروك ان شاء الله .

٣ - الاقتراحات برغبات

( أ )

السيد الرئيس

تلى الاقتراحات الواردة .

السيد الامين العام

لدينا اقتراح مقدم من النائب المحترم السيد

سلمان القضاة .

اقتراح برغبة رقم (١)

تاريخ ١٩٧٣/١٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو ان ابين في ادنساء بعض الخدمات  
الضرورية للمدة لواء عجلون راجيا ان تتكرم بمشورا

بعضها على المجلس الكريم لاحالتها الى الحكومة مع  
التوصية بالنظر لاهميتها ولقرب اعداد الموازنة للسنة  
المالية الجديدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب لواء عجلون

الحامي

سلمان القضاة

١ - المواصلات

أ - ربط عجلون بعمان بخط هوائي مباشر  
بالنظر للصعوبات الكبيرة التي تصادف المواطنين في  
اتصالهم بعمان عن طريق جرش او اريد الامر الذي  
ياخذ الكثير من اوقاتهم ويعرقل مصالحهم .

ب - احداث مديرية مواصلات في اللواء اسوة  
بغيره من الالوية وليتسنى تقديم الخدمات البريدية  
على احسن وجه .

فتح شعبة بريد للساختة حيث توسط عددا من  
القرى والمزارع وما زالت رغم المطالبات الكثيرة في  
كل سنة يتعثر هذا المطلب البسيط .

٢ - الداخلية :

فتح مكتب جوازات في مركز اللواء وذلك  
لتلبية طلبات المواطنين باسهل السبل واقتصر الاوقات  
وذلك للحاجة الملحة الى ذلك واسوة بغيره من الوية  
المملكة .

٣ - التربية والتعليم :

احداث مديرية تربية وتعليم في اللواء وذلك  
بالنظر لكثرة المدارس في هذا اللواء وليتسنى تقديم  
الخدمات التربوية بشكل افضل ، كما ان ذلك يسهل  
على المعلمين والمواطنين والطلبة والمطالبات قضاء  
امورهم وتنفيذ احتياجاتهم وذلك اسوة ايضا بغيره  
من الوية المملكة ومحافظة اردن نفسها .

٤ - الطسوق

(١) تكتلة طريق خلاوة - الغور

(٢) تعبيد طريق كفر نجمة - الغور

(٣) اكمال وتعبيد طريق عنجرة - الساختة -  
الزراعة .

(٤) فتح وتعبيد الطريق العام - سامطا

(٥) تكتلة وتعبيد طريق صنعار - بير الدالية .

(٦) فتح وتعبيد طريق الطيارة - ام المنايع -  
مفرق محنا .

(٧) ربط خربة الوهانة بطريق لمنطقة الغور .  
والجدير بالذكر ان الطرق القروية قصيرة  
وبعضها محدود كيلو متر واحد تقريبا .

٥ - الخدمات الصحية :

١ - فتح عيادة صحية في قرية خلاوة .

٢ - فتح عيادة صحية في قرية راجب .

٦ - مياه الشرب :

هناك مشروع مياه للشرب وقد اقيم خزان  
مياه على رأس المنيف .

وكان الهدف منه تزويد عدد من القرى في  
لواء عجلون بالمياه وقد جرى تعبيد المواصلات ما بين  
خزان الماء المذكور وما بين العديد من قرى القضاء  
على اساس ان تزود من مياه الازرق وحتى هذا  
التاريخ لم يمر ضخ المياه الى هذه القرى الامر الذي  
يحرم المواطنين من توفر مياه الشرب لديهم . كما ان  
المواصلات نفسها أصبحت معرضة للتلف .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .



هكذا من الأصل



السيد الحديد نائب عمان

معالي الرئيس ،

في حوادث ابول ومؤتمر الخرطوم اجتمعت الدول العربية في الخرطوم وقررت برئاسة جلالة الملك فيصل توزيع الاعانات على المتضررين في الاردن ومن ذلك الحين ونحن نطالب جلالة الملك فيصل وبعثنا برقيات لجلالته بأن يفرج عن هذه الاموال وتوزيعها على المتضررين ومع هذا فاني اطالب بارسال

برقية من مجلس النواب وارجو من الحكومة بأن تساعد المتضررين وتعوض عليهم .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس ؟

الجميع : موافقون .

السيد الحديد نائب عمان

والشيء التالي ارجو من الحكومة السرعة باعطاء الموظفين زيادة في رواتبهم بسبب غلاء المعيشة .



السيد العظيم نائب معان

معالي الرئيس ،

منذ ايام وجهت دعوة لاهضاء مجلس النواب او مجلس الامة بصورة عامة وبعض المدهون لحضور حفلة غداء تقام في نادي الملك حسين على شرف رئيس او مساعدا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي وقد حضرنا في الامس من يوم الجمعة بعد ان اتصل بنا هاتفياً من بعض اخواننا موظفي هذا المجلس الكريم ان نحضر قبل حفلة الغداء لتحدث مع ذلك الضيف فوجدنا اولاً ان ذلك المساعد ليس عضواً في الكونغرس الاميركي وانما يعمل موظفاً ادارياً والدعوة موجهة باسم رئيس مجلس الامة لذا

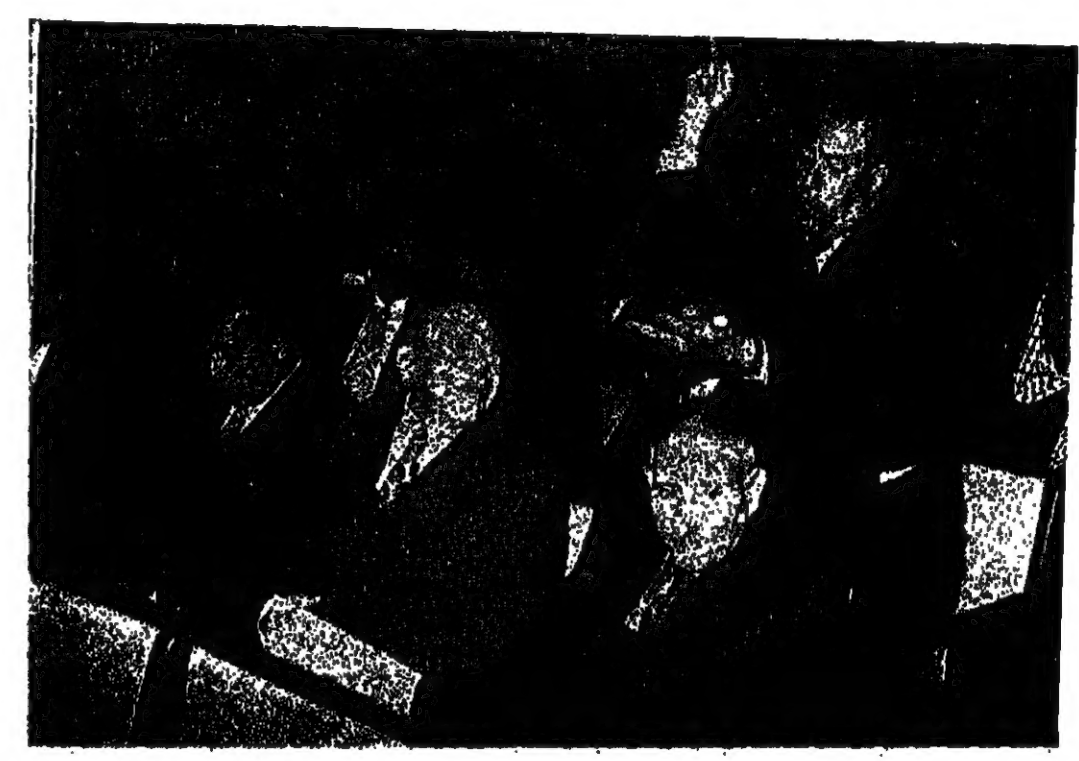


ارجو ان لا يزعج باسم رئيس مجلس الامة او رئيس مجلس النواب في مثل هذه الحفلات اذا لم يكن الضيف المدهو على مستواهم .

والناحية الثانية يمكن ان يقوم اي موظف اداري في المجلس الكريم بدعوة مثل هذا الضيف بالاشيالة انه يوسف قد حدث بالامس ما يخالف قرار مجلس الوزراء بعدم تقديم المشروبات في مثل هذه الحفلات وقيل ان لبدأ جلستنا بالامس مع الضيف لتحدث معه فوجدنا بالمشروبات تقدم ونحن في بلد نعيش مأساة اليمه يجب ان نبتعد كل البعد عن هذه المرافف .

اسجل هذا الاحتجاج وارجو من الاخوة الكرام تأييدي في هذا الموضوع .

مكتبة منة الفصل



السيد الغوري نائب القدس

أشارك الاستاذ لها، قاله من جميع القلب

السيد العوران نائب الطفيلة

يا سيدي اضطررنا لتقديم المشروعات الروحية  
لأنهم ما وجدوا ( ميرمية ) هذا من السر

السيد أبو العز نائب معان

والله الميرمية أفيد وأشرف

السيد الفياض نائب طولكرم

أرجو منس المجلس الكريم أن يتخذ موقف  
استنكار من الاجرامات التي ارتكبتها إسرائيل ضد  
أخواننا الذين أبعدوهم من الضفة الغربية بأن يرسلوا  
برقيات الى البرلمانات الدولية والهيئات العالمية ليسيكي

السيد أبو العز نائب معان

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟  
الجميع : موافقون

السيد العظم نائب معان

لي توضيح أرجو ان ابينه واقول بكل فخر  
من منطلق عقيدة ومنطلق وطنية ، نبرو يوم تسلم  
الحكم في الهند وقف ينافر الدنيا جميعاً ويقول لكل  
الهيئات الدبلوماسية : الهند تقدم الأتانس ولا تقدم  
الويسكي فكان موقفاً مشرفاً له ، لذلك موضوع  
الميرمية وغيره من المشروعات انا اقصد ان نرفع عن  
هذه المواقف .

السيد الرئيس

على كل مهما كانت لم يقصد بها أي شيء يسا  
يوسف بك .

السيد العوران نائب الطفيلة

أرجو من

السيد الرئيس

يا وحيد بك أرجوك ، هذا يكفي .

السيد العوران نائب الطفيلة

أرجو من المجلس ومن المحكمة ان تحضر  
الدخان ( الحيشي ) وان تحضر ( الميرمية ) وان تحضر  
( الشيشة ) وان تحضر ذلك لآبناء أوروبا لما يزوروننا .

السيد العظم نائب معان

نفس الخط ، أشرف .

السيد العوران نائب الطفيلة

كل الأمور ما عدا الرئيسي .

السيد أبو العز نائب معان

الحقيقة أنا عندي اقتراح اذا يوافق عليه  
الأخوان ، متروك لهم ، البلد الآن في غلاء الماحش



هكذا من الأصل



وفي وضع سيء للمعيشة للمواطن الضعيف فأطلب -  
إذا رأى المجلس الكريم - جلسة خاصة مع الحكومة  
لبحث هذه المواضيع ، مهما أعطيت خمسة دقائق أو  
عشرة دقائق لا يكفي ، الكبرية اليوم زادت .  
السيد الرئيس  
الطلب من الحكومة ان تتخذ الاجراءات  
الضرورية لهذا الشيء .  
السيد الحفيد نائب عمان  
في الحرب العالمية لم يصل سعر رطل الارز الى  
ستين قرش .  
السيد الرئيس  
دعوه يكمل .  
السيد العظيم نائب معان  
انني على هذا الاقتراح .

السيد ابو العز نائب معان

انني على اقتراحي فأرجو التصويت عليه .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

الجميع : موافقون .

الاستاذ جمو نائب عمان

أرجو تحديد جلسة لمناقشة الوضع الاقتصادي .

السيد الرئيس

سنطلب .

.....

السيد الحاج حسن نائب عمان

انطلاقاً من مبدأ التعاون مسا بين السلطين ،  
السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فاني اقترح .

الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب  
لنظر في قراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

أحمد الوزري

### الاسباب الموجبة

لما كان قانون رقابة أطباء الاسنان رقم ١٧ لسنة  
١٩٧٢ يشترط على الطبيب الذي يطلب الحصول على  
ترخيص لمزاولة المهنة أن يجتاز الفحص المقرر لهذه  
الغاية ، وبما أن أعداد أطباء الاسنان الذين يتخرجون  
سنوياً قليلة نسبياً ويكون تخرجهم على فترات  
متباعدة ودورات الفحص تعقد كلما توفر عدد كاف  
من الاطباء ولكي يتمكن وزير الصحة من اعطاء  
تصاريح مؤقتة للأطباء للعمل حين انعقاد الدورة  
حرصاً على مصلحة الطبيب وعدم اضراره فصرح دون  
عمل فقد عدلت المادة (٨) على هذا الشكل :  
وأما بالنسبة للمادة ٢٦/ب فقد عدلت للحفاظ  
على حقوق الممارسين المكتسبة عبر السنين الطويلة  
واستثناء ( حشو الاسنان وقلمها ) من أحكامها .

### مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣  
قانون تعديل لقانون رقابة أطباء الاسنان لعام ١٩٧٢  
المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل  
لقانون رقابة أطباء الاسنان لسنة ١٩٧٢) ويقر آمع  
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجزيدة الرسمية .  
المادة ٢ - يلغى نص المادة (٨) من القانون  
الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

الموافقة على الطلب من الحكومة لعقد جلسة نمتنع  
فيها الى آخر ما توصل وتتطور اليه الوضع الراهن  
بالنسبة للظروف الراهنة التي تمر بها امتنا العربية  
وخاصة بعد ان قررت الحكومة الاشتراك في مؤتمر  
السلام المقرر عقده في جنيف في الثامن من هذا  
الشهر . فاذا تكرمتم . . . .

السيد ابو العز نائب معان

موافقين .

السيد عبد الله نائب اربد

موافقين .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ايضاً ؟

الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة واحالة القوانين المؤقتة ومشاريع  
القوانين الواردة من الحكومة الى  
اللجان المختصة

السيد الرئيس

تتلى كتب الرئاسة الجليلة ومشاريع القوانين  
والقوانين المؤقتة الواردة من الحكومة لاحتالها على  
اللجان المختصة .

( ١ )

السيد الامين العام

الرقم : ن/١/٢٣٥٢

التاريخ : ٢٢/٢/١٩٧٣

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع القانون  
للمعدل القانون لقانونية أطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ مع

هذا هو الاصل

إذا لم ينجح الطالب في الفحص أو إذا تكرر إجراء الفحص لأي سبب فالوزير أن يمنح الطالب تصريحاً مؤقتاً بإزالة المهنة في عيادة طبيب مسجل إلى أن يتقدم الطالب للفحص وينجح فيه .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٦) من القانون الأصلي بإضافة الجملة التالية إلى آخرها :  
( باستثناء حشو الاسنان وقلمها ) .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته على اللجنة القانونية ؟  
الجميع : موافقون .

( ب )

السيد الأمين العام

الرقم : ٧٨٧١/٨/١

التاريخ : ١٩٧٣/٦/٧

معالي رئيس مجلس النواب

أبعت اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٦/٥ مع الأسباب الموجبة له . رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في أقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الأسباب الموجبة

وضع هذا التعديل تمهيداً مع خطة لجنة الإدارة التي تهدف إلى التخفيف من الروتين المعمول كجزء من تلك الخطة .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون الاستملاك

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة الثانية منها واعتبار ما ورد فيها فقرة واحدة .

المادة ٣ - تعدل المادة الخامسة من القانون الأصلي بإلغاء ما ورد في صدرها والاستعاضة عنه بما يلي :-

يعلم قرار مجلس الوزراء في الجزية الرسمية ثم يقدم للنشء إلى مأمور التسجيل الذي تقع الأرض المستملكة ضمن دائرة اختصاصه .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته على اللجنة القانونية ؟  
الجميع : موافقون .

( ج )

السيد الأمين العام

الرقم : ٧٨٩١/٢٣/١

التاريخ : ١٩٧٣/٦/٧

معالي رئيس مجلس النواب

أبعت اليكم بـ ١٢٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته على اللجنة المالية ؟  
الجميع : موافقون .

( د )

السيد الأمين العام

الرقم : س/١٥٦١٨/٩

التاريخ : ١٩٧٣/١١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

أبعت اليكم طياً بـ ( ١٢٠ ) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه والبحاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١١/١١ مع الأسباب الموجبة له . رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في أقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الأسباب الموجبة

حيث وجد أن المصلحة العامة تقتضي باشتراك عضو من وزارة الصحة في مجلس إدارة سلطة المياه والبحاري في منطقة امانة العاصمة لما للوزارة من علاقة جوهرية في أعمال السلطة من ناحية الصحة العامة ، ولما كانت المادة ( ١/٧ ) من قانون السلطة رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٣ قد حددت أعضاء المجلس ، فقد وجد من الضروري تعديلها على هذا الشكل ليتمكن اشرارك عضو وزارة الصحة .

بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٦/٥ مع الأسباب الموجبة له ، رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في أقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الأسباب الموجبة

وضع هذا التعديل تمهيداً مع خطة لجنة الإدارة التي تهدف إلى التخفيف من الروتين المعمول كجزء من تلك الخطة .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاعفاء من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون الاعفاء من الاموال الاميرية رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الأصلي بإلغاء عبارة ( بموافقة الملك ) الواردة في الفقرة ( ب ) منها .



مشروع  
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة  
امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة  
لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣  
الشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصلي  
على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما ورد في البند (٢) من الفقرة (أ)  
منها والاستعاضة عنه بما يلي :-  
(٢) - عضوان من اعضاء مجلس الامانة .  
ب - باضافة البند الجديد التالي يرقم (٣) :-  
(٣) - عضو من وزارة الصحة .  
ج - باعادة ترقيم البندين (٣) و (٤) ليصبحا  
(٤) و (٥) .  
(٥) .

السيد الامين العام

الرقم : م/٤١/١٦٢٦٩  
التاريخ : ١٩٧٣/١٢/١

معالي رئيس مجلس النواب

ارسل طيا (١٢٠) نسخة من مشروع القانون  
المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٧٣ مع  
الاسباب المرجحة له بشكله الذي اقره مجلس الوزراء  
بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٧ . رجاء احالته الى مجلس  
النواب للنظر فيه .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

### الاسباب الموجبة

كانت دائرة ميناء العقبة والخط الحجازي قد  
طلبت اصدار امر دفاع بوجوب اخلاء الموظفين  
للمنازل العائنة للجهتين المذكورتين في حالة تقلبهم  
او انتهاء خدماتهم وقد صدر امر عسكري عن الحاكم  
المسكري العام بذلك بمقتضى تعليمات الادارة العرفية ،  
وان هذا القانون العادي يغطي ذلك الامر الاستثنائي  
كما انه من الممكن ان تطلب جهات اخرى في المستقبل  
تكون لديها منازل لموظفيها باصدار مثل ذلك الامر  
الاستثنائي في حالة عدم وجود قانون ينظم هذه  
الناحية وعليه فقد وجد من الانسب وضع هذا القانون  
المعدل ليطبق على جميع الحالات من هذا النوع .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٧٣  
قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع  
قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٣  
الشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من  
تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون  
الاصلي باضافة البند التالي الى آخر الفقرة الاولى منها  
برقم (ج) :

ج - اذا كان المستأجر موظفا ويشغل عقارا  
مملوكه او تستأجره الدولة او احدى المؤسسات العامة  
لغايات اسكان موظفيها وتقل الى مركز آخر بصورة  
دائمة او انتهت علاقته بالوظيفة لاي سبب كان .

السيد الرئيس  
هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة القانونية  
الجميع : موافقون .

( و )

السيد الامين العام

الرقم : ب/١١/١٦٠٠٨

التاريخ : ١٩٧٣/١١/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم : ( ١٢٠ ) نسخة من كل من

رقم وتاريخ الجريدة الرسمية  
المشور فيه

اسم القانون

- ١ ( قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ٩٧٣ ) قانون بنك الاسكان . ٢٤٣٢ ١٩٧٣/٧/١٦
- ٢ ( قانون مؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ ) قانون تصديق اتفاقيتي قرض  
مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية  
الهاشمية وكل من مؤسسة الاتحاد الدولية والصندوق الكويتي للتنمية  
الاقتصادية . ٢٤٣٢ ١٩٧٣/٧/١٦
- ٣ ( قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ٩٧٣ قانون معدل لقانون الدين العام . ٢٤٣٢ ١٩٧٣/٧/١٦
- ٤ ( قانون مؤقت رقم ٤٤ لسنة ٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الاتحادي  
لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية ومؤسسة الانماء الدولية . ٢٤٣٥ ١٩٧٣/٨/١
- ٥ ( قانون مؤقت رقم ٤٥ لسنة ٩٧٣ قانون الغناء قانون المؤسسة الصحفية  
الاردنية . ٢٤٣٥ ١٩٧٣/٨/١
- ٦ ( قانون مؤقت رقم ٤٦ لسنة ٩٧٣ القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء  
الاردنية . ٢٤٤٣ ١٩٧٣/٩/١٦
- ٧ ( قانون مؤقت رقم ٤٧ لسنة ٩٧٣ ) قانون تعديل لقانون تنظيم المدن  
والقرى والابنية . ٢٤٤٣ ١٩٧٣/٩/١٦
- ٨ ( قانون مؤقت رقم ٤٨ لسنة ٩٧٣ ) قانون تعديل لقانون بنك الاسكان . ٢٤٤٣ ١٩٧٣/٩/١٦
- ٩ ( قانون مؤقت رقم ٤٩ لسنة ٩٧٣ ) قانون تعديل لقانون مؤسسة عالية /  
الخطوط الجوية الملكية الاردنية . ٢٤٤٦ ١٩٧٣/٩/١٦

تكونا منه الاصل

اسم القانون	رقم وتاريخ الجريدة الرسمية المنشور فيه
١٠ قانون مؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ ( قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة ) .	٢٤٤٦ ١٩٧٣/٩/١٩
١١ قانون مؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ ( قانون ملحق لقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٧٢ ) .	٢٤٤٦ ١٩٧٣/٩/١٩
١٢ قانون مؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ ( قانون العفو العام ) .	٢٤٤٧ ١٩٧٣/٩/١٩
١٣ قانون مؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ( قانون ضريبة الارباح الرأسمالية ) .	٢٤٥٠ ١٩٧٣/١٠/٨
١٤ قانون مؤقت رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ ( قانون معدل لقانون الشركات ) .	٢٤٥٠ ١٩٧٣/١٠/٨
١٥ قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الاحوان المدنية .	٢٤٥٠ ١٩٧٣/١٠/٨
١٦ قانون مؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ قانون مؤسسة مياه الشرب .	٢٤٥٢ ١٩٧٣/١٠/٢٠
١٧ قانون مؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي .	٢٤٥٢ ١٩٧٣/١٠/٢٠
١٨ قانون مؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون العفو العام .	٢٤٥٥ ١٩٧٣/١١/١
١٩ قانون مؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية .	٢٤٦٠ ١٩٧٣/١١/١٥
٢٠ قانون مؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار .	٢٤٦٠ ١٩٧٣/١١/١٥

- ١ -

## الاسباب الموجبة

## لوضع قانون بنك الاسكان المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣

أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده الاردن في الآونة الأخيرة الى توسع اجهزة الخدمات العامة ومن ثم زيادة حركة انتقال الافراد من القرى والارياف الى المدن لتوفر فرص العمل والخدمات العامة فيها . وكان من احد نتائج هذا التطور ان اصبح الاردن يواجه مشكلة تتعلق بعدم كفاية المساكن القائمة حالياً وللتخفيف من حركة انتقال الافراد الى المدن وتوفير حاجة المواطنين السكنية في القرى والمدن والارياف وتوجيه التوزيع السكاني بطريقة تخفف من نمو بعض المناطق على حساب البعض الاخر فقد استحدثت الحكومة الاردنية بنك الاسكان كوسيلة للتغلب على كافة المشاكل السكنية ومنها :

- (١) زيادة الطلب على المساكن اذ تقدر الحاجة السنوية للمساكن في المملكة بحوالي ( ١٩٠٠٠ ) وحدة سكنية منها ( ١٣٠٠٠ ) وحدة سكنية في الضفة الشرقية وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد السكان والتي تقدر بحوالي ٣٠٠٠ سنوياً ولاشك ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة عدد الاسر في المملكة الذي يتزايد بمعدل حوالي ١٢٠٠٠ أسرة سنوياً .
- (٢) التغير في نوع الطلب على المساكن نتيجة ارتفاع دخول الافراد وتغير الظروف الاجتماعية فضلاً عن ميل الافراد تجاه استبدال المساكن غير الصالحة بمساكن جديدة .
- (٣) ارتفاع ايجارات المساكن اذ بلغت نسبة ما تدفعه الاسرة بدل الايجار حوالي ٢٤ - ٢٨ ٪ من مجمل دخلها في حين ان النسبة السائدة في كثير من الدول تتراوح بين ١٥ - ٢٠ ٪ فقط .
- (٤) زيادة تراكم أزمة حلة السكن في المملكة وبصفة خاصة في المدن الرئيسية نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة والمجرة القسرية التي حدثت اثر احداث حرب ١٩٦٧ والتطور الاجتماعي في المملكة .
- (٥) قصور امكانيات التمويل لمواجهة الزيادة في الطلب على انشاء المساكن بالإضافة الى ضعف حجم الائتمان الطويل الاجل المقدم من البنوك التجارية وارتفاع كلفته بالإضافة الى ان معظم موجودات هذه البنوك وذائع تحت الطلب أو لأجل مقلدة .
- (٦) ضآلة حجم الادخار السكاني ويزود الحاجة الى تشجيعه بمختلف السبل والوسائل الممكنة بالإضافة الى مساعدة وقرض التماويلات والشركات التي تستهدف بناء العقارات الممتدة بصورة رئيسية للسكن وذلك بهدف دعم الحركة العمرانية في المملكة وتنشيط بناء دور السكن .

تحت هذا الأصل



قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣

## قانون بنك الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الملكية ..... للمملكة الاردنية الهاشمية

الحكومة ..... حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

البنك ..... بنك الاسكان المؤسس بمقتضى هذا القانون

المجلس ..... مجلس ادارة البنك

المدير العام ..... مدير عام البنك

نائب المدير العام ..... نائب مدير عام البنك

المادة ٣ - ١ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى ( بنك الاسكان ) يمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون وفي أية أنظمة تصدر بمقتضاه .

ب - يعتبر البنك شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي وإداري ويتمتع بكافة الحقوق ويتصرف بالشكل الذي يراه مناسباً في نطاق القانون .

ج - للبنك إن يقاضي ويقاضى وإن ينيب عنه النائب العام أو من يتلوه أو أي جهام في الإجراءات القانونية والقضائية .

المادة ٤ - ١ - تسري على البنك احكام قانون الشركات المعمول به ما لم يرد نص خاص على خلاف ذلك في هذا القانون

المادة ٥ - يكون المركز الرئيسي للبنك عمان ويجوز له أن ينشي فروعاً أو وكالات في جميع أنحاء المملكة .

## اغراض البنك

المادة ٦ - غاية البنك دعم الحركة العمرانية في المملكة وتنشيط بناء دور السكن والمنشآت السكنية وفق الخطة الانمائية العامة للحكومة وتحقيقاً لهذه الغاية يعمل البنك بصورة خاصة على ما يلي :

١ - تلبية حاجات الاقتراض السكني وذلك بمساعدة الافراد ومؤسسات الاسكان وجميعيات الاسكان التعاونية وشركات وتجارت البناء الاستثماري على انشاء واكمال وتوسيع المباني السكنية عن طريق الاقتراض ومنح التسهيلات المصرفية المختلفة .

٢ - تشجيع ومساعدة واقتراض التعاونيات والشركات التي تستهدف بناء المقارنات المعدة بصورة رئيسية للسكن .

٣ - تشجيع الادخار السكني بمختلف السبل والوسائل الممكنة .

## اعمال البنك

المادة ٧ - يقوم البنك بالاعمال التالية :

أ - تقديم القروض العقارية لأجل قصيرة لا تتجاوز السنة الواحدة أو متوسطة لا تتجاوز الخمس سنوات ، لبناء دور السكن والمنشآت السكنية أو اتمامها أو توسيعها .

ب - تقديم القروض لأجل طويلة لا تتجاوز خمسة عشر عاماً لبناء دور السكن والمنشآت السكنية .

ج - قبول الودائع بفائدة أو بدون فائدة ، تحت الطلب أو لأجل مسمى .

د - القيام بمختلف العمليات المصرفية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتحقيق اغراض البنك .

المادة ٨ - تحدد بأنظمة داخلية :

أ - شروط عمليات الاقتراض والتسليف المبثوث عنها في المادة السابقة والضمانات المقبولة ويجب ان يعين في هذا النظام بصورة خاصة الحدود القصوى لمبالغ القروض ولأجلها بحسب جهة استعمالها ونوع الضمانات المقدمة لقاءها .

ب - الحدود الدنيا لأجل استحقاق الودائع ومبالغها ومعدلات فائدتها وأجواتها والمزايا التي قد تخصص لأصحابها وسائر الشروط الخاصة .

المادة ٩ - ١ - يجب ان تغطي بتأمينات عينية جميع القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل ويمكن ان تعتبر المقارنات والمنشآت التي يتم تمويلها بموجب هذه القروض من عناصر التأمينات .

ب - يحق للبنك طلب الضمانات التي يراها مناسبة للتثبت من صحة استعمال السلف والقروض التي يمنحها للتأمينات التي استقرضت من اجلها .

المادة ١٠ - يؤمن البنك على حياة مقرضه ضمانة لسداد القرض أو رضيله في حالة الوفاة وذلك بالطريقة والشكل الذي يراه مناسباً على ان تضادف رسوم التأمين على اقتناط التسديد .

## رأس مال البنك

المادة ١١ - رأس مال البنك المصرح به (٥٠٠.٠٠٠) دينار مقسومة على ٥٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل منها دينار .  
وتقسم الاسهم الى نوعين :-

أ - اسهم عادية عددها ( ٢٠٠.٠٠٠ ) تساهم بها الحكومة .

ب - اسهم ممتازة عددها ( ٣٠٠.٠٠٠ ) يساهم بها القطاع الخاص :

المادة ١٢ - يطرح المجلس اسهم البنك الممتازة للاكتتاب العام ويحدد شروط الاكتتاب وتسديد اقساط الاسهم .

المادة ١٣ - يجوز زيادة مساهمة حملة الاسهم الممتازة في رأس مال البنك بقرار من الهيئة العامة في اجتماع غير عادي بموافقة الاكثية المطلقة لحملة الاسهم الممتازة على ان تسري على هذه الاسهم الاحكام الواردة في هذا القانون بالنسبة للاسهم الممتازة .

المادة ١٤ - تتألف مصادر تمويل البنك المالية بصورة خاصة مما يلي :-

أ - رأس ماله .

ب - امواله الاحتياطية .

ج - ما يحصله من استناد قرض .

د - ما تخصصه الدولة لدعم رأس مال البنك .

هـ - ما يقترضه من البنك المركزي .

و - ما يقترضه من البنوك والمؤسسات المالية في الداخل والخارج .

ز - الزوائج .

ح - اية مصادير اخرى .

المادة ١٥ - يتوقع لدى البنك بصورة الزامية :

أ - اموال مؤسسة الاسكان ومواردها .

ب - اموال جمعيات الاسكان التعاونية وجمعيات توفير والتسليف السكنية .

ج - القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة او مؤسساتها العامة لاجراض السكن .

د - نسبة مخارجه مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي محافظ البنك المركزي من مجموع الاموال

الحاضرة القائمة لكل من الجهات التالية :-

١ - شركات التأمين .

٢ - صندوق توفير البريد .

٣ - صندوق قروض البلديات .

٤ - صناديق القواعد والادخار والتأمين الاجتماعي .

المادة ١٦ - أ - تعفى فوائد المبالغ التي تودعها لدى البنك جمعيات الاسكان التعاونية وجمعيات الادخار والتسليف السكني من ضريبة الدخل على ريع رؤوس الاموال المتداولة .

ب - تعفى ارباح البنك الموزعة وغير الموزعة من ضريبي الدخل والشؤون الاجتماعية .

## تنظيم البنك وادارته

المادة ١٧ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ومدير عام وجهاز تنفيذي من الموظفين والمستخدمين .

المادة ١٨ - يتألف مجلس ادارة البنك من تسعة اعضاء على الوجه التالي :-

أ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .

ب - ممثل عن وزارة المالية / الاراضي .

ج - ممثل عن البنك المركزي الاردني .

د - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط .

هـ - ممثل عن مؤسسة الاسكان .

و - المدير العام .

ز - ممثل البنوك التجارية .

ح - ممثلين اثنين من حملة الاسهم الممتازة .

المادة ١٩ - يجري تعيين ممثلي وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية / الاراضي والبنك المركزي والمجلس القومي للتخطيط ومؤسسة الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الجهة المختصة على ان يكون الاعضاء من ذوي الاختصاص وفي حالة غياب ابي عضو لاي سبب يجري بنفس الطريقة

انتداب موظف آخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة غيبه .

المادة ٢٠ - يجري تعيين ممثل البنوك التجارية حسب الترتيب التالي :-

أ - تتدرج اسماء البنوك العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال الاعلى

فالاولى واذا تساوت مساهمة بنكين او اكثر فترتب الاسماء في الجدول وفقاً للحروف

الاجمعية شريطة ان لا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن ( ٢٥٠.٠٠٠ ) دينار .

ب - يكون ممثل البنك المدرج اسمه في اعلى القائمة ممثلاً للبنوك التجارية في المجلس ويتبع ترتيب

الدوري بعد ذلك في تعيين خلفه .

ج - اذا نقصت مساهمة بنك عن ( ٢٥٠.٠٠٠ ) دينار في اي وقت تسقط عضويته مثله ويشطب

اسم البنك من القائمة .

د - لا تشترك البنوك المسجلة المساهمة في القائمة ولا حملة الاسهم العادية في انتخابات اعضاء

المجلس الآخرين .



المادة ٢١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من المادة السابقة يتخبط حملة الاسهم الممتازة بمثلهم ويشترط في ذلك ان لا تقل مساهمة اي مرشح عن (٥٠٠) دينار وتسقط العضوية اذا نقصت قيمة المساهمة خلال مدة العضوية عن هذا المبلغ .

المادة ٢٢ - مدة العضوية في المجلس ستان قابلة للتجديد باستثناء البنوك التجارية العاملة في المملكة التي تكون مدة عضوية كل بنك منها سنة واحدة .

المادة ٢٣ - تعدد علاقات اعضاء المجلس بقرار منه على ان لا يتجاوز (٣٠٠) دينار في السنة .

المادة ٢٤ - أ - يتخبط اعضاء المجلس من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس ويتم الانتخاب بالحصول على اصوات اكثرية الاعضاء .

ب - للوقوف على وضع البنك والمداولة حول شؤونه يجتمع المجلس مرتين في الشهر على الاقل وذلك بدعوة خطية من الرئيس او نائبه في حالة غيابه او بناءً على طلب خطي يوقمه ثلاثة من اعضاءه على الاقل .

ج - يكون انعقاد المجلس قانونياً اذا حضره خمسة من اعضاءه شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه ويعتبر قراراته بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

د - يعين المدير العام احد موظفي البنك سكرتيراً للمجلس يكون مسؤولاً عن تدوين وقائع الجلسات كما يكون مسؤولاً عن تدوين قرارات المجلس ويجب ان يوقعها اعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ - للمجلس ان يسمح لمراقبين او خبراء او مستشارين بحضور اجتماعاته دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٢٥ - اذا توفي اي عضو من اعضاء المجلس او اشتقال او انفصل عن عمله او فقد مركزه لاي سبب من الاسباب قبل انتهاء مدة عضويته فيعين شخص آخر في مكانه الشاغر لاكمال المدة الباقية حسب اجراءات التعيين الاولى اذا كان العضو معيناً اما اذا كان منتخباً فيجوز بحله المرشح الذي حاز على اكبر عدد من الاصوات في الانتخابات الاخيرة .

المادة ٢٦ - للمجلس ان يولف لجاناً خاصة يهيئها اليها يفيض صلاحاته او بالقيام بوظائف وواجبات معينة ويمكن ان تشمل عضوية هذه اللجان اعضاءه ونائب المدير العام وموظفي الجهاز التنفيذي وتحديد صلاحات هذه اللجان ومجالات عملها بقرارات المجلس التي تتضمن تأليفها .

المادة ٢٧ - مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤون البنك واموره وله ان يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق اغراضه والمداولة وممارسة الصلاحيات التالية : -

أ - تقرير السياسة العامة للبنك

ب - وضع الانظمة الداخلية اللازمة لتنفيذ غايات البنك وعرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها في اول اجتماع لها .

ج - تعيين البنوك التي يمكن للبنك التعامل معها وقرار أسس هذا التعامل .

د - كيفية توظيف اموال البنك الخاصة التي تمثل حسابات رأس المال والاحتياط والاستهلاكات .

هـ - اقرار عقود الاقراض عن البنوك وغيرها من مصادر التمويل وتحديد شروط توظيف المبالغ المقرضة .

و - القيام باجراء المصالحات والتسويات ضمن حدود القوانين والانظمة .

ز - اعداد التقرير السنوي للبنك قبل عرضه على الهيئة العامة بما في ذلك الموازنة .

ح - اقرار البرنامج السنوي لمشاريع البنك .

ط - تحديد عدد الوظائف في البنك وتصنيفها ودرجاتها .

ي - تعيين مدققي الحسابات وتقرير اجورهم .

ك - تأسيس الفروع والوكالات .

ل - تحديد سعر فائدة الاقراض وشروطها .

م - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .

ن - اصدار الاسهم او السندات لزيادة رأس مال البنك .

المادة ٢٨ - يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ومستخدميه وتحديد طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام والعزل وانهاء الاستخدام وتحديد الرواتب والمكافآت والواجبات وكالة الامور المتعلقة بالموظفين والمستخدمين بموجب نظام .

المادة ٢٩ - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الاقتصاد على ان يقرن القرار بالارادة الملكية .

المادة ٣٠ - يرأس المدير العام دوائر البنك ويتولى تصريف الامور فيه والاشراف عليه من جميع النواحي المالية والادارية ويمثل البنك في علاقاته مع الغير وامام القضاء وفي توقيع العقود ويسال امام المجلس عن سير اعمال البنك وادارته وعن تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق اهداف وغايات البنك .

المادة ٣١ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة البنك وتصريف شؤونه وممارسة الصلاحيات الموكولة اليه بموجب الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الادارة كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه .

هكذا من الاصل

## « الهيئة العامة للمساهمين »

المادة ٣٢- أ - تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا عاديا خلال مدة اقصاها اربعة اشهر تلي تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك .

ب - تعقد الهيئة العامة للمساهمين اجتماعا غير عادي بناء على قرار من المجلس او بطلب خطي من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ٣٠٪ من قيمة اسهم البنك .

المادة ٣٣- يجري اعلام المساهمين عن مواعيد اجتماعات الهيئة العامة قبل اسبوعين على الاقل من موعد الاجتماع وذلك عن طريق الاعلان ، في صحيفتين محليتين وارسل اشعارات الدعوة بالبريد المسجل الى المساهمين المدونة اسماءهم في دفاتر البنك حسب آخر معلومات عن عناوينهم .

المادة ٣٤- يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ٥١٪ من حملة الاسهم الممتازة اصالة او وكالة واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة لا تتجاوز اسبوعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين على الاقل ويعتبر النصاب القانوني لذلك الاجتماع مكتملا مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة .

المادة ٣٥- يكون لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في الهيئة العامة .

المادة ٣٦- مع مراعاة ما ورد في المادتين ٢٠ و ٢١ بشأن انتخاب اعضاء مجلس الادارة، تتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة لعدد الاصوات التي يملكها المساهمون بما في ذلك الاسهم العادية .

الحسابات - الميزانية السنوية - الاموال الاحتياطية - توزيع الارباح - الضمانات .

المادة ٣٧- تمسك جنابيات البنك بالطريقة والشكل اللذين يقرهما المجلس .

المادة ٣٨- يقوم بتدقيق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .

المادة ٣٩- تفتتح سنة البنك المالية في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في اليوم الاخير من كانون اول من كل عام .

المادة ٤٠- أ - تنظم ادارة البنك في كل سنة مجردا بموجودات البنك من قيم متقولة او غير متقولة ومطالبية ودبوله مع ملحق يتضمن خلاصة عن جميع التزاماته .

ب - تنظم ادارة البنك الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتعرضهما على مدققي الحسابات ليصادقوا عليها بعد تدقيقها والتأكد من صحتها وذلك خلال الاشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية .

ج - يجري تنظيم حسابات البنك وقرير المجلس السنوي بمقتضى احكام قانون الشركات وتعرض هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتشر بعد اقرارها في الجريدة الرسمية .

## المادة ٤١- يقتطع من مجموع الارباح الصافية :

أ - نسبة لاتقل عن عشرة بالمائة ( ١٠٪ ) تخصص لحساب الاحتياطي الاجباري ويجوز وقف هذا الاقتطاع بعد بلوغ رصيد هذا الحساب نصف رأس المال .

ب - نسبة لاتقل عن عشرة بالمائة ( ١٠٪ ) تخصص لحساب احتياطي خاص وذلك الى ان يبلغ هذا الاحتياطي خمسة وعشرون بالمائة ( ٢٥٪ ) من رأس المال .

المادة ٤٢- أ - يوزع على اصحاب الاسهم الممتازة ريع حله الادنى المضمون ( ٦٪ ) للسهم الواحد ولهم الاولوية في اية ارباح تزيد عن الحد الادنى المضمون على ان لا تتجاوز ( ١٠٪ ) سنوياً للسهم الواحد وفيما اذا زاد على ذلك تتساوى الاسهم العادية والممتازة فيما يصيبها من فائض الارباح التي تزيد على ( ١٠٪ ) .

ب - اذا قصصت الارباح المدة للتوزيع في سنة ما عن الحد الادنى المضمون فان الحكومة ملزمة بمقتضى هذا القانون بتغطية النقص ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الاسهم الممتازة ولا تعتبر هذه الدفعات ديناً للحكومة على البنك .

المادة ٤٣- تضمن الحكومة ضماناً مطلقاً للزامات البنك تجاه الغير .

حقوق البنك واميازاته

المادة ٤٤- أ - للبنك ان يمتلك من العقارات ما يحتاج اليه عمله

ب - للبنك ان يقبل على سبيل الرهن او التأمين العقاري او التخلي عقارات واموالا اخرى ضماناً لمطالبية او استيفاء لديونه كما يمكن له للاسباب ذاتها ان يمتلك العقارات والاموال التي ترسو عليه بنتيجة البيع الاجباري ، ويتوجب على البنك ان يصفى العقارات والاموال التي امتلكها بالطرق المذكورة في غضون مدة لا تزيد على اربع سنوات .

المادة ٤٥- مع الاحتفاظ بجميع الاحكام الحالية او المقبلة التي هي اكثر رعاية لمصالح الدائنين اصحاب التأمين او المرتهنين يكون لصكوك القروض المستحقة على مديني البنك صفة الاسناد التنفيذية وتنفذ بدوائر الاجراء استناداً الى كتاب من مدير البنك او من ينوب عنه .

المادة ٤٦- أ - يجري الحجز التنفيذي استناداً الى صك القروض المستحق واللائز البنك دون حاجة الى اخطار مسبق على ان يجري هذا الاخطار بعد اتمام اجراءات الحجز .

ب - يتم الإنذار بكتاب يبلغه البنك مباشرة الى المدين او عن طريق البريد المسجل ويحدد فيه مدة التسديد بعشرة ايام من تاريخ التبليغ .

المادة ٤٧- للبنك اذا لم تسدد مطالبية عند الاستحقاق ان يعتمد الى طلب بيع العقار المرهون او الجاري عليه التأمين بعد انقضاء خمسة عشر يوماً على انذاره المدين بواسطة الكاتب العدل او بالبريد المسجل وتتم اجراءات البيع بصرف النظر عن اي اعتراض من المدين او الكفيل وان حق البنك هذا لا يمنعه من اجراء سائر التبعات الاخرى بحق المدين الى ان يتم تسديد جميع مطالبية من رأس المال وفوائد وعمولات وتنفقات وغيرها .

المادة ٤٨- أ - اذا تجاوز حاصل البيع قيمة الدين من رأس مال وفوائد ومصاريف يوضع الفائض في البنك امانة تحت تصرف المدين .

ب - إذا نقص حاصل البيع عن مئدات حقوق البنك فله ان يعتمد الى التحصيل وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٤٩ - أ - لا يجوز لمدين البنك تأجير العقار الذي استعملت اموال البنك في سبيل انشاءه او اكماله او توسيعه الا بموافقة البنك .

ب - تعتبر عقود الايجار المخالفة لاحكام الفقرة السابقة باطلة ويجوز في هذه الحالة اخلاء العقار بالطريق الاداري لصالح البنك وذلك خلال ثلاثة اشهر من اذار الشاغل بالبريد المسجل الا اذا رأت ادارة البنك خلاف ذلك .

ج - يجوز تخليع المدين شاغل العقار المشار اليه اعلاه في حالة تخلفه عن القيام بالتزاماته تجاه البنك بنفس الطريقة المحددة في الفقرة الثانية اعلاه .

المادة ٥٠ - يعفى البنك لدى مراجعة المحاكم ودوائر الاجراء من تقديم الكفالات والتأمينات القضائية .

المادة ٥١ - لا يجوز حجز المبالغ المقرضة من قبل البنك ولا الاموال الناجمة عن هذه المبالغ الا بعد تسديد حقوق البنك .

المادة ٥٢ - يعفى البنك من جميع الضرائب والرسوم والخصم والتكاليف الاخرى من اي نوع كان سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وعائلة للخرينة العامة او الدوائر او المؤسسات الحكومية الاخرى بما في ذلك رسوم الجمارك والاستيراد وسواء كانت تتناول رأس مال البنك او امواله الاحتياطية او دخله وارياحه او العقارات التي يملكها او امواله المنقولة وكافة معاملاته وكفالاته وينطبق هذا الاعفاء ايضا على معاملات القروض التي تمنحها او يعقدها مع الغير ويشمل ذلك رسم الطابع المستحقة على العقود والمستندات الناشئة عنها ومعاملات التأمين وعقد الرهن وفكوتنفيله وغير ذلك .

المادة ٥٣ - اذا قصصت التأمينات التي قدمها المدين ضمانا للقروض سواء بسبب حوادث طارئة او لاي سبب آخر فعلى المدين ان يقدم تأمينات جديدة خلال مدة يحددها البنك ولا يمنع ذلك البنك من وضع اشارة التأمين الجبري دون مهلة على الاموال غير المنقولة للمدين او كفيله لقاء نقص التأمين وذلك بكتاب منه دون حضورهما او تنظيم محضر عقلم جليده وتكون لهذه الاشارة قوة الاشارة الانسانية ولها نفس المفعول .

المادة ٥٤ - أ - لا يجوز بيع او نقل ملكية الاموال المرهونة لدى البنك او التي يضع عليها اشارة التأمين او قسمتها او افرازها رضائيا الا بموافقة .

ب - يعتبر البنك طرفا مع مدينيه وكفلائهم في قضايا القسمة القضائية والشرعية المتعلقة بالمقاربات الضامنة لحقوق البنك .

المادة ٥٥ - خلافا لاي نص قانوني آخر يجوز حسم نسبة من رواتب الموظفين والمستغلين واجور العمال لا تتجاوز ( ٢٥ ٪ ) من الراتب او الاجر الشهري تأمينا لتحصيل القروض الممنوحة لهم بموجب احكام هذا القانون . وانظمة البنك كما يجوز حجز نسبة مماثلة من معاشات المتقاعدين ونصف التوقيضات والمكافآت .

المادة ٥٦ - لمجلس الوزراء ان يصدر بتشريع من مجلس ادارة البنك والمينة العامة الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٥٨ - يلقى اي تشريع سابق آخر الى المدي الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته على اللجنة القانونية .

الجميع : موافقون

السيد الامين العام

- ٢ -

قانون مؤقت رقم ( ٤٢ ) لسنة ١٩٧٣

## قانون تصديق اتفاقيتي قرض

مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

وكل من

مؤسسة الانماء الدولية و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تصديق اتفاقيتي قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الانماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقيتان المنفقتان بهذا القانون والمعقدتان بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الانماء الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحتين ووافدين بالنسبة لجميع الغايات المرجوة منهما .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

محطة كهرباء الحسين البخارية



## قرض رقم ٣٦

## اتفاقية قرض

## مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٥ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقرض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (وتسمى فيما يلي الصندوق).

بما ان المقرض قد طلب من الصندوق ومؤسسة التنمية الدولية (احدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي) ان تمنحانه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع محطة الحسين البخارية في الزرقاء.

وبما ان مؤسسة التنمية الدولية قد وافقت على تقديم قرض الى المقرض للاسهام في تمويل هذا المشروع بمبلغ يوازي عشرة ملايين ومائتي الف دولار امريكي (١٠٠٢ مليون دولار) بشرط ان يقدم الصندوق قرضاً بمبلغ مماثل لتغطية باقي تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية.

وبما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية ومدعها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها.

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجلبه في تطوير اقتصاديات المقرض

وبما ان الصندوق قد وافق، لما تقدم، على تقديم قرض الى المقرض بالشروط والاوراق المبينة بهذه الاتفاقية.

لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :-

## المادة الاولى

القرض، الفائدة والتكاليف

الاخرى : السداد، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق على ان يعطي المقرض، وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها، قرضاً يوازي ثلاثة ملايين وعشرين الف ديناراً كويتياً (٣٠٢٠٠ مليون دينار كويتي).

٢ - يلتزم المقرض بان يدفع فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونصفي بالمائة (٣.٥٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه.

٣ - يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض.

٤ - في حالة قيام، الصندوق باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه، بناء على طلب المقرض، تطبيقاً لنص الفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية، يلتزم المقرض بدفع نصف في المائة (٥٠٪) سنوياً عن اصل المبلغ الباقي بغير سحب، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه.

٥ - تحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة.

٦ - يلتزم المقرض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية.

٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً كل ستة اشهر في اول يناير واول يولييه من كل سنة.

٨ - يحق للمقرض، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخمسة واربعين يوماً على الاقل، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق : (أ) اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه او (ب) اصل اي قسط كامل من أقساط السداد، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقاً.

٩ - اصل القرض، والفوائد، والتكاليف الاخرى المقدمة الذكر، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق، في حدود المفعول.

## المادة الثانية

## العملة

١ - يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها، وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية، بالدينار الكويتية، وذلك على اساس قيمة الدينار الذهبية المحددة في الاتفاقية الخاصة مع صندوق النقد الدولي في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية - وهي ٢٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الصافي.

٢ - يقوم الصندوق، بناء على طلب المقرض وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة للمبلغ من البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية، او التي يكون قد دفع بها فعلاً من تلك البضائع.

ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موزايلاً لقيمة الدينار الكويتية التي لوست الحصول على العملة الاجنبية.

٣ - وعند سداد القرض، او الفوائد، او التكاليف الاخرى، يجوز ان يقوم الصندوق، بناء على طلب المقرض - وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدينار الكويتية اللازمة لسداد مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدينار بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر.

- ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا في الوقت الذي يتسلم فيها الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منها .
- ٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

## المادة الثالثة

## سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقرض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة ، لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول فبراير ١٩٧٢ ، أو لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .
- ٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، أن يقوم الصندوق بإصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقرض أو للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا لغي القرض أو أوقف حق المقرض في السحب .
- ٣ - عندما يرغب المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .
- وطالبات السحب والمستندات اللازمة التي سرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة منها على المشروع إلا إذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك .
- ٤ - على المقرض أن يقدم إلى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .
- ٥ - طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لإثبات أن المقرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب مستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ - يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض إلا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول ٢ من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والإجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقرض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .

- ٧ - يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وأن لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .
- ٨ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء إلى المقرض أو لأذنه وأمره .
- ٩ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

## المادة الرابعة

## أحكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - يقوم المقرض بوضع حوصلة مبلغ القرض تحت تصرف سلطة الكهرباء الأردنية المؤسسة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ (والمشار إليها فيما بعد بالسلطة) وذلك بموجب اتفاقية قرض يوافق عليها الصندوق ويحدد فيها مبلغ القرض ومصدره والغرض المخصص من أجله وشروط الإفراض التي تتضمن التزام السلطة أن تدفع للمقرض فائدة سنوية إجمالية قدرها ستة في المائة (٦٪) من جميع المبالغ المسحوبة وغير المسددة يبدأ سريانها بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه وتسدد كل ستة أشهر ، على أن يتم سداد القرض على أربعين قسط نصف سنوي تستحق مع الفوائد في أول إبريل وأول أكتوبر من كل سنة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ . كما تتعهد السلطة في الاتفاقية المذكورة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازمين طبقاً للأسس الفنية والمالية السليمة ، وبالالتزام بجميع الشروط والالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية سواء فيما يتعلق بتنفيذ المشروع الممول من القرض أو بالواجبات الأخرى التي يتعين تنفيذها عن طريق السلطة .
- ٢ - ستستعين السلطة في تنفيذ المشروع بخبرة خبراء هندسيين مقبولين لدى الصندوق ، يستخدمهم المقرض بموجب عقود وطبقاً لشروط يوافق عليها الصندوق .
- ٣ - عقود مقاولي تنفيذ المشروع تتم بموافقة الصندوق .
- ٤ - يتعهد المقرض باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير التمويل اللازم للمشروع بالعملاء المحلية والأجنبية ، إلى جانب القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية ، بشروط يوافق عليها الصندوق ، وفي حالة ما إذا قامت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المتوقعة لتنفيذ المشروع يلتزم المقرض بأن يقوم فوراً بفصل الترتيبات ، التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .



٥ - يقدم المقترض للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يوافي المقترض الصندوق اولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل - وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .

٦ - يلتزم المقترض بأن يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بامساك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تحويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتتبع تقدم المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها . المركز المالي للإدارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع ، وعملياتها .

وسيمكن المقترض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته ، والبضائع الممولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيجيب المقترض لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .

ويلتزم المقترض بأن يقدم للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المقبول - المتعلقة باتفاق حصيلة القرض ، او بالبضائع ، او بالمشروع او بالمركز المالي للسلطة القائمة بالمشروع ، او بادارتها واعمالها ، وتنفيذاً لذلك سوف يقدم المقترض للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة اشهر اعتباراً من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ، ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .

٧ - يلتزم المقترض بأن يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بإدارة المشروع وصيانته ، وكذا إدارة وصيانة المرافق غير النافذة في المشروع ، ولكنها لازمة لكي تعطى اكبر فائدة ويعود باكبر نفع - وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة .

٨ - سيتعاون المقترض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض القرض ، ولهدف الغاية سيزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المقبول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

وسيقوم المقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام . ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض ( بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالي ) او ينطوي على تهديد ذلك .

٩ - يقرر المقترض والصندوق ان في لئيهما ان لا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة او السلطة . وتحقيقاً لذلك فان المقترض يلتزم ، ويتعهد بأنه في حالة انشاء او قيام أي ضمان عيني على اموال الحكومة او السلطة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً وبقيس المقدار وبلات درجة الأولوية ، ككفالة لسداد اصل قرض الصندوق مع القوائد ، والتكاليف الاخرى . ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بذلك المعنى ، على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال الآتية :

أ ( احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد من اشراء .

ب ( احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوتها ومفروض ان يتم سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

ج ( احوال الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوتها .

ويشمل اصطلاح اموال الحكومة المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة المركزية واموال الاقسام الادارية التابعة لها واموال الادارات والهيئات التابعة لتلك الاقسام الادارية وللحكومة المركزية بما في ذلك البنك المركزي او أي مؤسسة مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي .

١٠ - يلتزم المقترض بان يسدد اصل القرض والقوائد والتكاليف الاخرى . بالكامل ، دون أي خصم ومع الاعفاء التام من أي ضرائب او رسوم ، او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل .

١١ - هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، يكون معنى من أي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة ، بموجب قوانين المقترض ، او مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر او في المستقبل ، وسيقوم المقترض بدفع أي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بمثلها .

١٢ - يكون سداد اصل القرض ، والقوائد ، والتكاليف الاخرى معنى من جميع قيود النقد المفروضة ، بموجب قوانين المقترض او المطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل .

١٣ - يتولى تنفيذ المشروع وادارته سلطة الكهرباء الاردنية طبقاً للاحكام الواردة في قانون انشائها . ويتعهد المقترض بان يتخذ الاجراءات الكفيلة بتعديل احكام هذا القانون قبل بداية تشغيل المشروع بوقت كاف بحيث يتحول السلطة خلال فترة معقولة السيطرة على قطاع الكهرباء في الدولة بوصفها المرفق العام المختص وحده بتزويد ونقل الطاقة الكهربائية والاشراف على توزيعها وبحيث يصبح للسلطة رأسمال قانوني لا يقل عن عشرة ملايين دينار اردني يعتبر جزءاً منه كافة القروض والسلف التي سبق تقديمها للسلطة سواء من وزارة المالية او من المجلس القومي للتخطيط وكذلك ما سبقه المقترض من تمويل مباشر لإنفاذ المشروع الممول من هذا القرض ولتفقات مشروع نقل الطاقة الكهربائية المشار اليه في الفقرة ١٧ من هذه المادة ، على ان يستثنى من ذلك القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة واعيد اقراضها لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان ولشركة كهرباء نجافة اريد المساهمة المحدودة ، كما يكفل القانون بعد تعديله منح السلطة باستقلال فعلي من الناحيتين المالية والادارية ومجازتها على اسس تجارية في اطار التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة ، ويتم تعيين مدير عام السلطة بعد التشاور مع الصندوق ، كما يحظر للصندوق باسماء ومؤهلات من يعينون في وظائف رئيس الدائرة الهندسية ورئيس دائرة الحسابات بالسلطة ومدير محطة كهرباء الحسين البخارية .

ويقوم المقترض باخطار الصندوق مسبقاً في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بالنص المقترح لتعديل القانون وبأي إجراء يقترح ادخاله في المستقبل لتغيير النظم الاساسية للسلطة او لتعديل القواعد والانتظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع ، مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح . كما يتم التشاور بين الطرفين حول التوسعات المستقبلية في مجال انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق السلطة .

١٤ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشراؤها ، ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات او مؤسسات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى ان يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنسب العملة التي تم بها شراء البضائع او بعملة اخرى قابلة للتحويل الحر .

وكذلك يكفل المقترض قيام السلطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات او مؤسسات تأمين معتمدة ، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

١٥ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة باجراء دراسة شاملة لتنظيمها الاداري والفني وللخطوات الواجب اتباعها حتى تتمكن السلطة من تنفيذ المشروع وادارته على اكفأ وجه ، بحيث تتم هذه الدراسة قبل بدء تشغيل المشروع بوقت كاف على ان توضع اسس هذه الدراسة وتنفذ التوصيات الناجمة عنها بموافقة الصندوق .

١٦ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام السلطة باجراء دراسة تفصيلية لتعرفة أسعار الكهرباء التي تبيعها السلطة وكذلك أسعار الكهرباء في المملكة الاردنية الهاشمية بصفة عامة وذلك تمهيدا لاقتراح التعرفة المناسبة بعد تنفيذ المشروع والتي تكفل تغطية مصاريف انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بما في ذلك اقساط القروض واقساط الاستهلاك مع تكوين رصيد يكفل تمويل نسبة معقولة من برنامج التوسع في المستقبل ، على ان توضع اسس دراسة هذه التعرفة وتنفيذ التوصيات الناجمة عنها بموافقة الصندوق .

وفي جميع الاحوال يجب ان تحقق أسعار الكهرباء التي تبيعها السلطة عائداً مالياً لا يقل عن ٩٪ سنوياً من قيمة المبيعات الثابتة ، وان يكون في مقدور السلطة تعديل أسعار الكهرباء التي تبيعها لتأخذ في الاعتبار التغيرات في أسعار زيت الوقود اذا زادت الأسعار الأخيرة عن ٧:٥ دينار اردني للطن الواحد .

١٧ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها السلطة لمشروع نقل الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من المشروع الممول من القرض الى مراكز الاعمال في عمان ، والمناطق الأخرى ، على ان يتم ذلك قبل بدء تشغيل المشروع بوقت كاف .

١٨ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بقيام السلطة باتباع برنامج مفصل لتدريب الجهاز اللازم من الفنيين والاداريين الذين سوف يعتمد عليهم بتنفيذ المشروع وادارته ، على ان يتم وضع هذا البرنامج بالتشاور مع الصندوق ويتم تنفيذه طبقاً للتوقيت الذي يسنخ بتشغيل المشروع بالكفاية اللازمة .

١٩ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحظر حصول السلطة على أي قرض مستقبل تزيد مدته عن سنة الا اذا كان دخلها الصافي في السنة المالية السابقة مباشرة لتاريخ الاقتراض او في أي فترة اثني عشر شهراً سابقة مباشرة على تاريخ الاقتراض يجاوز عبء مديونيتها الاجمالي في اية سنة مالية تالية ( بما في ذلك السنة المطلوب الاقتراض فيها ) مرة ونصف على الأقل ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .

٢٠ - يقوم المقترض باتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع السلطة من توزيع اية ارباح قبل اول يناير ١٩٧٩ وذلك ما لم يوافق الصندوق على ان التوزيع المقترح للارباح لن يضر بمتطلبات تمويل برنامج التوسع الخاص بالسلطة .

٢١ - يلتزم المقترض بان يتخذ بنفسه او بالواسطة أي إجراء عمل لازم لتنفيذ المشروع ، وبان لا يقوم بأي عمل او يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة او اعاقبة تنفيذ المشروع وتطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

٢٢ - جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات ونمطيتها .

٢٣ - جميع موجودات الصندوق ودخله يكون معنى من التأمين والمصادرة والحجز .

#### المادة الخامسة

##### الغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقترض ان يلغي أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك . على انه لا يجوز للصندوق ان يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق قد اصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - اذا قام سبب من الاسباب الآتية ، واستمر قائماً ، يحق للصندوق بموجب اخطار الى المقترض ان يوقف سحب أي مبلغ من القرض :

أ - عدم قيام المقترض بالوفاء كلياً او جزئياً بالتزامه بسداد اصل القرض او الفوائد او التكاليف الأخرى او أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية او أي اتفاقية قرض أخرى بين المقترض والصندوق .

ب - عدم قيام المقترض كلياً او جزئياً بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق باخطار المقترض بانه قد اوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ احكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل ان يقرم المقترض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية ويكون لقيام أي سبب من الاسباب المقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الآن ما لقيامه بها نفاذها .

ويظل حق المقترض في ان يسحب أي مبلغ من القرض موقوفاً ، كلياً او جزئياً ، حسب الاحوال الى ان يتعلم السبب او الاسباب التي من اجلها اوقف السحب ، او الى ان يقوم الصندوق باخطار المقترض باعادة حقه في السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاخطار ، يعود المقترض حقه في السحب مجدداً بالقدر ، ومقيداً بالشروط المبينة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ولا يحل بالحوادث المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من اسباب الإيقاف .



وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ، ومبادئ العدالة .

٥ - الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية اي خلاف بين الطرفين او مطالبة من احدهما تجب اي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

٦ - اعلان أحد الطرفين للآخر باي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة ١ من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بان يجري الاعلان باي طريقة أخرى .

#### المادة السابعة

##### احكام متفرقة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية ، او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابة ، وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد تقدم والاطار قد تم قانونا ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، والذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يقع عليه تطبيقاً لها سعادة وزير الاقتصاد الوطني في المملكة الأردنية الهاشمية او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي ، واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية موافق عليها المقترض يجب ان تكون ، بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط ان يكون من رأيه ان التعديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التزامات المقترض زيادة كبيرة ، ويضد توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيهما ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

#### المادة الثامنة

##### نفاذ الاتفاقية وانتهائها

١ - (أ) - تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق ادلة والية تفيد : (١) ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم ، بموجب تفويض قانوني ، وانها قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً . (ب) - وان اتفاق اعاده اقراض مبلغ القرض الى سلطة الكهرباء الأردنية قد تم ابرامه على النحو المذكور في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية . (ج) - وان اتفاقية القرض المقدم من مؤسسة التنمية الدولية الى المقترض لتغطية نفقة تكاليف المشروع بالعمالة الاجنبية البالغة ما يوازي عشرة ملايين ومائتي ألف دولار امريكي قد تم التوقيع عليها .

٢ - يجب على المقترض ان يقيم الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة : (أ) فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة بان هذه الاتفاقية واتفاق اعاده الاقراض المشار اليه قد تم ابرامهما بناء على تفويض قانوني وانهما قد تم التصديق عليهما على النحو اللازم قانوناً وانهما صحيحان وملزمان لاطرافهما طبقاً لاحكامهما . (ب) صورة من اتفاقية القرض الموقعة بين مؤسسة التنمية الدولية ، والمقترض للمساهمة في تمويل المشروع .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، وبعثاً نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، في ظرف ٦٠ يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصح ان يتفق عليها الطرفان فانه يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض وعند اعطاء هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

٥ - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

#### المادة التاسعة

##### تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

١ - « المشروع » يعني المشروع او المشروعات او المخطط او المخططات التي من اجلها عقد القرض والوارد وصفها في الجدول ٢ من الاتفاقية او حسبما يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .

٢ - « بضاعة » او « بضائع » تعني المواد والمهمات والآلات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع وعن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض .  
البنائين الاتية محدة اعمالاً للفقرة ١ من المادة السابعة :

عنوان المقترض :

وزارة الاقتصاد الوطني

عمان

العنوان البرقي :

وزارة الاقتصاد الوطني

عمان

عنوان الصندوق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي :

الصندوق

الكويت

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت ، في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمس نسخ كل منها تعتبر أصلاً ، وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً .

عن المملكة الأردنية الهاشمية

عن الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية

رئيس مجلس الإدارة

المفوض في التوقيع

الجدول ١

اقساط السداد

مقدار القسط المستحق سداداً لأصل القرض

تاريخ استحقاق الاقساط

مقترناً بالدينار الكويتي

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٧٥٥٠٠

٣٠٠٠٠٠٠

المجموع

هكذا منه لأصل



## الجدول ٢

## وصف المشروع

يتكون المشروع من الاعمال الآتية :

١ - انشاء وسائل لتوليد الكهرباء وتشمل :

(أ) محطة بوحدي توليد توربين بخارية طاقتها الاجمالية ٦٦ ميجاوات مع كل ما يلزمها من المباني والمعدات والوسائل الاخرى الخاصة بنقل الوقود وتوفير المياه والمخازن والمحطة الفرعية وقطع الغيار .

(ب) وحدة توليد توربين بالغاز طاقتها ١٢ ميجاوات مع التسهيلات المكملة وقطع الغيار .

٢ - القيام بالدراسات والتدريب على النحو التالي :

(أ) تدريب العاملين الفنيين والاداريين عمليا في محطة الكهرباء وفي مراكز تدريب بالخارج .

(ب) دراسة الاحتياجات التنظيمية والمالية والمحاسبية لسلطة الكهرباء الاردنية .

(ج) دراسة كل ما يتعلق بهيكل تعرفه الكهرباء في المملكة الاردنية الهاشمية ووضع التوصيات المناسبة لتطويرها .

ويتنظر ان يتم تنفيذ هذا المشروع في ٣١ مارس ١٩٧٧ .

## المملكة الاردنية الهاشمية

التاريخ : ١٩٧٣/٦/٢٥

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمين

الموضوع : البضائع التي ستمول من القرض رقم

تحية طيبة وبعد ،

نتشرف بالاشارة الى المادة الرابعة من اتفاقية قرض مشروع محطة الحسين البخارية في الزرقاء التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم ، ونرفق لكم مع هذا قائمة بالبضائع التي سيخصص القرض لتمويل العملات الاجنبية اللازمة لها بنسبة ٥٠٪ من مجموع العملات الاجنبية اللازمة في حدود مبلغ القرض .

ونود ان نؤكد لكم ان حصيلة القرض لن تستخدم لتغطية اية ضرائب تكون قد فرضت مباشرة طبقاً لقوانين المملكة الاردنية الهاشمية او لاية قوانين اخرى سارية في اراضيها على اية بضائع او خدمات او على استيرادها او صنعها او شرائها .

رجاء تأكيد موافقتكم على مضمون هذا الكتاب وعلى قائمة البضائع الملحقه به وذلك بتوقيعكم على النسخة المرفقة لهذا الكتاب واعادتها الينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المملكة الاردنية الهاشمية

عنها :

المنسوب للقرض

نوافق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه :

رئيس مجلس الادارة بالوكالة

قائمة ببيان البضائع التي ستمول من القرض

المبلغ مقدراً بالدينار الكويتي

٢٠٧٢٠٠٠

٢٠١٢٨٠٠

٢٩٦٠٠٠

١٩٢٤٠٠

٣١١٢٠٠

٢٠٧٢٠٠٠

المجموع

نوع البضائع أو الخدمات

الاعمال المنية

الاعمال الكهربائية والميكانيكية للوحدتين البخاريتين والمواد والخدمات المرتبطة بها

المعدات والمواد الخاصة بمولد الغاز التوربيني والخدمات المرتبطة بها

الخدمات الاستشارية والتدريب احتياطي طوارئ

النسبة التي يغطيها الصندوق

٢٥٪ من النفقات الاجمالية

٥٠٪ من النفقات

بالعملات الاجنبية

## اتفاقية

قرض انماء مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

ومؤسسة الانماء الدولية

التاريخ - الرابع والعشرون من ايار ١٩٧٣

## اتفاقية قرض انماء

اتفاقية ، موزعة في الرابع والعشرين من ايار ١٩٧٣ ، بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما بعد «المقرض» ) ومؤسسة الانماء الدولية (وتسمى فيما بعد «المؤسسة» ) .  
ونظرا (أ) لان المقرض طلب من المؤسسة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما بعد «الصندوق الكويتي» ) ان يساعد في تمويل التكاليف الخارجية للمشروع الموضح على الجدول رقم (٢) الملحق بهذه الاتفاقية .  
(ب) ولما كان المشروع سيفيد من قبل سلطة الكهرباء الاردنية الهيئة العامة المشكلة بموجب قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ (وتسمى فيما بعد «السلطة» ) وذلك بمساعدة المقرض ، وكجزء من هذه المساعدة يقوم المقرض بوضع حصيلة مبلغ القرض تحت تصرف السلطة كما هو موضح فيما بعد .

(ج) ونظرا لان الصندوق الكويتي قد وافق لهذه الغاية لان يقدم المقرض للمشروع ذاته قرضا (يسمى فيما بعد «قرض الصندوق الكويتي» ) يوازي ثلاثة ملايين دينار كويتي يساوي حسب قيمة التعادل الحالية تقريبا حوالي ( ١٠,٢٠٠,٠٠٠ دولارا ) عشرة ملايين ومائتي ألف دولارا .  
(د) توافق المؤسسة على اذانة المقرض حسب الشروط والاحكام الواردة ادناه وبموجب شروط واحكام اتفاقية المشروع بنفس التاريخ المعقودة بين المؤسسة والسلطة .  
لذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :-

## المادة الأولى

الشروط العامة - التعاريف

فقرة ١.٠١ :-

يقبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة الموزعة ٣١ كانون ثاني ١٩٦٩ ، وينفخ القوة والتأثير كما لو انها وضعت كلية لهذا القرض وعلى كل حال فانها خاضعة لشطب الفقرات (١.٥.٠١ و ١.٥.٠٢ (ح) ولإعادة ترقيم الفقرة ١.٥.٠٢ (د) الى ١.٥.٠٢ (ح) من ذلك ، والشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض المؤسسة كما هي معدلة ، تسمى فيما بعد «الشروط العامة» .  
فقرة ١.٠٢ :-

حيثما استعملت في هذه الاتفاقية التسميات المبينة في الشروط العامة فانها تدل على نفس ما تعنيه هناك ، الا اذا دلت القرينة عكس ذلك والتسميات الاضالية التالية يكون لها المعاني التالية :-

أ - تعني عبارة «اتفاقية المشروع» ، الاتفاقية بين المؤسسة والسلطة وبفرض تاريخ هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع المناوئل الملحقة باتفاقية المشروع

تكملة من الفصل

ب - تعني عبارة « اتفاقية إعادة الاقراض » الاتفاقية للزمع عقدتها بين المقرض والسلطة تمشياً مع متطلبات الفقرة ٣٠١ (ب) من هذه الاتفاقية وكما يتم تعديلها من وقت لآخر ، وتشتمل العبارة على جميع الجداول الملحقة باتفاقية إعادة الاقراض .

ج - تعني عبارة « اتفاقية قرض الصندوق الكويتي » اتفاقية القرض بين الصندوق الكويتي والمقرض لغايات المشروع .

د - تعني عبارة « قانون السلطة » قانون سلطة الكهولاء الاردنية رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٧ الذي شكلت بموجبه السلطة وكما يتم تعديله من وقت لآخر .

#### المادة الثانية

##### القرض

فقرة ٢٠١ :

توافق المؤسسة على اداة المقرض ، وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعه او المشار اليها ، مبلغاً بمختلف العملات مساوياً لعشرة ملايين ومائتي الف دولار ( ١٠,٢٠٠,٠٠٠ دولار ) .

فقرة ٢٠٢ :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض بما يتلاءم والشروط الواردة في الجدول (١) لهذه الاتفاقية وكما يجري تعديله من وقت لآخر ، للنفقات التي تصرف ( او اذا واقتت المؤسسة على صرفها ) لمواجهة التكلفة المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والمبينة في الجدول (٢) لهذه الاتفاقية ، والتي تحول بموجب اتفاقية القرض ، شريطة ان لا تجري أية سحبيات لمواجهة النفقات في اي بلد ليس عضواً في البنك ( عدا سويسرا ) او لاي سلع تنتج او خدمات من تلك البلدان ، الا اذا رأت المؤسسة غير ذلك .

فقرة ٢٠٣ :

وعدا ما توافق عليه المؤسسة ، فان السلع والخدمات اللازمة للمشروع والتي متداول من القرض يجب الحصول عليها وفق متطلبات الاحكام المبينة او المشار اليها في الفقرة ٢٠٦ من اتفاقية المشروع .

فقرة ٢٠٤ :

ان التاريخ النهائي لعملية الاستفادة من القرض سيكون ٣١ آذار ١٩٧٧ او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والمؤسسة .

فقرة ٢٠٥ :

على المقرض ان يدفع رسوم خدمة بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمئة ( ٣ من ١٪ ) سنوياً على قيمة ما سحب من القرض وعلى اية متأخرات بين وقت وآخر .

فقرة ٢٠٦ :

يجب دفع رسوم الخدمة على فترات نصف سنوية ، في الخامس عشر من نيسان وتشرين اول من كل عام .

فقرة ٢٠٧ :

على المقرض ان يقوم بسداد قيمة ما يسحب من القرض باقساط نصف سنوية تستحق الدفع في الخامس عشر من نيسان وتشرين اول وتبدأ في الخامس عشر من تشرين اول عام ١٩٨٣ وتنتهي في ١٥ نيسان عام ٢٠٢٣ ، وكل قسط الى وما فيه القسط الذي يستحق في ١٥ نيسان ١٩٩٣ يجب ان يكون نصف واحد بالمئة ( ١ من ١٪ ) من ذلك المقدار وكل قسط بعد ذلك يكون واحداً ونصف بالمئة ( ١ من ١٪ ) من القيمة .

فقرة ٢٠٨ :

ان عملة الولايات المتحدة الامريكية هي المخصصة لاغراض الفقرة ٤٠٢ من الشروط العامة .

فقرة ٢٠٩ :

رئيس مجلس ادارة السلطة او اي شخص آخر يعينه خطياً يعتبر الممثل للمقرض لاغراض اتخاذ اي اجراء تتطلبه او يسمح باتخاذها بموجب احكام الفقرة ٢٠٢ من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

#### المادة الثالثة

##### تنفيذ المشروع

فقرة ٣٠١ :

١ - بدون اي حصر او تقييد لأي من الالتزامات الاخرى بموجب احكام اتفاقية قرض الانماء ، يجب على المقرض ان يتخذ الاجراءات التي تكفل قيام السلطة بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب احكام اتفاقية المشروع واتفاقية إعادة الاقراض ، وان يتخذ ويعمل على اتخاذ كافة الاجراءات بما في ذلك تأمين المخصصات ، والوسائل والخدمات والصادر الاخرى اللازمة والملائمة لتمكين السلطة من تنفيذ مثل هذه الالتزامات ويجب ان لا يتخذ او يسمح باتخاذ اية اجراءات تحول دون او تتعارض مع مثل هذا الانجاز ، ولهذه الغاية ، على المقرض ان يتخذ كافة الخطوات اللازمة بما في ذلك تأمين المخصصات اللازمة لضمان بناء خطوط النقل الكهربائية فيها بين الزرقاء وعمان واتمامها قبل ٣٠ ايلول ١٩٧٥ .

ب - على المقرض ان يضع حصيلة القرض تحت تصرف السلطة بموجب اتفاقية إعادة اقراض تدرج بين المقرض والسلطة وفق احكام وشروط توافق عليها المؤسسة والتي تنص ، الا اذرات المؤسسة غير ذلك على قيام السلطة ( ١ ) بدفع رسوم خدمة المقرض بمعدل ثلاثة ارباع من واحد بالمئة ( ٣ من ١٪ ) سنوياً على المبالغ المقررة من القرض والفير مسحوبة من قبل السلطة من وقت لآخر . ( ٢ ) ان الدفع المقرض



فائدة بمعدل سبعة وربع بالمائة ( ٧ ١/٤ ) سنوياً على المبالغ المقررة والمسحوبة من قبل السلطة من القرض والغير مسددة من وقت لآخر ، ( III ) وإن تسدد للمقرض المبالغ المقرضة خلال مدة ( ٢٥ ) عاماً من تاريخ هذه الاتفاقية بما في ذلك فترة ائمال مدتها ثلاث سنوات ونصف .

ج - على المقرض ان يضع حصيلة قرض الصندوق الكويتي تحت تصرف السلطة .

د - على المقرض ان يمارس حقوقه بموجب احكام اتفاقية اعادة الاقراض بأسلوب يحمي بموجبه مصالح المقرض المؤسسة ويحقق غايات القرض ، وفيما عدا ما توافق عليه المؤسسة ، لا يجوز للمقرض ان يقوض أو يعدل او ينهي او يتنازل عن اتفاقية اعادة الاقراض او اي من احكامها .

فقرة ٣٠٢ :

على المقرض ان يعيد النظر في قانون السلطة وإن يقترح الاجراءات التشريعية الملائمة لتعديل هذا القانون لتمكين السلطة من ان تصبح وكالة مستقلة تخضع لتوجيهات وزير الاقتصاد الوطني للمقرض فيما يختص بشؤون خاصة ذات اهمية قومية فقط .

فقرة ٣٠٣ :

على المقرض ان : -

أ - يباشر بالتخاذ الاجراءات التشريعية للملائمة وإن يقدم اقتراحات بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٧٤ الى المشرع لغايات استصدار قانون عام للكهرباء ينظم قطاع الكهرباء ، ومثل هذا القانون يقتضي ان يحدد المبادئ والمتطلبات الاساسية لتنظيم شؤون توليد ونقل وتوزيع الكهرباء ( بما في ذلك الامتيازات والترخيص ) والتعريفات وحقوق الارتفاق والفحوص والتجارب ونظام موحد للمحاسبة وجمع المعلومات الاحصائية وتحضير المعلومات الفنية .

ب - يزود المؤسسة باقتراحاته حول القانون موضوع البحث في وقت مبكر للحصول على مطالعات المؤسسة حوله .

ج - سن الانظمة والتعليمات اللازمة لغايات تحقيق اهداف القانون المذكور بما في ذلك تحويل صلاحيات التنظيم ذات الطابع الفني الى السلطة .

فقرة ٣٠٤ :

يتعهد المقرض بأن يدخل احكاماً ملائمة قبل ٣٠ حزيران ١٩٧٥ مقبولة لدى المؤسسة تعطي السلطة صلاحية تعديل اسعارها لبيع الكهرباء لتغطية مصاريف التشغيل الاضافية الناجمة عن التغيرات في اسعار زيوت الوقود الثقيلة التي تدفعها السلطة فوق معدل السعر البالغ ٧٥٠ دينار للطن الواحد ، واذا ما وجد مناسباً يسمح بأسعار الفرق لبيع الكهرباء بأن تعدل طبقاً لذلك .

فقرة ٣٠٥ :

على المقرض بين الحين والآخر ان يتخذ او يعمل على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من جانبها لتمكين السلطة من اجراء التعديلات اللازمة على اسعارها لبيع الكهرباء لمواجهة متطلبات الفقرات ٣٠٣ و ٣٠٤ من اتفاقية المشروع .

فقرة ٣٠٦ :

فيما عدا ما توافق عليه المؤسسة ، على المقرض ان يحظر الاعلان عن او دفع اية ارباح من قبل السلطة قبل الاول من كانون الثاني ١٩٧٩ ، الا اذا كان من رأي المؤسسة ان مثل هذا التوزيع لن تكون له آثار مضرّة على متطلبات السلطة لتمويل برامجها التوسعية .

فقرة ٣٠٧ :

على المقرض ان يتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتحمل كافة مصاريف السلطة الاولى التي مولت من قبل المقرض قبل موعد مباشرة محطة كهرباء الزرقاء البخارية الى مساهمة رأسمالية حكومية ، وتشمل المصاريف الاولى التمويل الاول لرأس المال العامل الزود للسلطة من قبل المقرض والمصاريف المحلية على المشروع وعلى خطوط النقل فيما بين الزرقاء وعمان واية مبالغ تم اقراضها من قبل السلطة الى شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة او شركة كهرباء محافظة اربد المساهمة المحدودة بموافقة المقرض غير انها لا تشمل القروض التي اعطيت للسلطة لغايات اعادة الاقراض .

فقرة ٣٠٨ :

على المقرض ان يضمن بأن تعلن محطة توليد ماركا او اية محطة اخرى ملائمة محطة توليد مختارة « بموجب احكام قانون السلطة عندما تصبح مجموعة التوليد البخارية الاولى في الزرقاء شغالة .

#### المادة الرابعة

#### الاستشارة والاعلام والمراقبة

فقرة ٤٠١ :

يتعاون المقرض والمؤسسة الى ابعد حد ممكن ، لضمان تحقيق اهداف القرض وفي سبيل تحقيق ذلك ، فان المقرض والمؤسسة ومن حين الى آخر وحسب طلب احد الطرفين : -

أ - يتبادلان الآراء عن طريق ممثلهما فيما يتعلق بالانجاز مسؤوليات كل منهما بموجب اتفاقية القرض ، المجازات السلطة لمسؤولياتها بموجب اتفاقية المشروع ، ظروف ادارة وتشغيل وتمويل السلطة وفيما يتعلق بالمشروع ، والدوائر أو وكالات المقرض المسؤولة عن تنفيذ أي جزء من المشروع وأية أمور تخص غايات القرض .

ب - أن يزود كل طرف الآخر بجميع المعلومات ، حسب الطلب المعقول فيما يتعلق بالوضع العام للقرض . فمن حيث جانب المقرض فان هذه المعلومات تشمل الاوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود بلاد المقرض ، بما في ذلك ميزان المدفوعات ، والدين الخارجي للمقرض وكذلك لأي ارض اخرى للمقرض ، أو أي اقسام سياسية مماثلة .

## فقرة ٤٠٢ :

أ - يزود المقرض أو يعمل على تزويد المؤسسة كافة المعلومات التي تطلبها المؤسسة في حدود المعقول المتعلقة بأوضاع إدارة وتشغيل وتمويل السلطة وفيما يخص المشروع ودوائر ووكالات المقرض المسؤولة عن تنفيذ أي جزء من المشروع .

ب - يعلم المقرض والمؤسسة كل واحد الآخر ، وفي الحال عن أي وضع يتدخل في تحقيق أهداف هذا القرض أو يهدد بمثل هذا التدخل في تحقيق أهداف القرض واستمرارية خدماته وإنجازاته أي منهما لمسؤولياتهما بموجب اتفاقية القرض ، أو لإنجازات السلطة لمسؤولياتها بموجب اتفاقية المشروع واتفاقية إعادة الاقراض .

## فقرة ٤٠٣ :

يجب على المقرض كل فرصة ممكنة للممثلين للمتمدين من المؤسسة لزيارة أي جزء من مناطق المقرض لغايات فحص القرض .

## المادة الخامسة

## الضرائب والقيود

## فقرة ٥٠١ :

تدفع قيمة القرض ورسوم خدماته دون أن يخصم منه الضرائب المفروضة بموجب قوانين المقرض أو القوانين المفضلة في ممتلكاته ، ويكون حراماً تلك الضرائب .

## فقرة ٥٠٢ :

تكون اتفاقية القرض واتفاقية المشروع حرة من أية ضرائب مفروضة حسب قوانين المقرض ، أو القوانين المفضلة في ممتلكاته والتي تتعلق بالتنفيذ والتسليم والتسجيل ، حسب قوانين المقرض أو القوانين المفضلة في ممتلكاته .

## فقرة ٥٠٣ :

تكون الدفوعات قيمة القرض ورسوم خدمات القرض حرة من جميع القيود والانظمة والمراقبة ، وأي نوع من أنواع تعليق الدفع (مورatorium) التي تفرضها قوانين المقرض أو القوانين المفضلة في ممتلكاته .

## المادة السادسة

## استرداد حقوق المؤسسة

## فقرة ٦٠١ :

في حالة وقوع أي حادث منصوص عليه في الفقرة ٧٠١ من الشروط العامة أو في الفقرة ٦٠١ من هذه الاتفاقية أو استمرار حدوثه لفترة ما ، فإن المؤسسة إذا رأت ذلك مناسباً قد تقرر المقرض في أي وقت

لاحق خلال استمرار وقوع ذلك الحادث ، بأن المستحق من قيمة القرض أثناء ينبغي دفعه في الحال بالإضافة الى رسوم الخدمة ، وبموجب هذا الاشعار فإن قيمة القرض ورسوم الخدمة تصبح مستحقة الدفع فوراً ، هذا بالإضافة الى ما يأتي عكس ما جاء في الاتفاقية .

## فقرة ٦٠٢ :

لغايات أهداف الفقرة ٦٠٢ من الشروط العامة تحدد الحوادث الإضافية التالية :-

أ - التأجيل أو الانتهاء الكلي أو الجزئي لحق المقرض باستعمال مخصصات قرض الصندوق الكويتي بموجب اتفاقية قرض الصندوق الكويتي .

ب - اخفاق السلطة في القيام في أي من التزاماتها بموجب اتفاقية المشروع أو اتفاقية إعادة الاقراض .

ج - عدم تمكن السلطة من تسديد ديونها لدى استحقاقها أو القيام باتخاذ أية إجراءات أو تدابير من قبل السلطة أو من قبل غيرها مما ينتج عنه توزيع املاك السلطة بين دائئتها .

د - تعديل قانون السلطة أو تعليقه أو ابطاله ، أو فسخه ، أو التخلي عنه بصورة تؤثر بشكل مادي مما يؤثر بصورة مخالفة على مقبرة السلطة لتحقيق غاياتها .

## فقرة ٦٠٣ :

لغايات الفقرة ٧٠١ من الشروط العامة تحدد الحوادث الإضافية التالية :-

أ - وقوع الحادث المنصوص عنه في البند (ب) من الفقرة ٦٠٢ من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ٦٠ يوماً بعد اخطاء اشعار حوله من المؤسسة الى المقرض .

ب - وقوع الحادثين المنصوص عنهما في البندين (أ) و (ج) من الفقرة ٦٠٢ من هذه الاتفاقية .

## المادة السابعة

## الانتهاء

## فقرة ٧٠١ :

تحدد الحوادث التالية كشروط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض ضمن مفهوم الفقرة ١٠١ (ب) من الشروط العامة :-

أ - إبرام ونفاذ اتفاقية المشروع نيابة عن السلطة وتفويضها أو المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات للتضامنة الحكومية اللازمة .

ب - إبرام ونفاذ اتفاقية إعادة الاقراض نيابة عن المقرض والسلطة وتفويضها أو المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات للتضامنة الحكومية اللازمة .

ج - في حالة عدم قيام السلطة باستملاك محطة توليد ماركا او اية محطة توليد اخرى وفق احكام قانون السلطة على السلطة ان ( I ) توقع اتفاقية مقبولة لدى المؤسسة تنص على التدابير التعاقدية لتشغيل اية محطة توليد تابعة لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة يتم تسميتها محطة « مختارة » بموجب احكام قانون السلطة و ( II ) ويتم الاتفاق على اجراء المفاوضات وعقد تماقد في موعد اقصاه ٣٠ من حزيران ١٩٧٥ لتشغيل مثل هذه المحطة .

د - ابرام وتنفذ اتفاقية قرض فيما بين المقترض وحكومة المملكة المتحدة ، او اتخاذ اية تدابير مقبولة لدى المؤسسة ، لتمويل خطوط النقل ١٣٢ كيلو فولت فيما بين الزرقاء وعمان ، وعلى ان تشمل على احكام ملائمة لوضع حصيلة هذا القرض تحت تصرف السلطة ، وتفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول بكافة الاجراءات المتضامنة الحكومية اللازمة .

هـ - ان تكون اتفاقية قرض الصندوق الكويتي قد اصبحت نافذة المفعول او ان تصبح نافذة المفعول مع نفاذ مفعول هذه الاتفاقية .

## فقرة ٧٠٢ :

تحدد الامور الاضافية التالية ضمن مفهوم الفقرة ١٠٠٢ ( ب ) من الشروط العامة بحيث يتم شمولها حسب الرأي أو الآراء ليتم تزويدها للمؤسسة .

أ - ان اتفاقية المشروع قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن السلطة وتشكل ارتباطاً قانونياً ملزماً للسلطة وفق احكامها .

ب - ان اتفاقية اعادة الاقراض قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول ، وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقترض والسلطة على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملزماً للمقترض والسلطة وفق احكامها .

ج - ان اتفاقية القرض المشار اليها في الفقرة ٧٠١ ( د ) من هذه الاتفاقية لتمويل خطوط النقل ١٣٢ كيلو فولت فيما بين الزرقاء وعمان قد تم تفويضها او المصادقة عليها حسب الاصول ، وتم ابرامها ونفاذها نيابة عن المقترض ، والطرف الآخر على التوالي ، وتشكل ارتباطاً قانونياً ملزماً للطرفين وفق احكامها .

## فقرة ٧٠٣ :

تاريخ الثاني والعشرين من آب ١٩٧٣ قد حدد لاغراض الفقرة ١٠٠٤ من الشروط العامة .

## المادة الثامنة

## مثل المقترض - عناوين

## فقرة ٨٠١ :

ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقترض يعتبر معتمداً للمقترضين لاغراض الفقرة ٩٠٣ من الشروط العامة .

## فقرة ٨٠٢ :

العناوين التالية حددت لاغراض الفقرة ٩٠١ من الشروط العامة : -

## للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط  
صندوق بري - (٥٥٥)

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :-

JODB عمان

## للمؤسسة

مؤسسة الائماء الدولية

شارع هـ ١٨١٨ - شمال غربي واشنطن

د - س ٢٠٤٣٣ - امريكا

العنوان البرقي :-

INDEVAS واشنطن د . س .

وبمضور كلا الطرفين المتواجدين عن طريق ممثليهما المفوضين ، وقعت هذه الاتفاقية باسميهما وسلمت في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة في اليوم والسة المذكورين اعلاه .

المملكة الاردنية الهاشمية

الممثل المفوض

التوقيع السيد زهير المفتي

مؤسسة الائماء الدولية

نائب رئيس المنطقة

لاوروبا ، الشرق الاوسط ، وشمال افريقيا

التوقيع السيد منير بنجيبك

## الجدول ( ١٠ )

## مستحقات الاموال من القرض

١ - الجدول المبين ادناه يوضح فئات البتوة المستوردة والتي ستحول من اموال القرض ، ومقدار المخصصات من الكل لكل بند .



الفئة	مقدار القرض المخصص بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيمول
١ - الأعمال المدنية	٧٠٠,٠٠٠	٢٥٪ من مجموع النفقات (ومثل جزء العملة الأجنبية المقتدر).
٢ - الأجهزة الكهربائية والأعمال الميكانيكية المواد والخدمات التابعة لها الجزء (أ-١) من المشروع .	٦,٨٠٠,٠٠٠	٥٠٪ من الاتفاق الأجنبي
٣ - أجهزة ومواد وخدمات تابعة لها الجزء (أ-٢) من المشروع	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٪ من الاتفاق الأجنبي
٤ - خدمات المستشارين وبرامج التدريب.	٦٥٠,٠٠٠	٥٠٪ من الاتفاق الأجنبي
٥ - غير مخصصة	١,٠٥٠,٠٠٠	
المجموع	١٠,٢٠٠,٠٠٠	

٢ - لأغراض هذا الجدول :-

أ - ان عبارة «الاتفاق الأجنبي» تعني الاتفاق على السلع المنتجة في، او الخدمات المقدمة من، البلدان، وفي العملات، لاية بلد غير بلد المقرض .

ب - ان عبارة «الاتفاق الكلي» تعني مجموع الاتفاقات الأجنبي والاتفاقات للسلع المنتجة في، او الخدمات المقدمة من بلدان المقرض .

٣ - مع مراعاة احكام الفقرة (١) اعلاه، لا يجوز سحب اموال للامور التالية :-

أ - مصروفات الفترة التي تسبق تاريخ هذه الاتفاقية، فيما عدا السحوبات التي تجري فيما يتعلق بالفئة الرابعة (خدمات المستشارين والتدريب) وعلى حساب الاتفاق الذي يحصل بعد السادس من شباط ١٩٧٢ بمبلغ كلي لا يتجاوز ما يعادل (١٧٥,٠٠٠) دولارا .

ب - دفع الضرائب التي تفرض حسب قوانين المقرض السارية في بلد المقرض على السلع والخدمات، او على استيراد وصنع وتأمين هذه السلع والخدمات والى المدى الذي تزداد المقادير، المثلثة بالنسبة للموضحة في العامود الثالث من الجدول في الفقرة (١) اعلاه، على المقدار الصافي من جميع هذه الضرائب، فان مثل هذه النسبة ستخفض لضمان عدم اقتطاع اي جزء من مخصصات القرض لأغراض الدفع لمثل هذه الضرائب .

٤ - بالإضافة الى تخصيص مقدار من القرض الموضح في العامود الثاني من الجدول في الفقرة (١) اعلاه فانه :-

أ - اذا نقص تقدير الاتفاق بموجب اية فئة، فلان قيمة القرض المخصصة لهذه الفئة والتي لم يعد لها حاجة لهذه الغاية، سيعاد تخصيصها من قبل المؤسسة لزيادة الفئة غير المخصصة بقيمة مقابلة لها .

ب - اذا زاد تقدير الاتفاق بموجب اية فئة، فان النسبة المحددة في العامود الثالث من الجدول في الفقرة (١) اعلاه فيما يتعلق بمثل هذا الاتفاق، سيطبق على مبلغ الزيادة، وسيتم تخصيص مبلغ مماثل من قبل المؤسسة، يطلب من المقرض لمثل هذه الفئة وذلك من المبالغ غير المخصصة من القرض، على انه يشترط، على اية حال، مراعاة متطلبات الشؤون غير المنظورة، كما تحدد من قبل المؤسسة، فيما يتعلق بالمصاريف الأخرى .

ج - اذا قررت المؤسسة، ضمن المعقول بأن الحصول على اي بند من اية فئة غير منسجم مع الطرق الموضحة او المشار اليها في الفقرة ٢,٠٦ من اتفاقية المشروع، فانه لن يصرف على مثل هذا البند من اموال القرض، والمؤسسة قد تلغي مثل هذا المقدار من القرض باعلام المقرض كما تراه مناسباً بالمقدار الذي يمثل ذلك الاتفاق، الذي كان من الممكن ان يكون مسموحاً بتمويله، من مخصصات القرض، وذلك دون المساس بأي حق او سلطة للمؤسسة بموجب اتفاقية القرض .

٥ - بالإضافة الى النسب المبينة في العامود الثالث من الجدول في الفقرة (١) اعلاه، فانه اذا ازدادت تقديرات الاتفاق للفئة الأولى، واذا كانت الاموال من القرض غير متوفرة لاعادة تخصيصها لتلك الفئة، فان المؤسسة يمكنها، باسعار الى المقرض، تعديل النسب المطبقة آنف لللك الاتفاق كي تمكن المقرض من الاستمرار في السحب لتلك الفئة وحتى تغطي جميع تلك المصروفات .

## الجدول (٢)

## وصف المشروع

المشروع يمثل المرحلة الأولى لمحطة توليد كهربائية بخارية ويشتمل على ما يلي :-

## أ - توليد :

١ - بناء محطة توليد في الزرقاء تحتوي مجموعتي توليد كهربائيتين بخاريتين بطاقة اجمالية قدرها حوالي ٦٦ ميجاوات والوسائل التابعة لها التي تشتمل على نقل المحروقات من المصفاة المجاورة ووسائل تخزين ومحطة تحويل وبيوت مستخدمين .

٢ - تركيب مجموعة توربين غازي ذات دورة بسيطة لتوليد الكهرباء بطاقة انتاج قدرتها حوالي ١٥ ميجاوات على سطح البحر والوسائل والمعدات التابعة لها .

## ب - دراسات وتدريب :

١ - التدريب في الخارج لاجهزة محطة التوليد والادارة والأشخاص الآخرين حسب الحاجة .

٢ - دراسة متطلبات اجهزة السلطة لنشاطاتها الرسمية وتشمل اساليب المحاسبة، والتخطيط المالي، ورقابة الموازنة ووضع تواصي هذه الدراسة موضع التنفيذ .

٣ - أ - دراسة تركيب التعريف الكهربية للسلطة اللازمة لتشغيلها ووضع توصي الدراسة موضع التنفيذ .

ب - دراسة ، مع الدراسة المشار إليها اعلاه ، لجميع التعريفات الكهربية القائمة في الاردن بقصد التوصية الى الحكومة الاسس لتركيب تعريف حديثة تطبق في كافة انحاء الاردن من المتوقع أن ينهي المشروع في آذار ١٩٧٦ .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا القانون على لجنة الشؤون الخارجية ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

- ٣ -

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣

#### قانون معدل لقانون الدين العام

وضع هذا التعديل نتيجة دراسة مفصلة لتلبية متطلبات خطة التنمية الثلاثية لتأمين مصادر لتمويل وإنشاء سيولة نقدية للخزينة وذلك برفع قيمة السنوات المصادرة المسجلة والسندات لحاملها .

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٣

#### قانون معدل لقانون الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي .  
قانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٥ ) من القانون الأصلي بالقاء ما جاء في الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

#### المادة ٥ ( أ ) :

لا يجوز في أي وقت من الأوقات أن يزيد مجموع القيمة الاسمية الاجمالية للسندات الصادرة المسجلة و/١ والسندات لحاملها على اثنين وثلاثين مليون دينار على أن لا يتجاوز مجموع القيمة الاسمية الاجمالية للسندات الصادرة في سنة واحدة مبلغ ثمانية ملايين دينار .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا القانون على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام

- ٤ -

قانون مؤقت رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٧٣

#### قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان

بـين

المملكة الاردنية الهاشمية و مؤسسة الانماء الدولية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الانماء الدولية لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الانماء الدولية صحيحة ونالدة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه لأصل

قرض رقم ٣٨٥ ج

## اتفاقية قرض التنمية

( المشروع الثاني لمياه ومجاري مدينة عمان )

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة التنمية الدولية المعقودة

بتاريخ ٢٤ / أيار / ١٩٧٣

## اتفاقية قرض التنمية

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٧٣ بين المملكة الاردنية الهاشمية ( المشار اليها فيما بعد بلفظة المستدين ) وبين مؤسسة التنمية الدولية ( المشار اليها فيما بعد بلفظة المؤسسة ) .  
حيث ان :

- المستدين كان قد طلب من المؤسسة ان تساعد في تمويل المشروع المبين في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية وذلك بتقديم القرض المنصوص عنه فيما يلي : -
- سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة التي تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٧٣ والتي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ( والمشار اليها فيما بعد بلفظة السلطة ) ستقوم بتنفيذ القسم الاول من المشروع بمساعدة المستدين الذي سيضع تحت تصرف السلطة كجزء من هذه المساعدة المبالغ المتأتبة من القرض المخصص للقسم الاول من المشروع وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية المدرجة ادناه .
- المستدين سيقوم بتنفيذ القسم الثاني من المشروع .
- المؤسسة مستعدة لتقديم القرض وفقاً للشروط والاحكام المدرجة ادناه والشروط والاحكام الواردة في اتفاقية المشروع المعقودة بين المؤسسة والسلطة بنفس التاريخ الذي ابرمت فيه هذه الاتفاقية .  
فقد تم الاتفاق بين فريقى هذه الاتفاقية على ما يلي : -

المادة الاولى

الشروط العامة وتفسير الاصطلاحات

الفقرة (١) :

يقبل الفريقان بجمع ما ورد في « الشروط العامة للمؤسسة التي تطبق على اتفاقيات قروض التنمية » المؤرخة في ٣١ كانون ثاني ١٩٦٩ ، ويوافقان على ان يكون لاحكام الشروط العامة المذكورة نفس القوة والاثار كما لو كانت مدرجة بكاملها في هذه الاتفاقية مع مراعاة التعديلات التالية :  
- ويشار فيما بعد الى تلك « الشروط العامة للمؤسسة التي تطبق على اتفاقيات التنمية بصيغتها المعدلة وفقاً للتعديلات المدرجة ادناه بعبارة « الشروط العامة » : -

( أ ) بحذف الفقرة ٥ ( ١ ) .

( ب ) بحذف الفقرة ٦ ( ٢ ) ( ح ) ، وبماذا توفيق الفقرة ٦ ( ٢ ) ( ط ) بحيث تصبح ٦ ( ٢ ) ( ح ) .

هكذا منه الاصل



## الفقرة ١ (٢) :

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في الشروط العامة نفس المعاني المخصصة لها في الشروط العامة الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اما الاصطلاحات الاضافية التالية الواردة في هذه الاتفاقية فتكون معانيها كما يلي : -

( أ ) « اتفاقية المشروع » - تعني الاتفاقية الموقعة بين المؤسسة والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

( ب ) « اتفاقية القرض الفرعية » - تعني الاتفاقية التي سيتم إبرامها بين المستدين والسلطة بمقتضى الفقرة ٣ (١) ( ب ) من هذه الاتفاقية مع جميع ملحقات تلك الاتفاقية الفرعية واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

( ج ) « سلطة المصادر الطبيعية » - تعني سلطة المصادر الطبيعية التابعة للمستدين ، والتي تم انشاؤها بمقتضى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ ، واية تعديلات قد تدخل الى القانون المذكور من وقت لآخر .

## المادة الثانية

## القرض

## الفقرة ٢ (١) :

توافق المؤسسة على تقديم قرض للمستدين بمعاملات مختلفة تعادل قيمتها ثمانية ملايين وسبعمايةسة ( ٨.٧٠٠.٠٠٠ ) دولار ، اميركي ، وذلك وفقاً للشروط والاحكام الواردة والمشار اليها في اتفاقية قرض التنمية .

## الفقرة ٢ (٢) :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض وفقاً لاحكام الملحق الاول لهذه الاتفاقية ، واية تعديلات قد تدخل الى هذا الملحق من وقت لآخر ، وذلك لتغطية النفقات المعقولة عن البضائع والخدمات الضرورية للمشروع الوارد وصفه في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية والتي سيتم تمويلها بمقتضى هذه الاتفاقية ، ويشترط في ذلك عدم سحب اى مبلغ لتغطية نفقات ضمن حدود منطقة اى بلد ليس عضواً في البنك ( باستثناء سويسرا ) او لنفخ ثمن بضائع مصنوعة في مثل ذلك البلد او خدمات قدمت منه ، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

## الفقرة ٢ (٢) :

يتم الحصول على البضائع والخدمات الضرورية للمشروع والتي تمول من القرض وفقاً لاحكام المنصوص عنها او المشار اليها في الفقرة ٢ (٤) من اتفاقية المشروع الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

## الفقرة ٢ (٤) :

تنتهي المدة التي يجوز خلالها السحب بتاريخ ٣١ كانون اول ١٩٧٧ او بأى تاريخ اخر قد يوافق عليه بين المستدين والمؤسسة .

## الفقرة ٢ (٥) :

يدفع المستدين رسوم خدمات بمعدل ٤ ٪ ( ثلاثة ارباع الواحد بالمئة ) سنوياً على المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة من وقت لآخر .

## الفقرة ٢ (٦) :

تدفع رسوم الخدمات كل ستة اشهر بتاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول من كل سنة .

## الفقرة ٢ (٧) :

يسدد المستدين قيمة القرض الاساسية بأقساط نصف سنوية تستحق بتاريخ ١٥ نيسان و ١٥ تشرين اول من كل سنة ابتداء من ١٥ تشرين اول ١٩٨٣ ، ولغاية ١٥ نيسان ٢٠٢٣ ، على ان تكون قيمة كل قسط من الاقساط التي تستحق حتى تاريخ ١٥ نيسان ١٩٩٣ ، بما في ذلك القسط الذى يستحق بذلك التاريخ نصف الواحد بالمئة ( ١ ٪ ) من قيمة القرض الاساسية ، وتكون قيمة كل قسط من الاقساط التالية واحد ونصف بالمئة ( ١.٥ ٪ ) من قيمة القرض الاساسية .

## الفقرة ٢ (٨) :

العملة المحددة لغايات الفقرة ٤ (٢) من الشروط العامة هي عملة الولايات المتحدة الاميركية .

## الفقرة ٢ (٩) :

لغايات القسم الاول من المشروع يعتبر رئيس مجلس ادارة السلطة اومن يتوب عنه بموجب تفويض خطي منه بأنه يمثل المستدين الذي يملك صلاحية اتخاذ اجراءات ضرورية او جائزة بمقتضى احكام الفقرة ٢ (٢) من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

## المادة الثالثة

## تنفيذ المشروع

## الفقرة ٣ (١) :

( أ ) - يلتزم على المستدين وبدون الحد من التزاماته الاخرى بمقتضى اتفاقية قرض التنمية ان الانفاق منها ان يؤمن قيام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عنها في اتفاقية المشروع . واتفاقية القرض الفرعية

وفقا لاحكام هاتين الاتفاقيتين ، كما يترتب على المستدين ان يتخذ او يؤمن اتخاذ جميع الاجراءات بما في ذلك توفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى الضرورية او المناسبة لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات ، وان لا يتخذ او يسمح باتخاذ اية اجراءات من شأنها ان تحول دون او تعرقل قيام السلطة بمثل هذا التنفيذ .

(ب) يترتب على المستدين ان يعيد اقراض المبالغ المتأدية من القرض المخصص للقسم الاول من المشروع الى السلطة ، وذلك لمدة تسعة وعشرين عاما تشمل مدة اربع سنوات المهلة لتسديد قيمة القرض الاساسية بفائدة قدرها ٦٪ سنويا ، وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعية يتم ابرامها بين المستدين والسلطة على ان توافق المؤسسة مسبقا على شروط واحكام الاتفاقية المشار اليها .

(ج) تعتبر اية قروض قائمة حاليا غير مسددة والتي كان قد قدمها المستدين لامانة العاصمة لاغراض المجاري ومياه الامطار كراسمال ساهمت به امانة العاصمة في راسمال السلطة .

(د) يترتب على المستدين ممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعية بشكل يضمن حماية مصالح المستدين والمؤسسة وتحقيق غايات القرض . ولا يحق للمستدين التنازل للغير عن حقوقه الناشئة عن اتفاقية القرض الفرعية او تعديل الاتفاقية او اي من احكامها او الغائها او التخلي عنها الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

#### الفقرة ٣ (٢) :

يقدم المستدين للمؤسسة مسبقا مشروع القانون الذي بموجبه سيتم تأسيس مجلس قومي للمياه والمجاري بحيث يعطي المؤسسة وقتا كافيا لدراسة مشروع القانون المذكور ، وتقديم ملاحظاتها بشأن الأمور التي قد يكون لها تأثير على السلطة في القانون .

#### الفقرة ٣ (٣) :

يترتب على المستدين مساعدة السلطة وبلدية وادي السير في التوصل الى اساس عادل لاقتسام مياه نبع وادي السير فيما بينهما ، وذلك خلال مدة لا تتعدى ٣٠ حزيران ١٩٧٤ او اي تاريخ آخر يتفق عليه بين المستدين والمؤسسة .

#### الفقرة ٣ (٤) :

يؤمن المستدين قيام سلطة المصادر الطبيعية بتركيب وصيانة الاجهزة الهيدرولوجية الضرورية للمشروع حسب الاصول الفنية .

#### الفقرة ٣ (٥) :

يترتب على المستدين ان يستخدم مستشارين هندسيين مقبولين لدى المؤسسة لتنفيذ القسم الثاني من المشروع ، وذلك بموجب شروط يوافق عليها كل من المستدين والمؤسسة .

#### الفقرة ٣ (٦) :

يزود المستدين المؤسسة او يؤمن تزويدها بالدراسات والمخططات والتصاميم والمواصفات والمستندات الاخرى المتعلقة بالقسم الثاني من المشروع والتي قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول فور اعدادها ، وذلك للحصول على موافقة المؤسسة عليها .

#### المادة الرابعة

#### التشاور وتبادل المعلومات والتفتيش

#### الفقرة (١) :

يتعاون المستدين مع المؤسسة تعاونا كلياً لتحقيق اهداف القرض ، وفي سبيل ذلك يقوم كل منهما من وقت لآخر بناء على طلب اي منهما بما يلي :

أ - تبادل وجهات النظر بواسطة ممثليهما بشأن تنفيذ التزامات كل منهما بمقتضى اتفاقية قرض التنمية وتنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع وحول الشؤون الادارية في السلطة واعمالها واحوالها المالية. كما يتبادل الفريقان وجهات النظر فيما يتعلق بالمشروع وحول الشؤون الادارية والاعمال. والاحوال المالية في الدوائر والمؤسسات الحكومية الاخرى التابعة للمستدين والمسؤولة عن تنفيذ اي جزء من المشروع ، وحول اية امور اخرى تتعلق باهداف القرض .

ب - تزويد الفريق الآخر بكافة المعلومات التي يطلبها ضمن المعقول بشأن الرضع العام بالنسبة للقرض . ومن جهة المستدين فينبغي ان تشمل هذه المعلومات بيان الاوضاع المالية والاقتصادية ضمن حدود المناطق الخاضعة للمستدين بما في ذلك ميزان مدفوعات المستدين وديونه الخارجية او ميزان مدفوعات ديون اي من اقسامه السياسية او المؤسسات التابعة له .

#### الفقرة ٤ (٢) :

أ - يترتب على المستدين ان يزود المؤسسة او ان يعمل على تزويدها بكافة المعلومات التي تطلبها ضمن المعقول بشأن ادارة السلطة واعمالها واحوالها المالية ، كما يترتب على المستدين ان يزود المؤسسة بمثل هذه المعلومات فيما يتعلق بالمشروع عن الدوائر والمؤسسات التابعة للمستدين والتي تكون مسؤولة عن تنفيذ اي جزء من المشروع .

ب - يترتب على كل من المستدين والمؤسسة ان يبلغ الفريق الآخر ويدون تأخير عن الظروف التي تعرقل او التي قد تعرقل تحقيق اهداف القرض او الاستمرار بالحيلمة التي تقدم بمقتضاها ، او تعرقل قيام اي من الفريقين بتنفيذ التزاماته بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او قيام السلطة بتنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

## الفقرة ٤ (٣) :

على المستدين ان يتيح كافة القرض ضمن العقول لمثل المؤسسة المقوضين لزيارة اى جزء من المناطق العائدة للمستدين لغايات تتعلق بالقرض .

المادة الخامسة  
الضرائب والقيود

## الفقرة ٥ (١) :

تسدد قيمة القرض الاساسية ورسوم الخدمات المترتبة على القرض بدون حسم اية مبالغ منها الضرائب التي تفرضها قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته، وتعفى هذه الدفعات من كافة الضرائب المشار اليها .

## الفقرة ٥ (٢) :

تعفى اتفاقية قرض التنمية واتفاقية المشروع وكل ما يتعلق بتنفيذ او ابرام او تسجيل هاتين الاتفاقيتين من كافة الضرائب والرسوم المقررة بموجب قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته .

## الفقرة ٥ (٣) :

لا يخضع تسديد قيمة القرض ورسوم الخدمات المترتبة على القرض لاية قيود او أنظمة او مراقبة او اية قرارات بتوقيف تسديد الديون مهما كانت طبيعتها والتي قد تفرض بمقتضى قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته .

## المادة السادسة

## الملاحقات القانونية المتوفرة للمؤسسة لحماية مصالحها

## الفقرة ٦ (١) :

عند وقوع اى من الحوادث المحددة في الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة او في الفقرة ٦ (٣) من هذه الاتفاقية ، واستمرار مثل هذا الحادث خلال المدة (١٠) ان وجدت ( المنصوص عنها في كل من الفقرتين المشار اليهما ، يحق للمؤسسة ان تقرر حسب رغبتهما في اى وقت لاحق خلال المدة استمرار الحادث المشار اليه بان قيمة القرض الاساسي غير المسددة انذاك ورسوم الخدمات المترتبة عليها قد أصبحت مستحقة ، وذلك بموجب اشعار توجه للمستدين ، وعندئذ تصبح قيمة القرض الاساسية غير المسددة ورسوم الخدمات المشار اليها مستحقة الدفع فوراً بالرغم من اى نص يخالف في اتفاقية قرض التنمية .

## الفقرة ٦ (٢) :

تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٦ (٢) من الشروط العامة :-

- ( أ ) اذا تخلفت السلطة عن تنفيذ اى من التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .  
( ب ) اذا عدل قانون سلطة المياه والمجارى بمنطقة امانة العاصمة رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣ ، بحيث يحول التعديل دون قدرة المستدين او السلطة على تنفيذ الالتزامات المترتبة على اى منهما بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

## الفقرة ٦ (٣) :

- تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٧ (١) من الشروط العامة :-  
( أ ) وقوع الحادث المحدد في الفقرة ٦ (٢) ( أ ) من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ستين يوماً بعد تاريخ تبليغ المؤسسة اشعاراً بالحادث للمستدين .  
( ب ) وقوع الحادث المحدد في الفقرة ٦ (٣) ( ب ) من هذه الاتفاقية .

## المادة السابعة

## تاريخ بدء العمل بالاتفاقية وانتهاءها

## الفقرة ٧ (١) :

تضاف الحوادث التالية كشروط اضافية لبدء العمل باتفاقية قرض التنمية بالمعنى المقصود في الفقرة ١٠ ( ب ) من الشروط العامة :-

- ( أ ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية المشروع بالنيابة عن السلطة .  
( ب ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية القرض الفرعية بالنيابة عن كل من المستدين والسلطة .

## الفقرة ٧ (٢) :

تحدد الامور التالية كمسائل اضافية ضمن المعنى المقصود لهذه العبارة بالفقرة ١٠ ( ب ) من الشروط العامة وينبغي ادخالها في الرأى او الآراء التي تقدم للمؤسسة :-

- ( أ ) ان موافقة ومصادقة السلطة على اتفاقية المشروع قد تمت حسب الاصول ، وان ابرام تسليم الاتفاقية بالنيابة عن السلطة كانا اصوليين وان الاتفاقية تشكل التزاماً نافذاً على السلطة وفقاً لشروطها .



(ب) ان موافقة ومصادقة كل من المستدين والسلطة على اتفاقية القرض القرعية قد تمت حسب الاصول، وان ابرام وتسليم الاتفاقية بالنيابة عنهما كانا اصوليين، وان الاتفاقية تشكل التزاما نافذا على كل من المستدين والسلطة وفقاً لشروطها .

الفقرة ٧ (٣) :

يحدد تاريخ ٢٢/٢٢ ب ١٩٧٣ لاغراض الفقرة ١٠ (٤) من الشروط العامة .

المادة الثامنة  
تمثل المستدين وعناوين الفريقين

الفقرة ٨ (١) :

يعتبر رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمستدين ممثلاً للمستدين لاغراض الفقرة ٩ (٣) من الشروط العامة .

الفقرة ٨ (٢) :

تحدد العناوين التالية للفريقين لاغراض الفقرة ٩ (٣) من الشروط العامة : -

عنوان المستدين :

المجلس القومي للتخطيط  
صندوق البريد (٥٥٥)  
عمان - الاردن

العنوان البرقي N P C

عمان

عنوان المؤسسة

مؤسسة التنمية الدولية  
١٨١٨ شارع N. W H  
واشنطن D. C ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الاميركية

العنوان البرقي INDEVAS D. C.

تتبعاً لما ورد اعلاه فقد تم التوقيع هذه الاتفاقية باسم كل من الفريقين بواسطة ممثليهما المفوضين - حسب الاصول تمهيداً لتسليمها في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في التاريخ المذكور في مستهلها .  
عن المملكة الاردنية الهاشمية  
الممثل المفوض

عن مؤسسة التنمية الدولية  
نائب الرئيس الاقليمي  
لاوروبا والشرق الاوسط وشمال افريقيا

### الملحق الاول سحب قيمة القرض

١ ( بين الجدول التالي فئات البنود التي سيتم تمويلها من القرض والمبالغ المخصصة من القرض لكل فئة والنسبة المئوية التي تشكلها هذه المبالغ من مجموع الفئات المقررة لكل فئة : -

النسبة المئوية من النفقات المقررة تمويلها	المبلغ المخصص من القرض معادلاً بالدولار	الفئة
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	٣٥٤٠,٠٠٠	(٢) المعدات وقطع الغيار
١٠٠٪ من مجموع النفقات ( تسليم المصنع )		أ ( المستوردة مباشرة
٢٠٪ من مجموع النفقات	٣١١٠,٠٠٠	ب ( المصنوعة محلياً
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	٩٠٠,٠٠٠	(٢) الاعمال المدنية
		(٣) الخدمات الاستشارية والتدريب
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	٣٧٠,٠٠٠	(٤) دراسات
	٧٨٠,٠٠٠	(٥) مبالغ غير مخصصة
	٨,٧٠٠,٠٠٠	المجموع

٢ ( لاغراض هذا الملحق : -

أ - تعني عبارة ( نفقات اجنبية ) المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في مناطق بلدان غير بلد المستدين او عن الخدمات التي تقدم من تلك البلدان والتي تدفع بعملاتها .

ب - تعني عبارة ( مجموع النفقات ) مجموع النفقات الاجنبية والنفقات التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلد المستدين والخدمات التي تقدم منه .

٣ ( بالرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، لا يجوز سحب اي مبلغ لتغطية ما يلي : -

أ - النفقات التي نشأت قبل تاريخ هذه الاتفاقية ، الا انه يجوز سحب مبالغ الفئات الثلاثة من النفقات المدرجة في الجدول والتي نشأت بعد شهر كانون الاول ١٩٧١ ، على ان لا يتجاوز مجموع مثل هذه السحوبات ما يعادل مائتين وخمسين الف ( ٢٥٠,٠٠٠ ) دولار .

ب - دفع ضرائب تفرضها قوانين المستدين او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته ، على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او الحصول عليها او تقديمها ، اذا كان المبلغ المخصص في الجدول لاية فئة على اساس النسبة المئوية المحددة في الحالة الثالثة من الجدول يزيد على المبلغ الحقيقي الذي يترتب دفعه بدون ضرائب ، تخفيض النسبة المئوية المشار اليها لضمان عدم سحب اي مبلغ من القرض لدفع مثل هذه الضرائب .

هكذا منه الاصل

٤ ( بالرغم من تخصيص مبالغ من القرض في الخطة الثالثة من الجدول المدرج اعلاه في الفقرة الاولى من هذا الملحق :-

أ - اذا انخفضت النفقات المقدرة لاية فئة تقوم المؤسسة باعادة تخصيص المبالغ الزائدة بنقلها من نفقات تلك الفئة وضماها الى المبالغ الغير مخصصة .

ب - اذا تجاوزت النفقات لاية فئة ( باستثناء الفئة الرابعة ) اعلاه المبلغ المخصص لتلك الفئة ، تطبق على الزيادة النسبة المئوية المبينة في الخطة الثالثة من الجدول لتلك الفئة ، وتقوم المؤسسة بناء على طلب المستدين بتخصيص المبلغ النسبي الاضافي لتلك الفئة ، وذلك بنقل المبلغ الضروري من المبالغ الغير مخصصة مع مراعاة ما تتطلبه الاجبايات للطوارئ بالنسبة للنفقات الاخرى وفقاً لما تقرره المؤسسة في هذا الصدد .

ج - اذا قررت المؤسسة بناء على اسباب مقبولة بان الحصول على اية بضائع او خدمات من اية فئة لايتماشى مع اصول المبينة او المشار اليها في الفقرة ٢ (٤) من اتفاقية المشروع ، فلا يجوز تغطية اية نفقات عن تلك البضائع او الخدمات من القرض ، ويحق للمؤسسة في مثل هذه الحالة وبدون الحد او الانقاص من الحقوق او الصلاحيات او العلاجات الاخرى المتاحة لها بمقتضى قرض التنمية ان تلغي بموجب اشعار توجه للمستدين مبلغاً من القرض يعادل حسب تقدير المؤسسة المعقول قيمة مثل هذه النفقات التي كانت ستمول من القرض .

٥ ( بالرغم من النسبة المئوية المحددة في الخطة الثالثة من الجدول المدرج اعلاه في الفقرة الاولى من هذا الملحق اذا تجاوز مجموع النفقات لفئة المبلغ المخصص لها ، ولم توجد اية مبالغ يمكن اعادة تخصيصها ونقلها لفئة المذكورة يحق للمؤسسة بموجب اشعار توجه للمستدين تعديل النسبة المئوية المقررة لتلك النفقات لضمان استمرار سحب مبالغ لفئة المشار اليها الى ان تتم تغطية النفقات بكاملها .

### الملحق الثاني وصف المشروع

يتألف المشروع من جزئين ، القسم الاول من المشروع ، هو جزء من الخطة الرئيسية الحادية التي اعدها المستدين لمياه مجاري عمان ، ويتكون من الاعمال التالية :-

#### القسم الاول

##### ١ - المياه

- (١) بناء محطة ضخ جديدة في جبل الناج ( طاقتها حوالي ٣٦٠ لتر في الثانية ) مجهزة بمعدات التهوية (Aeration) وازالة الكلور ، وبناء محطة مساندة ، وتركيب مضخات اضافية في محطة راس العين .
- (٢) توسيع وتبديل شبكة توزيع المياه بما في ذلك تركيب حوالي ( ٢٠ ) كيلومتر من المواسير ذات القطر الكبير (الخطوط الرئيسية) و ( ٨٠ ) كيلومتر من المواسير ذات القطر المتوسط والصغير لشبكة التوزيع بما في ذلك وصلات البيوت ) وبناء خزانات توزيع يتسع لـ ( ٤٠٠٠ ) متر مكعب

- وتحسين شبكة الاتصالات بين الخزانات الرئيسية ومحطات الضخ ، وشراء حوالي ( ١٢٠٠٠ ) عداد مياه يستعمل جزء منها لتبديل العدادات الحالية .
- (٣) حفر بئرين جليدين ، وتحسين المنشآت الحالية بما في ذلك تركيب مضخات مغمورة جديدة ، وعدادات للمياه المستخرجة ، وتجهيزات لاضافة الكلور ، واقامة ابنية للمضخات .
- (٤) مخصصات لاستخدام شركة متخصصة تتولى اجراء مسح عام لاكتشاف تسرب المياه واعداد مخططات بنقاط التسرب في الشبكة ، وبرنامج تصليح / تبديل الشبكة .
- (٥) اقامة بناء للمكاتب ، وجراج ومستودع ومغسل لتصليح العدادات تابع للسلطة ، وتزويد الاجهزة الهيدرولوجية .

#### ب - المجارى

- (١) مد خط مجاري رئيسي طوله (٢) كيلو متر ( قطر ٥٠٠ ملمتر ) في مركز عمان وخطوط مجاري فرعية ووصلات للبيوت يبلغ مجموع طولها حوالي (١٠٠) كيلو متر ، وذلك بالاضافة الى حوالي ( ٨ ) كيلو متر من خطوط المجارى الفرعية الضرورية لاكمال برنامج تصليح خطوط المجارى الفرعية الحالي .
- (٢) تحسينات بسيطة في محطة معالجة المجارى .

#### ج - الخدمات الاستشارية

- (١) خدمات استشارية للدراسات الادارية والخطة الرئيسية والاعمال الهندسية والمخططات التفصيلية ، والاشراف على تنفيذ اعمال المشروع .
- (٢) المساعدة في تدريب موظفي السلطة الادارية والفنيين الذين يقومون بتشغيل المشروع وصيانته .

#### القسم الثاني من المشروع ، يتكون من دراسات الخبراء الاستشاريين :-

- أ ( لمراجعة الدراسات واعمال المسح ، والمخططات وغيرها الموجودة محالياً والمتعلقة بالخطة الاساسية لتطوير مدينة العقبة والمنطقة المحيطة بها ، مع الاخذ بعين الاعتبار التطور المحتمل في الصناعة بما في ذلك انشاء منطقة صناعية وتجارية ) والنقل والسياحة في تلك المنطقة وتقديم القواصي لتطوير الطرق والمياه والمجاري والطاقة الكهربائية .

ب) توسيع نطاق خطة التطوير السياحي في العقبة من خلال :

- (١) ادخال بعض الاشغال الاساسية عليها بما في ذلك الوسائل التدريبية .
- (٢) اضافة مركز تدريب للخدمات الفندقية .
- (٣) اجراء دراسات جديدة لمراجعة وتحديث واعمال الخطة والدراسات الحالية .

يتوقع انهاء المشروع في حزيران / ١٩٧٧ .

السيد الرئيس : اهل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على لجنة الشؤون الخاصة بالجميع .

مناقشون : السيد الامين العام :

- ٥ -

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣

## قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

حيث ان المصلحة العامة اقتضت نقل ملكية الاملاك المنقولة وغير المنقولة وكافة الحقوق المائدة للمؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى الاتحاد الوطني العربي، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون المؤقت لحل المؤسسة الصحفية والغاء قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الذي اسست بموجبه .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٣

## قانون الغاء قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الغاء المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحل المؤسسة الصحفية الاردنية ويلغى قانونها رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ مع كافة تعديلاته .

المادة ٣ - تنتقل ملكية الاموال المنقولة وكافة الحقوق المائدة للمؤسسة الصحفية الاردنية والالتزامات التي عليها الى الاتحاد الوطني العربي .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٦ -

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣

## القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

لقد قصد عد تاسيس سلطة الكهرباء الاردنية بموجب قانونها الاصلي رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ ان تصبح المرفق العام المحول بمهام التوليد المركزي والنقل في منطقة مشروع كهربسة الاردن العام حسبما اقر ضمن برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ( ١٩٦٤ - ١٩٧١ ) واية منطقة اخرى تمتد لها المشروع وكانت تضم منطقة المشروع جميع المناطق الشمالية والمأهولة من المملكة والتي تشتمل على كافة محافظات الضفة الغربية والضفة الشرقية حتى منطقة مادبا جنوبا على ان يترك امر التوزيع والبيع الى الشركات والمؤسسات الكهربائية القائمة بعد دمجها وتوحيدها وتنسيقها بحيث تصبح هناك اربع هيئات توزيع وبيع مخصصة ضمن الاربع مناطق التزويد الموسعة حسبها هو موضح على الجدول السادس الملحق بقانون السلطة الاصلي .

هذا ويحول القانون الاصلي السلطة بالاصافة لمهام التوليد المركزي والنقل حتى القيام بأعمال التوزيع والبيع في اية مناطق اخرى لم يخصص بها هيئات توزيع وبيع كما يحول القانون السلطة حتى القيام في اي وقت بتصفية هيئات التوزيع والبيع لصالحها عن طريق الشراء بالاتفاق او الاستملاك حيثما تتطلب المصلحة العامة ذلك وحيثما تكون ظروف السلطة وامكانياتها المالية والاجارية قادرة على ذلك .

ونظرا لان السلطة قد باشرت في تنفيذ مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقا وشبكة النقل القومية ونظرا لان كلا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الانماء الدولية التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير قد ابديا اثناء المفاوضات الطويلة التي اجريت لغايات الحصول على قروض لتمويل مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقا مطالعات حول ضرورة اجراء تعديل على بعض مواد القانون الاصلي لسلطة الكهرباء الاردنية بحيث يتناسب ووضع السلطة الجديدة وذلك بأن تكون المرفق العام الوحيد للناطق به مهام ومسؤوليات وواجبات وصلاحيات تنظيم وتنمية مصادر القوى الكهربائية في المملكة .

ونظرا لان الدولة قد تعهدت بموجب اتفاقيات تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية الموقعة مع كل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الانماء الدولية التابعة للبنك الدولي بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤ او ١٩٧٣/٥/٢٤ على التوالي على تعديل الحكماء قانون السلطة الاصلي بحيث يحول السلطة خلال فترة معقولة السيطرة على قطاع الكهرباء في الدولة بوصفها المرفق العام المخفوض رحلة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية والإشراف على توزيعها وبيعها يصبح لها واهالي قانوني لايقل عن عشرة ملايين دينار، كما يكفل لها تمتعها باستقلال فعلي من الناحيتين المالية والادارية وممارستها لنشاطها على اسس تجارية في اطار التوجيهات المتعلقة للسياسة العامة للدولة .

هكذا منذ الاصل



بناء على ما تقدم كان لا بد من تعديل قانون سلطة الكهرباء الاردنية الاصيلي رقم (١١) لسنة ١٩٦٧ بحيث يتماشى وطبيعة السلطة كجهة قائمة على خدمة عامة في قطاع اساسي بحيث تضطلع بمسؤوليات تنظيم وتنمية مصادر القوى الكهربائية في المملكة وتتمتع باستقلال مالي وإداري يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها على افضل وجه وذلك في اطار توجيهات الدولة وسياساتها العامة .

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٣

### قانون معدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت ( القانون المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ والمشار اليه بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعديل المادة (٢) من القانون الاصيلي باضافة ما يلي اليها قبل تعريف كلمة « الوزير » :-  
تعني كلمة المملكة « المملكة الاردنية الهاشمية »  
تعني كلمة « الحكومة » حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٣- تعديل المادة (٣) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-  
« تكون للسلطة دون غيرها صلاحية توليد ونقل الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من المملكة واليا وتوزيعها في المملكة في اية مناطق لا تتدخل ضمن المناطق المارخص بها حاليا لمؤسسات أو شركات أخرى طبقا لعقود الامتياز القائمة ، الا اذا قرر مجلس الوزراء بتشسيب من السلطة خلاف ذلك » .

المادة ٤- تعديل المادة (٤) من القانون الاصيلي بالغاء ما ورد في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين التاليتين ويعد ترقيم الفقرات (٢) الى (٧) لتصبح (٣) الى (٨) :-

١- يكون للسلطة مجلس ادارة يعبر السلطة العليا فيها وتكون قراراته نهائية ما لم ينص في هذا القانون على وجوب التصديق عليها من قبل الوزير أو مجلس الوزراء ويشكل المجلس على النحو التالي :-

أ- خمسة اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويسمى من بينهم رئيساً ونائباً للرئيس .  
ب- المدير العام .

٢- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير بإرادة ملكية سامية ويمارس الصلاحيات التالية :-

- أ - يكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس ،
- ب - يكون مسؤولاً عن ادارة السلطة على وجه يضمن تحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالسلطة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بالمجلس .
- ج - يكون مسؤولاً عن الجهاز التنفيذي وادارته .
- د - يعتبر الممثل القانوني للسلطة امام الغير في حدود الصلاحيات التي يفوضها اليها مجلس السلطة من وقت لآخر .

المادة ٥- أ - تعديل المادة (٧) من القانون الاصيلي بالغاء صدر المادة والاستعاضة عنه بما يلي :-  
« تمارس السلطة وحدها دون غيرها الصلاحيات وتقوم بالواجبات التالية المبينة ادناه بموجب قرارات المجلس الصادرة عنه بمقتضى احكام هذا القانون » .

- ب - تعديل المادة (٧) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بالفقرة (٤) الجديدة المبينة ادناه .
- ٤ - اسداء المشورة الفنية للوزير في كل ما يتعلق بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها وتوريدها لكافة الاغراض في جميع أنحاء المملكة واستيرادها وتصديرها من المملكة واليا .

ج - تعديل المادة (٧) من القانون الاصيلي باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها :-  
٨ - دعم وتشجيع ونشر التعليم والتدريب الفني والمهني للأشخاص المستخدمين في السلطة وإرشاد الجمهور في استعمال المعدات الكهربائية بالطرق السليمة ،

- ٩ - اقامة واشادة وتركيب منشآت الكهرباء وتشغيلها وادارتها وصيانتها .
- ١٠ - القيام بأعمال المسح الكهربائي واتخاذ دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتحضير ووضع الخطط اللازمة لكهربة جميع مناطق المملكة .

- ١١- منح التراخيص اللازمة لاية مجموعات توليد كهربائية في المملكة
- ١٢- منح جميع اصحاب المشاريع الكهربائية الحاليين من القيام بأية توسيعات أو تجهيزات في مجال انتاج الطاقة الكهربائية الا في الحدود التي ترخص لهم فيها السلطة بذلك
- ١٣- وضع الانظمة والتعليمات والقرارد العامة المتعلقة بتوليد ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية في كافة أنحاء المملكة

المادة ٦ - تعدل المادة ( ٨ ) من القانون الأصلي بإضافة الفقرات الجديدة التالية إليها .

٥ - تقوم بإصدار نماذج وتعليمات موحدة لشروط استهلاك الكهرباء .

٦ - تقوم بإعداد شروط وتعليمات التراخيص التي يمكن أن يوافق بموجبها على إنتاج أو توريد الكهرباء بواسطة اصحاب المشاريع الكهربائية الصغيرة .

٧ - تقوم بأعمال الرقابة الفنية وإصدار التعليمات والشروط الموحدة لتنظيم الأعمال المتعلقة بتركيب وتشغيل وصيانة شبكات الكهرباء .

٨ - تقوم بطلب وجمع المعلومات الإحصائية والبيانات والمعلومات العائدة لمشاريع الكهرباء والمتعلقة بأوضاعها المالية وإبراجها الفنية مما يكون له أية علاقة أو أثر على تنمية الطاقة الكهربائية في المملكة ، وعلى اصحاب المشاريع المذكورين أن يزودوا السلطة بالبيانات والإحصاءات والمعلومات المذكورة كلما طلبت السلطة منهم ذلك .

٩ - تحمل السلطة محل الحكومة في إدارة استثمارات الحكومة في شركات ومؤسسات الكهرباء القائمة والمستقبلية ، ويجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن ينقل ملكية والتزامات وحقوق تلك الاستثمارات إلى السلطة .

المادة ٧ - تعدل المادة ( ١٢ ) من القانون الأصلي بإضافة كلمات « العامة والأماكن الأثرية » بعد كلمة « منزهات » الواردة في البند ( ١ ) من الفقرة ( ١ ) منها .

المادة ٨ - تعدل المادة ( ١٥ ) من القانون الأصلي باستبدال كلمتي « خمسة عشر » بكلمة « خمس » .

المادة ٩ - تعدل المادة ( ١٦ ) من القانون الأصلي بحذف كلمتي « أو خاصة » من الفقرة الأولى منها .

المادة ١٠ - تعدل المادة ( ١٧ ) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة الجديدة التالية إليها .

« ٤ - يجوز للسلطة أن تصنف موظفيها بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول بها ويسرى على الموظفين المصنفين أحكام قانون التقاعد المدني المعمول به » .

المادة ١١ - تعدل المادة ( ٢٦ ) من القانون الأصلي باستبدال كلمتي « سبع سنوات » في الفقرة ( ١ ) منها بعبارة « المدة المقررة لصلاحية المحطة المذكورة للانتاج » وبإلغاء الفقرة ( ٣ ) منها وإعادة ترقيم الفقرة ( ٤ ) بحيث تصبح الفقرة ( ٣ ) .

المادة ١٢ - تعدل المادة ( ٢٨ ) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة ( ١ ) وإضافة الفقرة ( ب ) التالية إليها .

ب- إذا لم يتم الاتفاق للسلطة الحق في استعمال الخط المذكور وفق الشروط التي تضعها السلطة ولاصحاب المشروع الحق في الطعن في قرار السلطة بطلان ( ٣٠ ) يوما لدى الوزير ويكون قرار الوزير نهائيا غير قابل للطعن .

المادة ١٠ - تعدل المادة ( ٢٩ ) من القانون الأصلي بحذف عبارة « ويجوز تخويل السلطة بأمر من الوزير الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة للمشترية بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام » منها واعتبارها فقرة ( ١ ) وإضافة الفقرتين التاليتين إليها .

ب- إذا لم يتم الاتفاق للسلطة الحق في شراء الطاقة الكهربائية الفائضة المذكورة وفق الشروط التي تحددها السلطة ، والسلطة المحلية أو الشركة أو الشخص الحق في الطعن في قرار السلطة لدى الوزير ويكون قرار الوزير قطعيا غير قابل للطعن . للسلطة الصلاحيات الضرورية لنقل الطاقة المذكورة في الفقرتين السابقتين من هذه المادة بما في ذلك صلاحية عبور الشوارع وسكك الحديد وخطوط الترام .

المادة ١٤ - تعدل المادة ( ٣٥ ) من القانون الأصلي باستبدال كلمتي « رسوم الاسترداد » بعبارة « ونحو شراء الموجودات وعائد لا يقل عن ٤٪ ولا يتجاوز ٩٪ على المال المستثمر » .

المادة ١٥ - يلغى ما جاء في المادة ( ٣٧ ) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي .

المادة ٣٧ - رأس مال السلطة .

١ - يكون للسلطة رأس مال قانوني مقداره عشرة ملايين دينار أردني ويجوز زيادته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس إدارة السلطة .

٢ - يتكون رأس المال المذكور من جميع الموجودات الحالية والمستقبلية للسلطة وجميع ما تسلمته من سلف وقروض من الحكومة ومجلس القومي للتخطيط وكذلك التكاليف التي تتحملها أو المقرر أن تتحملها الحكومة مباشرة في أي مشروع قائم أو مستقبل من مشاريع السلطة وكل ما تسهم به الحكومة من أموال وتستثنى من رأس المال القروض الخارجية التي حصلت عليها السلطة عن طريق الدولة لغايات إعادة اقتراضها لجهات أخرى .

٣ - على السلطة أن تحتفظ بأرباحها لتكوين احتياطي قانوني لا يتجاوز ( ٢٠٪ ) عشرون بالمائة من رأسمالها القانوني ويمكن زيادة هذه النسبة بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير .

٤ - يجوز للأرباح التي تحقق بعد تكوين الاحتياطي القانوني المنصوص عنه في الفقرة ( ٣ ) من هذه المادة إلى الحكومة بعد اقتضى مقداره ( ٤٪ ) أربعة بالمائة من رأس مال السلطة القانوني على أنه يجوز تعديل هذه النسبة بعد أعلى مقداره ( ٩٪ ) من رأسمال السلطة القانوني بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ، وتضاف باقي الأرباح إلى رأس مال السلطة .

٥ - إذا كلفت الحكومة السلطة بتنفيذ مشروع كهربائي لأغراض اجتماعية رغم عدم ارجحيته ، فتلتزم الحكومة بتحويله أو التعويض على السلطة بتكاليفه مع حالد معقول للسلطة لا يقل عن ( ٤٪ ) أربعة بالمائة ولا يزيد على ( ٩٪ ) تسعة بالمائة من تكاليف المشروع .

هكذا عند الأصل

المادة ١٦ - تعديل المادة ( ٣٨ ) من القانون الاصيل كما يلي . -

١ - بالغاء ما جاء في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

١ - السلطة حق الاقتراض بجميع الوسائل بما فيها سندات الدين او الكفالات او الرهن او غير ذلك من اجل الوفاء بالتزاماتها القانونية وممارسة اعمالها المنصوص عنها في القانون على ان لا تزيد قيمة اي قرض من مصدر داخلي عن ٢٥٠ الف دينار الا بموافقة مجلس الوزراء .

٢ - بالغاء ما جاء في البند ( ب ) من الفقرة ( ٢ ) منها واعادة ترقيم الفقرات ( ج ) الى ( ز ) بحيث تصبح ( ب ) الى ( و ) على التوالي .

٣ - بالغاء ما جاء في الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

لا يجوز في اي وقت ان تتجاوز القروض التي تقرضها السلطة ضعفي مجموع رأس مالها واحتياطها القانونيين الا بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٧ - تعديل المادة ( ٤٦ ) من القانون الاصيل بالغاء عبارة « فانه يجري البيت في الامر نهائيا عن طريق التحكيم بمقتضى احكام هذا القانون » في الفقرة ( ٣ ) منها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية . -

« فانه يجري البيت في الامر بواسطة الوزير خلال مدة ٦٠ يوما » .

المادة ١٨ - يلغى نص المادة ( ٥١ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -

١ - فيما عدا الامور التي ينص هذا القانون على طريقة الفصل فيها بصورة نهائية بحال الى التحكيم بمعرفة ثلاثة محكمين اي خلاف او نزاع ينشأ من جراء تطبيق هذا القانون ويكون ذلك بطلب خطي يقدمه الى الوزير احد الفريقين المتنازعين او كلاهما .

٢ - على الوزير ان يكلف بكتابة مسجل الفريقين خلال اسبوع من تاريخ تسلمه اول طلب للتحكيم ، اليقين كل منهما محكما عنه وذلك خلال مدة لا تتجاوز اسبوع واحد من تاريخ تسلمه كتاب الوزير ، وعلى المحكمين ان يعينوا الحكم الثالث خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين من تاريخ تبليغ الحكم الثاني او تعيينه .

٣ - اذا تطلب اي من الفريقين عن تعيين حكم خلال المدة المحدودة او اذا لم يتفق المحكمان على تعيين الحكم الثالث خلال المدة المحدودة فيقوم رئيس محكمة التمييز او من يقوم مقامه بناء على طلب يقدمه اليه احد الفريقين بالتحقيق في الطلب ومن ثم تعيين الحكم او المحكمين وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه .

٤ - تصدر هيئة التحكيم قرارها بالاكثرية او بالاجماع وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تعيين الحكم الثالث .

٥ - لا يجوز للمحكمة ان تمدد المدة المنصوص عنها في البندين ( ٢ ، ٣ ، ٤ ) من هذه المادة الا لأسباب قاهرة تقع بها على الله لا يجوز في قانونية قرار هيئة التحكيم عدم الالتزام بالسداد في الدفوع او ارجاء الاجل بانجراف اوقات التحكيم المشكك .

٦ - يكون قرار التحكيم نهائيا وقطعيا ، ولا يجوز للمحكمة ان تطلب الى هيئة التحكيم اعادة النظر فيه .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة تطبيق احكام قانون التحكيم المعمول به .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة ( ٥٢ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -

« لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس السلطة ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون » .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

٧ -

### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية

\*\*\*\*\*

بعد استعراض الدراسات التي قامت بها اللجنة الخاصة فيما يتعلق بالتنظيم وتعيين المناطق الاقليمية التابعة له وجد من الضروري تعديل القانون الاصيل بشكل يعطي مجلس الوزراء صلاحية تعيين تلك المناطق ومجالس التنظيم تمارس الصلاحيات التي يرأها المجلس في هذا السبيل .

قانون مؤقت رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ) ويقرأ مع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة ( ١٢ ) من القانون الاصيل باختيار ١٠ ورد فيها فقرة ( أ ) واطرافه الفقرة ( ب ) التالية اليها : -

ب - بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر يجوز لمجلس الوزراء ان يعين منطقة معينة اقليميا تنظيما وفق مخطط يبين حدود تلك المنطقة داخل محافظة او أكثر والمدن والقرى الواقعة ضمنها ، وان يعين مجلس تنظيم للملك الاقليم وان ينيط به الصلاحيات التي يرأها بما في ذلك كل او بعض صلاحيات لجان التنظيم المحلية والولاية ومجلس التنظيم الاعلى واية جهة تنظيمية اخرى .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

هكذا منه لأصل



- ٨ -

السيد الأمين العام

## الأسباب الموجبة

لتعديل قانون بنك الاسكان المؤقت

رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣

(١) الاقبال الشديد على الاكتتاب في راسمال البنك اذ قامت البنوك المرخصة وحدها بالاكتساب بما قيمته ٢٠٠ الف دينار من الاسهم الممتازة، بحيث لم يترك للقطاع الخاص سوى مائة الف سهم فقط قيمتها ١٠٠٠٠٠ دينار.

(٢) ان الطلب المتوقع على الاتيان من قبل مؤسسة الاسكان وجميعيات الاسكان التعاونية والافراد سيكون كثيراً جداً بشكل لا يمكن لراس المال الحالي مقابله.

(٣) تعزيز موارد البنك الكلية للولفسة من راس المال والودائع المرتقبة والتسهيلات التي ستحصل عليها من البنك المركزي. علماً بان هذا التعزيز سيقضي قاضياً عن تلبية حاجات البنك الملحة لاجل اية طلبات الاقتراض السكني المتوقعة ولا يرد في المستقبل القريب من ان تعزز ايكالات البنك بقرض خارجي وبشروط يسره.

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون بنك الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون بنك الاسكان لسنة ١٩٧٣) ويقرأ:

القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة ١١ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١١:

أ - رأسمال البنك المصرح به (١.٠٠٠.٠٠٠) دينار مقسوماً على (١.٠٠٠.٠٠٠) سهم قيمة كل منه دينار.

وتقسم الاسهم الى نوعين:

أ - اسهم عادية عددها (٤٠٠.٠٠٠) تساهم الحكومة بنصفها ويساهم البنك المركزي بالنصف الاخر.

ب - اسهم ممتازة عددها (٦٠٠.٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص.

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته على اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام

الأسباب الموجبة

تجربتي تعديل القانون مؤسسة خالية لبيع الخيال في الاردن لانشاء شركة طيران تعنى في الرحلات السياحية العارضة ونقل البضائع والمنتجات الاردنية من وإلى الاردن باستثمار منخفضة يمكن الاردن من جلب السياح بالخطوط الجوية وتنشيط المنتجعات السياحية والصناعية ونقل البضائع للخارج واستثمار تنشيط بالحداد لمل هذه الامور.

العامه رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ تقضي بإبادة المعهد بهـدـ خمس سنوات للجامعة الاردنية، وحيث ان غايات المعهد تتناول جميع الاجهزة الادارية الحكوميه وان ايلولته للجامعة يعني الحد من صلتها بتلك الاجهزة التي انشأ المعهد اساساً لاجابة متطلباتها، فقد روي من الضروري استمرار بقاء المعهد بوضعه الحالي بعد دعم جهازه بالكفاءات اللازمة للقسم بواجباته ومسؤولياته ولحده الغاية تم وضع هذا التعديل بحيث تعود صلاحية تقرير التاريخ المناسب للاحاق المعهد بالجامعة لمجلس الوزراء.

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة

\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه لسياً على بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشطب عبارة (بعد مدة خمس سنوات) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (في التاريخ الذي تحدده مجلس الوزراء).

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على إحالته للجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

ان مؤسسة عالية تنتمي الى منظمة الاياتا، وهذا لا تستطيع ان تقدم اسعاراً ادنى مما تحدده هذه المنظمة ولقد قامت اكثر الدول التي تعنى في تنشيط السياحة الى انشاء شركات للطيران العارض غير المنتظم، ولا تنتمي الى منظمة الاياتا لتلعب دوراً اساسياً في تنشيط السياحة وتصدير المنتجات دون التعرض الى العقوبات التي تفرضها منظمة الاياتا على المخالفات بالنسبة للاسعار.

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون مؤسسة عالية

الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة كلمة (المنتظم) بعد عبارة (عمليات النقل الجوي) الواردة في الفقرة (أ) منها.

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنة

القانونية؟

الجميع: موافقون.

- ١٠ -

السيد الأمين العام

## الأسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة

لما كانت المادة (٢) من قانون معهد الادارة

هكذا من اجل

- ١١ -

السيد الأمين العام :

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣  
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون  
ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٢) ويقرأ  
مع قانون الموازنة العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢ والمشار  
اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به  
اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة  
في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجدول رقم  
(١) وجدول النفقات الملحق بالقانون المذكور  
مبلغ (٨٠٥٤٧٧٠) دينار وفقاً لما هو مبين في الجدول

رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحق بهذا  
القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة  
المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصيلي وفي الجدول  
رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحق بالقانون  
المذكور مبلغ (١٥٤٢٥٠٠) دينار وفقاً لما هو مبين  
في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات  
الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوفر البالغ (٧٣٧٠٢٣٠)  
ديناراً لتغطية العجز المبين في المادة (٣) من القانون  
الاصيلي .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير المالية /  
الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

النفقات المقدرة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٢

رقم	الفصل عنوانه	الباب الأول			المجموع
		الجارية	الرأسمالية	الآخري	
٤ -	وزارة الخارجية	٠٠٠	٣١٥٠٠	٣١٥٠٠	
٥ -	وزارة العدل	٢١٠	٠٠٠	٢١٠	
٦ -	الشرعية	١٢٠٠	٠٠٠	١٢٠٠	
٨ -	ديوان الموظفين	١٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠	
٩ -	وزارة الداخلية	٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
١٠ -	دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	
١١ -	مجلس شيوخ المصارف	٢٨٥٠٠	٠٠٠	٢٨٥٠٠	
١٢ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة	١٠٠٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠	
١٣ -	الامن العام والدفاع المدني	٣٠٠٠٠	٦٦٢٧٥	٩٦٢٧٥	
٢١ -	وزارة المالية	٩٤٠٥٠٠	٤٧١٢٧٥	١٤١٢٧٥	
٢٣ -	الجهازك	١٥٢٠٠	١١٥٠٠	٢٦٧٠٥	
٢٦ -	وزارة الاقتصاد الوطني	٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠	٣٠١٥٠٠٠	
٤١ -	وزارة التربية والتعليم	٢٣٠٠٠	٤٠٠٠	٢٧٠٠٠	
٤٢ -	وزارة الصحة	٠٠٠	٦٥٢٣٠	٦٥٢٣٠	
٤٤ -	وزارة الانشاء والتعمير	٣٠٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠٠	
٥١ -	وزارة الثقافة والاعلام	٣٠٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠٠	
٥٢ -	الاذاعة	٥٠٠٠	٧٤٣٤٠	٧٩٣٤٠	
٥٣ -	التلفزيون	٦٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	
٥٤ -	وزارة السياحة والاثار / السياحة	٥٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠٠	
٥٥ -	دائرة الاثار	٣٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠٠	
٦٢ -	سلطة المصادر الطبيعية	٠٠٠	٢٧٥٦٠	٢٧٥٦٠	
٦٣ -	وزارة الاشغال العامة	٦٠٠٠	٣٥٤٠٠	٤١٤٠٠	
٦٤ -	وزارة الزراعة	٤٩٥٠٠	٢٧٦٠٠٠	٣٢٥٥٠٠	
٨١ -	وزارة المواصلات	٤٥٢٣٥	٦٠٠٠	٥١٢٣٥	
٨٢ -	وزارة النقل	٩٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠٠	
٨٣ -	الطيران المدني	٠٠٠	٢١٣٥	٢١٣٥	
	المجموع	١٣٦٠٥٤٥	٤١٥٦٠١٥	٢٥٣٨٢١٠	٨٠٥٤٧٧٠

هكذا من الأصل

## جدول رقم (٢)

## الواردات المقدرة

ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٢

رقم	الفصل عنوانه	المبلغ دينار
١/٨ -	القروض الداخلية	٧٠٠٠٠٠٠
١/٩ -	المساعدات المالية	٧٢٤٢٠٠٠
١/١١ -	القروض الخارجية	١١٨٣٠٠٠
	المجموع	١٥٤٢٥٠٠٠

## جدول رقم (٣)

خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ١٩٧٢

النفقات	الواردات
١ - النفقات الجارية	دينار
١ - النفقات الجارية	٧٠٠٠٠٠٠
٢ - النفقات الدائمة	٧٢٤٢٠٠٠
ب - الأمن العام	١١٨٣٠٠٠
ج - القوات المسلحة	١٥٤٢٥٠٠٠
٢ - النفقات الرأسمالية	
١ - النفقات الرأسمالية	٢٦٩٤٢٢٥
ب - النفقات الأخرى	٧٣٧٠٢٣٠
٣ - الرفر	١٥٤٢٥٠٠٠

هكذا منه الأصل



الباب الاول

الواردات

مكتبة من الاصل

## الفصل ٨/١ - القروض الداخلية

رقمها	المادة	الواردات المقدرة ١٩٧٢ دينار
١ - الدين العام		٥٠٠٠٠٠
٢ - قروض مستردة		٢٠٠٠٠٠
المجموع		٧٠٠٠٠٠

## الفصل ٩/١ - المساعدات المالية

رقمها	المادة	الواردات المقدرة ١٩٧٢ دينار
١ - المساعدات المالية		٧٢٤٢٠٠٠
١ - المملكة العربية السعودية		٧٢٤٢٠٠٠
المجموع		٧٢٤٢٠٠٠

هكذا من الأصل

## الفصل: ١/١١ - القروض الخارجية

الواردات المقترحة ١٩٧٢ دينار	المادة رقمها عنوانها
١١٨٣٠٠٠	٢ - حقوق السحب الخاصة
١١٨٣٠٠٠	المجموع

النفقات الجارية

مكتبة من الأمل



## النفقات الجارية

دليل للموازنة

٥٥١٠٠

الفصل : ١/٥ - وزارة العدل

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٤٤ - البعثات العلمية	٢١٠	ثلاثة مبعوثين الى لبنان عن شهري تشرين ثاني وكانون اول لسنة ١٩٧٢
مجموع الفصل	٢١٠	

## النفقات الجارية

دليل للموازنة

٥٦١٠٠

الفصل : ١/٦ - الشرعية

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٢٠ - النفقات الاخرى		
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٣٥٠	تسديد سلفة
٢٢ - الايجارات	٧٠٠	تسديد سلفة
٢٣ - البرق والبريد والماء والكهرباء	١٥٠	تسديد سلفة
مجموع الفصل	١٢٠٠	

هكذا منه لأصل

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٨ - ديوان الموظفين

دليل الموازنة

٠٨١٠٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٤ - المظفرة		٣٠٠	
٢٥ - اللوازم		٧٠٠	
	مجموع الفصل	١٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/١١ - مجلس شيوخ المصارف

دليل الموازنة

١١١٠٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٠ - المبالغ والقوائد والرديات		٢٠٠٠٠	تسديد سلفة
٤١ - المبالغ والاعانات والمكافآت		٨٥٠٠	تسديد سلفة
٤٤ - البعثات العلمية		٢٨٥٠٠	
	مجموع الفصل		

هكذا من الأصل

## النفقات الجارية

الفصل : ١٢/١ - وزارة الدفاع  
البرنامج : ب - القوات المسلحة

دليل الموازنة

١٢١٢٠

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
	الرواتب والملاوات والنفقات الاخرى والطارئة	١٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	١٠٠٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١٣/١ - الامن العام والدفاع المدني

دليل الموازنة

١٣١٠٠

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
	الرواتب والملاوات والنفقات الاخرى	٣٠٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع الفصل	٣٠٠٠٠	

هكذا منه لأصل



## النفقات الجارية

الفصل ١/٢١ - وزارة المالية  
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢١١١٠

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢٥ - اللوازم والمهمات			
٤٠ - الهبات والقوائد والرديات			
٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت			
مجموع البرنامج			
		٢٨٠٠٠	تسديد سلفة
		٢٨٠٠٠	
		٨٢٥٠٠	تسديد سلفة (انظر صفحة ١٧)
		٨٢٥٠٠	
		١١٠٥٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل ١/٢١ - وزارة المالية

دليل الموازنة

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت			
٢ - اعانة للجامعة الاردنية		٧٠٠٠٠	
٨ - اعانة لنادي الطيران الملكي الاردني		١٢٥٠٠	
المجموع		٨٢٥٠٠	

هكذا من الأصل

## النفقات الجارية

الفصل ١/٢١ - وزارة المالية  
البرنامج : ب - النفقات العامة

دليل الموازنة

٢١١٢٠

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان		٥٣٥٠٠٠	تسديد سلفة
مجموع البرنامج		٥٣٥٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل ١/٢١ - وزارة المالية  
البرنامج : ج - التقاعد والتعويضات

دليل الموازنة

٢١١٣٠

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات			
١٥ - علاوة غلاء المعيشة		١٦٦٢٥٠	
١٨ - التقاعد والتعويضات		١٢٨٧٥٠	
مجموع البرنامج		٢٩٥٠٠٠	

هكذا من الأصل

## التفقات الجارية

الفصل: ١/٢٣ - الجمارك  
البرنامج: ب - الالبسة

دليل الموازنة  
٢٣١٢٠

المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
رقمها	عنوانها	
٢٠ -	التفقات الاخرى	
٢١ -	اجور النقل وعلاوات السفر والميلان	١٠٠٠
٢٢ -	الاييجارات	٢٠٠
٢٣ -	البرق والبريد والماء والكهرباء	١٠٠٠
٢٤ -	المفطرة	١٥٠٠
٢٥ -	اللوازم والمهمات	٧٥٠٠
		١١٢٠٠
٤٠ -	المهمات والقوائد والرديات	
٤١ -	المهمات والاعانات والمكافآت	٤٠٠٠
		٤٠٠٠
	مجموع البرنامج	١٥٢٠٠

## التفقات الجارية

الفصل: ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم  
البرنامج: و - البعثات العلمية

دليل الموازنة  
٤١٦٠

المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
رقمها	عنوانها	
٤٠ -	المهمات والقوائد والرديات	
٤٤ -	البعثات العلمية	٧٠٠٠
	مجموع البرنامج	٧٠٠٠



## النفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم  
البرنامج : ز - النشاطات التربوية والاجتماعية والرياضية

دليل الموازنة  
٤١١٧٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٢ -	الاييجارات	٤٥٦	
٣٠ -	النفقات الرأسمالية	٤٥٦	
٣١ -	اجهزة وآلات واثاث	٥٥٤٤	
		٥٥٤٤	
	مجموع البرنامج	٦٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٤١ - وزارة التربية والتعليم  
البرنامج : ي - المناهج والكتب المدرسية

دليل الموازنة  
٤١١٠٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٥ -	اللازم والمهمات	١٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	١٠٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٤٤ - وزارة الانشاء والتعمير

دليل الموازنة

٤٤١٠٠

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
رقمها	عنوانها	المقدرة ١٩٧٢	
٢٠	النفقات الاخرى		
٢٥	اللازم والمهمات	٣٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع الفصل	٣٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٥١ - وزارة الثقافة والاعلام  
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٥١١٠

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
رقمها	عنوانها	المقدرة ١٩٧٢	
٢٠	النفقات الاخرى		
٢٤	المتفرقة	٢٥٥٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٥٥٠٠	

هكذا منه الاصل

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٥١ - وزارة الثقافة والإعلام  
البرنامج : د - دائرة الثقافة والفنون

دليل الموازنة

٥١١٤٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
عنوانها	المقتدرة	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٢ - الأيجارات	١٠٠٠	تسديد سلفة	
١٠ - الهبات والقوائد والرديات	١٠٠٠		
٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت	٣٥٠٠	تسديد سلفة	
	٣٥٠٠		
مجموع البرنامج	٤٥٠٠		

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٢ - الأذاعة  
البرنامج : أ - الإدارة والبرنامج

دليل الموازنة

٥٢١١٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
عنوانها	المقتدرة	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٤ - المخرقة	٥٠٠٠	تسديد سلفة	
مجموع البرنامج	٥٠٠٠		

هكذا منه الأصل



## النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٣ - التلفزيون  
البرنامج : ج - البرامج والاعمال

دليل الموازنة

٥٣١٣٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	ايضاحات
١٠ -	الرواتب والأجور والملاوات		
١٣ -	الموظفون بقرود	١٥٠٠٠	تسديد سلفة
٢٠ -	النفقات الاخرى	١٥٠٠٠	
٢٤ -	المفرقة	٥٠٠٠٠	تسديد سلفة
		٥٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	٦٥٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٤ - وزارة السياحة والآثار  
البرنامج : أ - سلطة السياحة

دليل الموازنة

٥٤١١٠

رقمها	المادة	النفقات المقتدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٢٠ -	النفقات الاخرى		
٢٤ -	المفرقة	٥٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٥٠٠٠	

مكتبة من الاصل

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٥٥ - دائرة الآثار

دليل الموازنة

٥٥١٠٠

رقمها	المادة	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى				
٢٥ - اللوازم والمهمات				
		تسديد سلفة	٣٠٠٠	
		مجموع الفصل	٣٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٣ - وزارة الأشغال العامة  
البرنامج - و - القصور الملكية العامة

دليل الموازنة

٦٣١٦٠

رقمها	المادة	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى				
٢٣ - البرق والبريد والماء والكهرباء			٦٠٠٠	
		مجموع البرنامج	٦٠٠٠	

مكتبة من الأصل

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : ح - مديرية الحراج وحفظ التربة

دليل الموازنة

٦٤١٣٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٥ - اللوازم والمهمات			
	مجموع الفصل	١٢٠٠٠	تسديد سلفة
		١٢٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : د - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات

دليل الموازنة

٦٤١٤٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات			
١٤ - اجور العمال		١٤٠٠٠	تسديد سلفة
		١٤٠٠٠	
٢٠ - النفقات الأخرى			
٢٥ - اللوازم والمهمات		٢١٥٠٠	تسديد سلفة
		٢١٥٠٠	
	مجموع البرنامج	٣٥٥٠٠	

مكتبة المندوب



## النفقات الجارية

الفصل : ١/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : ٨ - مديرية البحث والارشاد الزراعي

دليل الموازنة

٦٤١٥٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
١٠ -	الرواتب والاجور والملاوات		
١٤ -	اجور العمال	٢٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٠٠٠	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٨١ - وزارة المواصلات

البرنامج : ب - الفن

دليل الموازنة

٨١١٢٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٠ -	الهبات والفوائد والرديات		
٤٧ -	الالتزامات السابقة	١٢٠٠٠	
	مجموع البرنامج	١٢٠٠٠	

مكتبة مجلس النواب

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٨١ - وزارة المواصلات  
البرنامج : ج - البريد

دليل الموازنة

٨١١٣٠٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
	٤٠ - الهبات والفوائد والرديات		
	٤٧ - الالتزامات السابقة	٣٣٢٣٥	
	مجموع البرنامج	٣٣٢٣٥	

## النفقات الجارية

الفصل : ١/٨٢ - وزارة النقل  
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٨٢١١٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
	٢٠ - النفقات الاخرى		
	٢٣ - البرق والهاتف والبريد والماء والكهرباء	٧٠٠	
	٢٤ - المتفرقة	١١٥٠	
		١٨٥٠	
	٤٠ - الهبات والفوائد والرديات		
	٤٧ - الالتزامات السابقة	٢١٠٠	
		٢١٠٠	
	مجموع البرنامج	٣٩٥٠	

هكذا من الاصل

## النفقات الجارية

دليل الموازنة

٨٢١٢٠

الفصل : ١/٨٢ - وزارة النقل

البرنامج : ب - الارصاد الجوية

رقمها	المادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٠ -	المهمات والفوائد والرديات		
٤٧ -	الالتزامات السابقة	٥٢٥٠	هاتف واجهزة وقطع غيار
	مجموع البرنامج	٥٢٥٠	

## النفقات الرأسمالية

مكتبة



## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٤٢٠٠

الفصل : ٢/٤ - وزارة الخارجية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٢ - شراء سيارات عدد (١٣)		١٠٠٠٠	تسديد سلفة
		١٠٠٠٠	
٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات			
٣ - شراء دار السفارة الاردنية في تشيلي		٢١٥٠٠	تسديد سلفة
		٢١٥٠٠	
		٣١٥٠٠	
مجموع الفصل			

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٩٢٠٠

الفصل ٢/٩ - وزارة الداخلية

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	ايضاحات
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٤ - شراء سيارات صالون متوسطة او صغيرة عدد (٩) للمتصرفين		٠٠٠	
		٠٠٠	
٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات			
١ - اقامة بناء اضائي لدائرة السير		١٠٠٠٠	
		١٠٠٠٠	
مجموع الفصل			

مكونا منه المصل

## النفقات الرأسمالية

الفصل ١٠/٢ - دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية

البرنامج : أ - الجوازات العامة

دليل المزاينة

١٠٢١٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
	٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
	٣ - اجراء اصلاحات في مبنى مديرية الجوازات العامة وتوصيل المجاري	٤٠٠٠	
	٤ - بناء طابق اضافي لمبنى مديرية الجوازات العامة	٣٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	٣٤٠٠٠	

## النفقات الرأسمالية

الفصل ١٣/٢ - الامن العام والدفاع المدني

دليل المزاينة

١٣٢٠٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
	٣١ - اجهزة وآلات واثاث		
	١ - قطع غيار للسيارات	٦٢٧٥	
		٦٢٧٥	
	٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
	٣ - بناء مستودعات للامن العام	٦٠٠٠٠	
		٦٠٠٠٠	
	مجموع الفصل	٦٦٢٧٥	

هكذا من الأصل

## التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية

البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢١٢١٠

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٧ -	الالتزامات السابقة	٢٥٠٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٥٠٠٠٠	

## التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٢١ - وزارة المالية

البرنامج : د - المساهمات

دليل الموازنة

٢١٢٤٠

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٤٣ -	المساهمات		
٤ -	مساهمة في رأسمال مؤسسة مشروع سكة حديد حطية/ العقبة	٤٥٠٠٠	تسديد سلفة
٥ -	مساهمة في رأسمال المؤسسة الصحفية	٤٥٠٠٠	تسديد سلفة
٧ -	المساهمة في رأسمال مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية	١٤١٩٥٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٠٦٩٥٠	

مكتبة المجلس

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢١/٢ - وزارة المالية  
البرنامج : و - منح القروض

### دليل الموازنة

Y147.

[illegible]

### النفقات الأخرى

الفصل : ١١ / ٣ - وزارة المالية  
البرنامج : ٨ - تسديد القروض والفوائد والالتزامات

### دليل الموازنة

21350.

رقمها	المادة	عنوانها	التفقات المستدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات			
١ -	التزامات مشاريع المحطة الارضية للأفكار الصناعية واستملاك الاراضي .		٢٠٨٠	تسديد سلفة
٦ -	استملاك مجمع الدوائر الحكومية في وادي اليابس		٢٤٤٤٥	تسديد سلفة
٧ -	استملاك الاراضي		٦١٦٨٥	تسديد سلفة
			٨٨٢١٠	
٣٤ -	القروض			
١ -	تسديد القروض الداخلية			
٣ -	تسديد اذونات خزينة		٧٥٠٠٠	
			٧٥٠٠٠	
			٨٣٨٢١٠	
	مجموع البرنامج			

دایره



## النفقات الأخرى

الفصل : ٣ / ٢١ وزارة المالية

البرنامج : ز - النفقات الطارئة والتعويضات

دليل الموازنة

٢١٣٧٠

رقمها	المادة	النفقات للمقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
١ -	النفقات الطارئة	١٧٠٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	١٧٠٠٠٠٠	

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢ / ٢٣ - الجمارك

البرنامج : أ - الإدارة

دليل الموازنة

٢٢٢١٠

رقمها	المادة	النفقات للمقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣١ -	أجهزة وآلات واثاث		
٤ -	اثاث لمركز جمرک القويسمة	١٥٠٠	
		١٥٠٠	
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
١٤ -	بناء مستودع للبضائع في جمرک القويسمة	١٠٠٠٠	
		١٠٠٠٠	
	مجموع البرنامج	١١٥٠٠	

## التفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٢٦٢٠٠

الفصل ٢/٢٦: وزارة الاقتصاد الوطني

المادة رقمها عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ - استملاك وأبنية وإنشاءات		
٢ - إقامة اجنحة لمرض الحطة الثلاثية	١٥٠٠٠	
٣٣ - الاستثمارات	١٥٠٠٠	
٣ - المساهمة في رأسمال شركة مناجم الفوسفات	٣٠٠٠٠٠٠	
مجموع الفصل	٣٠١٥٠٠٠	

## التفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٤١٢٥٠

الفصل ٢/٤١: وزارة التربية والتعليم  
البرنامج: ه - التعليم الزراعي

المادة رقمها عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ - استملاك وأبنية وإنشاءات		
١ - إنشاء غرف تدريس ومناصة في مدرسة الربة الزراعية	٤٠٠٠	
مجموع البرنامج	٤٠٠٠	

مكتبة المدرسة

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٤٢٢٢٠

الفصل: ٢/٤٢ - وزارة الصحة  
البرنامج: ب - الأشعة

رقمها	عنوانها	المادة
٣١- اجهزة وآلات واثاث		
١	اجهزة اشعة للتشخيص والمعالجة	تسديد سلفة
مجموع البرنامج		٥٢٣٠
		٥٢٣٠

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٤٢٢٥٠

الفصل: ٢/٤٢ - وزارة الصحة  
البرنامج: هـ - الطب العلاجي

رقمها	عنوانها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
<u>٣٢- استهلاك وإبينة وإنشاءات</u>				
١١-	تمديدات تدفئة مركزية لمستشفى الأمراض الصدرية / ماحص		٥٠٠٠	
١٢-	تمديدات تدفئة مركزية لمستشفى الطفيلة		٥٠٠٠	
١٣-	قسط شراء مستشفى راهبات الرحمة / العقبة		٥٠٠٠٠	
مجموع البرنامج			٦٠٠٠٠	

هكذا من الأصل

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٥٢ - الاذاعة

البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٥٢٢٢٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
رقمها	عنوانها	المقدرة ١٩٧٢	
٣١ -	اجهزة وآلات واثاث		
١٢ -	اجهزة محطات التغذية الكهربائية	١٢٠٠٠	تسديد سلفة
٣٢ -	استهلاك وابنية وانشاءات		
٨ -	قسط انشاء الاذاعة الجديدة	٦٢٣٤٠	تسديد سلفة ( راد يونيكس )
		٦٢٣٤٠	
	مجموع البرنامج	٧٤٣٤٠	

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٥٣ - التلفزيون

البرنامج : ب - الهندسة

دليل الموازنة

٥٣٢٢٠

رقمها	المادة	النفقات	إيضاحات
رقمها	عنوانها	المقدرة ١٩٧٢	
٣٢ -	استهلاك وابنية وانشاءات		
١ -	اكمال ابنية المستودعات	٢٥٠٠٠	تسديد سلفة
	مجموع البرنامج	٢٥٠٠٠	

مكتبة الادلة



## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية  
البرنامج : ج - مياه الشرب

دليل الموازنة

٦٢٢٣٠

رقمها	المادة عنوانها	النفقات للقدر ١٩٧٢	إيضاحات
٢٠ -	النفقات الأخرى		
٢٤ -	المتفرقة	٨٣٠٠	تسديد اجور الجراس في الضفة الغربية
		٨٣٠٠	
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات	١٣٦٠	
٣ -	حفر بئر وانشاء خزان مياه في الجفر	٧٠٠	
٤ -	أكمال خزان مياه في الموقر وابر علندا	٢٠٦٠	
	مجموع البرنامج	١٠٣٦٠	

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية  
البرنامج : د/١٠ - مديرية الري/قسم التنفيذ

دليل الموازنة

٦٢٢٤١٠

رقمها	المادة عنوانها	النفقات للقدر ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
٥ -	تمديد قناة النور الشرقية	٧٢٠٠	
	مجموع المشروع	٧٢٠٠	

هكذا منه الأصل

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية

البرنامج : ١/٨ - مديرية تنمية مصادر المياه / حفارات المياه

دليل الموازنة

٦٢٢٥١

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
	ب - الحفارات		
	٣٠ - النفقات الرأسمالية		
	٣١ - أجهزة وآلات وأثاث		
	مجموع المشروع	١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٦٣ - وزارة الأشغال العامة

البرنامج : ج - الابنية

دليل الموازنة

٦٣٢٣٠

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
	٣٢ - استهلاك وابنية وإنشاءات		
	١٠ - أكمل مبنى رئاسة الوزراء	٦٤٠٠	
	٤ - توصيل مجاري جميع الوزارات بشبكة المجاري العامة	٤٠٠٠	
	٥ - بناء مستودعات في منطقة الرجيب	٢٥٠٠٠	
	مجموع البرنامج	٣٥٤٠٠	

هكذا منه الأصل

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٣٢

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : ج/٢ - مديرية الحراج وحفظ التربة / التحريج السنوي

رقمها	المادة	النفقات	ايضايات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات			
١٤ - اجور العمال		٤٠٠٠٠	تسديد سلفة
		٤٠٠٠٠	
٣٠ - النفقات الرأسمالية			
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		٣٠٠٠٠	تسديد سلفة
		٣٠٠٠٠	
٧٠٠٠٠			
مجموع للمشروع			

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٤٠

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة

البرنامج : د - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات

رقمها	المادة	النفقات	ايضايات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢٥ - اللوازم والمهمات			
٣ - شراء البلدار المحسن		٥٠٠٠٠	تسديد سلفة
		٥٠٠٠٠	
٣٠ - النفقات الرأسمالية			
٨ - اجهزة ومعدات زراعية		١٢١٠٠٠	تسديد سلفة
		١٢١٠٠٠	
١٧١٠٠٠			
مجموع البرنامج			

هكذا منه الأصل

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٤١

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة  
البرنامج : د/١ - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات/توطين البدو

رقمها	المسادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات			
١٤ - اجور العمال			
		٦٥٠٠	تسديد سلفة
		٦٥٠٠	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢٥ - اللوازم والمهمات			
		٣٥٠٠	تسديد سلفة
		٣٥٠٠	
		١٠٠٠٠	مجموع المشروع

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٦٤٢٤٢

الفصل : ٢/٦٤ - وزارة الزراعة  
البرنامج : د/٢ - مديرية الانتاج الزراعي ووقاية النباتات /  
صيانة التربة وزراعة الزيتون

رقمها	المسادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٢٠ - النفقات الاخرى			
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان			
١ - اجور نقل وتجريم وشحن المواد الغذائية والاعلاف			
		٢٥٠٠٠	تسديد سلفة
		٢٥٠٠٠	
		٢٥٠٠٠	مجموع المشروع

مكتبة  
مجلس النواب



## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٨١٢٢٠

الفصل : ٢/٨١ - وزارة المواصلات  
البرنامج : ب - الفن

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٣١ - اجهزة وآلات واثاث			
٧ - قسط ثمن واقعة	٣٠٠٠	تسديد سلفة	
٨ - معدات واجهزة لتندفئة المركزية في البريد الآلي بعبان	٣٠٠٠	تسديد سلفة	
مجموع البرنامج	٦٠٠٠		

## النفقات الرأسمالية

دليل الموازنة

٨٢٢٢٠

الفصل : ٢/٨٢ - وزارة النقل  
البرنامج : ب - الارصاد الجوية

رقمها	المادة	النفقات	ايضاحات
عنوانها	المقدرة	١٩٧٢	
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات			
١ - مبنى الرصد الجوي قرب مدرج مطار العقبة	٨٠٠		
مجموع البرنامج	٨٠٠		

هكذا منه الاصل

## النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٨٣ - الطيران المدني

دليل الموازنة

٨٣٢٠٠

رقمها	المادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٧٢	إيضاحات
٣٢ -	استملاك وابنية وإنشاءات		
١٨ -	استملاك بئر ماء ومضخة وابنية في مطار العقبة	٢١٣٥	
	مجموع الفصل	٢١٣٥	

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة هذا القانون على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون.

- ١٢ -

السيد الأمين العام :

الأسباب الموجبة

## لقانوني العفو العام رقم ٥٨ و ٥٢ لسنة ١٩٧٣

بناء على إرشادات جلالة الملك المعظم في إعطاء الفرصة للمواطنين الحكوميين لاستعادة الثقة بأنفسهم والعمل على خدمة بلدهم وامتهم وحتى يشعروا بسهر الحكومة على مصالحهم وتشجيعهم على سنسوك الطريق السوي ، ولتأمين هذه الغايات جميعها وجد من الضروري وضع هذين القانونين .

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣

## قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي والسلامة العامة من قبل المواطنين الأردنيين قبل ١٨/٩/١٩٧٣ خلافا لأحكام المواد ١٠٧-١٦٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ وكذلك جيازة الأسلحة النارية والدخائر والمفرقات واستعمالها سواء صدرت أحكام بها من قبل المحاكم المختصة أو لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الإجراء من أساسها وتسقط كل دعوى جزائية ، أو عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :

- جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو .
- الجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ .
- الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع القمار المدون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٣ .
- جرائم القتل .

هكذا منه الأصل

المادة ٥ - يحل سبيل المحكومين والموقوفين الذين تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره النائب العام العسكري الى مدراء السجون مباشرة .

المادة ٦ - تؤلف لجنة من وكيل وزارة العدل رئيساً وعضوية النائب العام العسكري ورئيس المحكمة العرفية للنظر في ما يقدم من اعتراضات بشأن تطبيق احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

- ١٣ -

#### الاسباب الموجبة

#### لضريبة الارباح الرأسمالية

١ - درجت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية على اخضاع الارباح الناتجة عن بيع الاراضي واسهم الشركات والسندات الى ضريبة تختلف نسبتها واسلوب فرضها باختلاف البلدان . وهناك اسلوبان رئيسيان تتبعهما هذه الدول :

الاول : اضافة هذا الربح الى دخل الفرد وتحقيق ضريبة دخل بالنسب المقررة في قانون ضريبة الدخل مع توزيع هذا الربح على عدد من السنوات قد تصل الى خمس سنوات .

الثاني : فرض ضريبة مستقلة على الارباح الرأسمالية بنسبة ثابتة او تصاعدية لا تقل عن ١٠٪ وقد يحصل في بعض الدول الى ٥٧٪ كما هي الحال في بريطانيا ، ولكن غالبية الدول تفرض الضريبة بنسبة ٢٥٪ من الربح .

٢ - لوحظ في الآونة الاخيرة اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى استثمار اموالهم في عمليات شراء وبيع الاراضي نظرا للارباح العالية التي تدرها هذه العمليات ، وقد ادى هذا الاتجاه الى :

أ - مضاربات ومناقصات في عمليات شراء وبيع الاراضي والابنية مما ادى الى ارتفاع كبير في اسعار الاراضي الامر الذي يحذر من القرض المتاحة للدول للدخل المحدود لتأمين السكن الضروري لهم .  
ب - انصراف اصحاب رؤوس الاموال عن الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية التي تسعى خطة التنمية الى تشجيعها من اجل زيادة فرص العمل للمواطنين وزيادة الدخل القومي .

٣ - لقد رسمت خطة التنمية الثلاثية البعد المالي للدولة وقد اشتمل على فرض ضريبة على الارباح الرأسمالية وذلك من اجل توجيه الاستثمارات في مشاريع انتاجية بدلا من استثمارها في المضاربات العقارية .

٤ - لقد اعتمد القانون فرض معدلات موحدة للضريبة بالنسب التالية :

أ - ٢٠٪ من الارباح الناتجة عن بيع او استملاك الاراضي والابنية .

ب - ٢٠٪ من الزيادة في رأسمال الشركات المساهمة الناشئة عن إعادة تقييم موجوداتها .

ج - ١٠٪ من قيمة الاراضي والابنية التي توهب .

٥ - توخيا للعدالة وسهولة التطبيق اعتمد القانون الاسس التالية :-

أ - لتجنب صعوبة تقدير قيمة الارض عند الشراء خاصة اذا كان الشراء قد تم منذ مدة طويلة فقد اعتمدت سنة ١٩٦٦ سنة اساس واعتبرت القيمة المقدرة للارض في ١/١٩٦٦ هي كلفة الشراء .

ب - اخلت بعين الاعتبار نفقات التحسين والاستصلاح والانشاءات في الاراضي الزراعية عند تقدير كلفة الشراء .

ج - اخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة النقد الناتجة عن التضخم وتقدر سنويا بنسبة ٤٪ وبيع الاستثمار المقدّر بنسبة ٦٪ سنويا ، فاضيفت نسبة ١٠٪ من كلفة الشراء عن كل سنة من سنوات الحياة الى سعر الشراء .

د - لتخفيف العبء على صغار الملاك وذوي الدخل المحدود الذين يضطرون الى بيع بعض ممتلكاتهم لمواجهة اعباء المعيشة فقد اعفى القانون من الضريبة الربح الذي لا يتجاوز (٥٠٠) دينار في السنة .

هـ - لصعوبة تقدير كلفة الشراء الابنية ولان نفقات الصيانة والاضافات الجديدة يصعب تحديدها فقد اعتبر القانون ان الارباح الناتجة عن بيع الابنية تعادل ٢٠٪ من ثمن البيع وفرض الضريبة على هذا الاساس ..

و - لقد استثنى القانون من الضريبة العمليات التي لا تستهدف الربح كالبيع والهبة التي تقع بين الاصول والقروع او بين الزوجين والتي تقع بين جمعيات الاسكان واعضائها ، كما استثنى العمليات الناشئة عن التخارج بين الورثة .

ز - منعا للتحايل عن طريق ادعاء صفة الهبة لانقالات الاراضي والابنية فقد فرض القانون ضريبة على الهبة بنسبة ١٠٪ من قيمة المال الموهوب .

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣

## قانون ضريبة الارباح الرأسمالية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ضريبة الارباح الرأسمالية لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٣/١٠/١٥ .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية لغايات احكام هذا القانون المعاني المبينة ازاها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الارباح الرأسمالية : الارباح التي تنأى عن بيع او استهلاك او هبة الاراضي والابنية، والزيادة في رأسمال الشركات المساهمة العامة والخاصة الناشئة عن اعادة تقييم موجوداتها .

الضريبة : ضريبة الارباح الرأسمالية المفروضة بمقتضى هذا القانون .

السنة : لمدة الاثني عشر شهرا التي تسبق تاريخ تسجيل الارض والبناء وتعتبر كل مدة تقل عن ذلك سنة كاملة اذا زادت على ستة اشهر .

مدير التسجيل : مدير تسجيل الاراضي او مأمور التسجيل .

المكلف : الشركة او الشخص المكلف بدفع الضريبة بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تخضع الارباح الرأسمالية من الاراضي والابنية وفق المعادلة التالية :

١ - تمثل كلفة الشراء سعر الشراء او القيمة المقدرة لغايات تحديد رسم التسجيل آنذاك - ايها أكثر - بالإضافة الى رسوم التسجيل المدفوعة . اما في الاراضي الزراعية فيضاف لذلك نفقات التجسين والاستصلاح والانشاءات .

٢ - اذا جرى التسجيل لآخر مرة قبل ١٩٦٦/١/١ فيعتبر المكلف مالكا للارض لغايات هذا القانون اعتبارا من هذا التاريخ وتعتبر القيمة المقدرة للارض في التاريخ المذكور كلفة الشراء .

٣ - يضاف الى كلفة الشراء نسبة ١٠٪ منها عن كل سنة من سنوات الحياة .

٤ - يمثل الربح الصافي الفرق بين ثمن البيع وبين كلفة الشراء مضافا اليها النسبة المقررة عن سنوات الحياة .

ب - لغايات هذا القانون تعتبر الارباح الرأسمالية الناتجة من الابنية ٢٠٪ من ثمن البيع وتقرض الضريبة عليها بالنسبة المنصوص عنها في الفقرة ( أ ) من المادة ( ٤ ) من هذا القانون .

ج - اذا زادت مساحة الارض على اربعة أمثال مساحة مسطح الطابق الارضي من البناء المقام عليها فيجري تقدير قيمة الارض الزائدة على المساحة المذكورة على حدة وتطبق عليها احكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة كما يجري تقدير قيمة البناء والارض التابعة له وفق احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة .

المادة ٤ - تفرض الضريبة وتجبى وفق الاسس التالية :

أ - ٢٠٪ من الارباح الناتجة عن بيع او استهلاك الاراضي والابنية وتحصل من البائع .

ب - ٢٠٪ من الزيادة في رأسمال الشركات المساهمة الناشئة عن اعادة تقييم موجوداتها .

ج - ١٠٪ من قيمة الاراضي والابنية التي توهب وتحصل من الواهب او الوهوب له .

المادة ٥ - أ - في حالة البيع اذا رأى مدير التسجيل ان بدل البيع الذي صرح به الفرقاء لا يمثل القيمة الحقيقية للارض او البناء حين التسجيل فعليه ان يقدر له قيمة ويستوفي الضريبة بنسبة القيمة المقدرة .

ب - في حالة الهبة على مدير التسجيل ان يقدر قيمة الارض او البناء ويستوفي الضريبة بنسبة القيمة المقدرة .

المادة ٦ - أ - لا تسجل الاراضي والابنية باسماء مالكيها الجدد الا بعد تحصيل الضريبة المقررة من قبل مدير التسجيل وفق احكام هذا القانون .

ب - لا تسجل اعادة تقييم موجودات الشركات الا بعد تحصيل الضريبة المقررة وفق احكام هذا القانون .

المادة ٧ - أ - يشكل مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية لجنة من رئيس وعضوين مهمتها النظر في الاعتراضات المقدمة على قرار مدير التسجيل بالتقدير وفرض الضريبة بالإضافة لما هو منصوص عليه في الفقرة ( و ) من هذه المادة ، كما يعين المجلس عضوا احتياطيا ينضم للجنة في حال غياب احد اعضائها وعند غياب الرئيس يرأس اللجنة اعلى الاعضاء درجة .

ب - للمجلس ان يعيد النظر في تشكيل اللجنة اذا اقتضت المصلحة ذلك .

ج - للجنة ان تزيد الضريبة او تخففها وتصدر قراراتها بالاجماع أو الاكثرية .

د - يحق لمدير الاراضي والمساحة الاعتراض على قرار مدير التسجيل الى اللجنة المشكلة بمقتضى الفقرة ( أ ) من هذه المادة بخلاف ميتين يوما من تاريخ التسجيل ويحق للمكلف الاعتراض للجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ التسجيل .

هـ - لا يقبل الاعتراض المقدم قبل اتمام معاملة التسجيل ودفع الضريبة .

و - تقوم اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة بتدقيق وتقييم جميع المعاملات التي تزيد قيمتها على خمسة آلاف دينار خلال مدة ستة اشهر من تاريخ التسجيل وما ان تقرر زيادة الضريبة المقررة من قبل مدير التسجيل او تخفيضها .

هكذا منه الأصل



ز - تكون القرارات التي تصدرها اللجنة في المعاملات التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف دينار قطعية وإذا زادت قيمة المعاملة على خمسة آلاف دينار فتكون قراراتها خاضعة للاستئناف الى محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ المكلف قراو اللجنة .  
ح - يجري تبليغ كافة القرارات والأشعارات التي يسوجب هذا القانون تبليغها وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية او بارسالها بالبريد المسجل لاخر عنوان اعطاه صاحب العلاقة .

المادة ٨ - أ - يستوفى من المكلف عند تقديم الاعتراض رسم مقطوع قدره عشرة دنانير كما يستوفى منه عند تقديم الاستئناف رسم نسبي قدره ثلاثة في المائة من مقدار الضريبة المختلفة عليها على ان لا يتجاوز الرسم ثلاثماية دينار .  
ب - اذا ربح المكلف اعتراضه او استئنافه فتعادل له الرسوم المدفوعة بنسبة المبلغ الذي ربحه .

المادة ٩ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة يجري تقاض الضريبة التي دفعها اي شخص على الارباح المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من المادة ( ٤ ) من هذا القانون من ضريبة الدخل التي تترتب عليه بمقتضى احكام قانون ضريبة الدخل المعمول به .  
ب - لا يسمح باجراء التقاض المنصوص عليه في الفقرة ( أ ) من هذه المادة اذا توفرت الشروط التالية :

- ١ - ان يشتمل التقدير الذي اجري على ذلك الشخص بموجب قانون ضريبة الدخل على دخل ناشيء من ممارسة تجارة الاراضي والابنية .
- ٢ - ان تكون الفئة التي تحققت ضريبة الدخل بموجبها على مجموع الدخل الخاضع للضريبة للشخص اكثر من ٧٠٪ .
- ٣ - ان لا يزيد مجموع المبلغ الذي يسمح لاي شخص بتقاضيه بمقتضى احكام هذه المادة على مقدار ضريبة الدخل المستحقة عليه في اية حالة من الحالات .
- ٤ - ان تكون الضريبة المستحقة بمقتضى احكام الفقرة ( أ ) من المادة ( ٤ ) من هذا القانون قد دفعت خلال السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير التي تعود اليها ضريبة الدخل التي يسمح بتقاض تلك الضريبة منها .

المادة ١٠ - أ - تحول دائرة الاراضي والمساحة لمحصل الضريبة المقررة فيما يتعلق بالاراضي والابنية .  
ب - تتم اعادة تقييم موجودات الشركات المساهمة العامة والخاصة وفقا لاحكام قانون الشركات ومحصل الضريبة المتخلفة عليها وفق احكام هذا القانون من قبل وزارة المالية ،  
المادة ١١ - أ - يستثنى من احكام هذا القانون :

١ - معاملات بيع واهبة الاراضي والابنية التي يجري بين الاصول والقروض او التي يجري بين الزوجين

٢ - معاملات البيع التي يجري بين جميعيات الاسكان واعضائها .  
٣ - مبادلة الاراضي والابنية ومعاملات التسجيل الناشئة عن التخرج بين الورثة .  
ب - بالرغم مما ورد في البند ( ١ ) من الفقرة ( أ ) من هذه المادة تجبي الضريبة المستحقة على البائع او الوهاب لو لم يستثن من احكام هذا القانون من الشخص الذي آلت اليه الارض او البناء بالاضافة الى الضريبة التي تتحقق عليه عند البيع اذا جرى ذلك البيع خلال سنة من تاريخ التسجيل الاول .

المادة ١٢ - يمنح الشخص الواحد اعفاء من الربح الصافي قدره خمسمائة دينار خلال السنة الواحدة .  
المادة ١٣ - يعفى من الضريبة على الارباح الرأسمالية :

- أ - جلالة الملك .
- ب - خزينة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ج - الاوقاف الاسلامية التي تدار من قبل وزارة الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية ومؤسسة الايتام الاسلامية .
- د - اوقاف الطوائف المسيحية المعترف بها رسميا والمربوطة بحجة وقفية .
- هـ - المجالس البلدية والقروية .
- و - الجمعيات الخيرية .

المادة ١٤ - أ - يجري محصيل الزيادة الناتجة عن اعادة التقدير لقيمة الاراضي والابنية المنصوص عنها في المادة ( ٧ ) من هذا القانون بموجب احكام قانون محصيل الاموال الاميرية او اي تشريع يحل محله .

ب - يجري رد ما استوفى زيادة عن الضريبة المستحقة بموجب احكام المادة ( ٧ ) من هذا القانون بامر من وزير المالية او من يفوضه .

المادة ١٥ - يعاقب كل من قدم بيانات كاذبة او مزورة لغايات تقدير الضريبة المقررة وفسق احكام قانون العقوبات .

المادة ١٦ - لوزير المالية ان يعين لجنة من موظف من كل من دائرة الاراضي والمساحة ووزارة المالية وديوان الهاشمية لتقوم باعمال مدير التسجيل المنصوص عنها في هذا القانون .

المادة ١٧ - يجلس الوزراء بتنسيب وزير المالية ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

- ١٤ -

## الاسباب الموجبة

## للقانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الشركات

اولاً : قامت بعض الشركات المساهمة بإصدار اسناد متنوعة تحت اسماء مختلفة مثل اسناد التوفير وخلافها دون التقيد بأحكام قانون الشركات لاعتقادها ان احكام اسناد القرض للنصوص عليها في الفصل السادس من قانون الشركات رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٤ لا تسري على هذا النوع من السندات الامر الذي قد يعرض المكتتبين بها لبعض الاضرار طالما انها تصدر دون ضبط او رقابة من اية جهة رسمية وبما ان الاسناد المشار اليها تماثل اسناد القرض الذي عالجها الفصل السادس من قانون الشركات بما يكفل حقوق المكتتبين بها ونظراً لأهمية هذا الموضوع وعلاقته بالأدخار العام وحمايته وجد من المناسب ان ينص صراحة على سريان احكام اسناد القرض على تلك السندات منعاً للالتباس والغرض والاحكام الرقابة على الاسناد التي تصدرها عادة الشركات المساهمة .

ثانياً : تعتمد بعض الشركات المساهمة الى اعادة تقييم موجوداتها الثابتة لزيادة رأسمالها ولما كان في اطلاق اعادة تقدير جميع الموجودات الثابتة بعض المحاذير وخاصة الأراضي لما ينجم عن اعادة تقديرها من فروق كبيرة بين ثمن الشراء وقيمة التقدير مما يظهر ارباحاً خارجة عن موضوع نشاط الشركة الرئيسي لا سيما في الشركات الصناعية بينما هذه الارباح اقرب ما تكون للارباح الصورية والوهمية منها للارباح الحقيقية كما ان في السماح للشركات المساهمة باعادة تقدير الأراضي والاستفادة من الفروق لزيادة رأس المال وتفسيره اضعاف لضمائم دائتي الشركة ومساهميها على حد سواء عدا عن كون زيادة رأسمال الشركة بهذه الصورة يقلل نسبة الربح المثوية مما لا يفي باستثمار رؤوس الاموال بالمساهمة في تلك الشركات بالإضافة الى امكانية استغلال هذه الناحية لمصالح شخصية لبعض المساهمين وبخاصة اعضاء مجالس الادارة .

قانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون الشركات

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع قانون الشركات لسنة ١٩٧٣ ( رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة ( ٥٠ ) من القانون الاصيل بحذف عبارة ( او اقامة مشاريع صناعية يزيد رأسمالها على خمسين الف دينار ) الواردة في الفقرة ( ٣ ) منها .
- المادة ٣ - تعدل المادة ( ٨٢ ) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة ( أ ) وإضافة الفقرة ( ب ) التالية اليها : ( ب ) مع مناهة عن الشركات باعادة تقييم موجوداتها ، الا انه لا يجوز اعادة تقييم الأراضي اذا كان احداث الاسهم العينية الجديدة سيتم عن طريق اعادة تقييم الموجودات .

- المادة ٤ - يضاف لآخر ما ورد في الفصل السادس من القانون الاصيل مادة جديدة برقم ( ١٠٣ ) مكررة .
- ١٠٣ - مكرر - تسري على اسناد التوفير او ما يشابهها نفس الاحكام المتعلقة باسناد القرض .
- المادة ٥ - تعدل المادة ( ١٠٨ ) من القانون الاصيل بإضافة العبارة التالية الى آخر ما ورد في الفقرة ( ١ ) منها ( على ان لا تقل نسبة ممثلي الحكومة في مجلس الادارة عن نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة ) وتعدل اوضاع مجالس ادارة الشركات وفق احكام هذه الفقرة خلال شهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .
- المادة ٦ - تعدل المادة ( ١٧٦ ) من القانون الاصيل بإضافة عبارة ( باستثناء الأراضي ) بعد عبارة ( تقدير موجوداتها الثابتة ) الواردة في البند ( أ ) من الفقرة ( ٦ ) منها .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

- ١٥ -

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

لما كان قانون الاحوال المدنية الجديد رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ يعتبر ناسفاً للمفعول من ١٠/١/١٩٧٣/ وحيث ان دائرة الاحوال المدنية لم تتمكن من مباشرة اعمالها في الوقت الذي حدده القانون لعدم توفر الخصائص المالية التي مستفقت منها على تعيينات الموظفين والازمات والمهام الضرورية وتأمين الابنية لفتح مكاتب للسجل المدني في كافة الاماكن التي حددها القانون فقد وجد من الضروري وضع هذا التعديل ليتمكن لمجلس الوزراء تعيين تاريخ العمل بالقانون الاصيل في الوقت المناسب .

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة الاولى من القانون الاصيل بالغاء العبارة الواردة في آخرها بعد عبارة ( ويعمل به ) والاستعاضة عنها بما يلي : -
- من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية ويعمل منه في الجريدة الرسمية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

- ١٦ -

## الأسباب الموجبة

## لتأسيس مؤسسة مياه الشرب

- ١ . إيجاد مؤسسة تتولى تزويد مختلف أنحاء المملكة من مدن وقرى بمياه الشرب بأقل التكاليف .
- ٢ . ستبقى المؤسسة تخطيط وتصميم وتشغيل وإدارة وصيانة جميع مشاريع المياه المستعملة لأغراض الشرب ، تطوير المصادر الجديدة واستغلالها والقيام بكافة الأعمال بها ، كما ستقوم المؤسسة بإجراء التحريات والدراسات الاقتصادية اللازمة المتعلقة بالتعهدات المالية والإشراف على طرق استغلالها .
- ٣ . وضع سياسة مياه الشرب في المملكة وتكون هذه السياسة بالدرجة الأولى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي وتزويد جميع المناطق بأقل التكاليف .
- ٤ . ستقوم المؤسسة من خلال مجالس المياه بتأمين المياه إلى البلديات والقرى والمشاريع والجماعات الأخرى بالمياه لأغراض الشرب والاستعمال المنزلي ، على أن تشمل هذه الخدمات وضع التصميم والمواصفات لشبكات المياه والإشراف على تنفيذها وبيان تكاليفها وسائر الأمور المتعلقة بها .
- ٥ . العمل على توحيد سعر بيع المياه المستهلك في مختلف أنحاء المملكة .

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣

## قانون مؤسسة مياه الشرب

- المادة ١- يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون مؤسسة مياه الشرب لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- يكون للوزارات والكلمات التالية المعاني المختصة لها أدناه حينما وردت في هذا القانون أو أي نظام يصدر بمقتضاه ما لم يدل القريئة على خلاف ذلك :
- المؤسسة : مؤسسة مياه الشرب .  
الرئيس : رئيس مجلس الإدارة .  
الوزير : وزير الداخلية والبلديات والقروية .

المجلس	مجلس إدارة المؤسسة
مجلس المياه	مجلس إدارة الهيئة المحلية التي تعهد إليه المؤسسة بإدارة وتشغيل مشاريع المياه بموجب أحكام هذا القانون .
المجلس البلدي	مجلس الأمانة أو البلدية أو اللجنة البلدية المعنية بموجب قانون البلديات أو المجلس القروي المؤلف بموجب أحكام قانون إدارة القرية .
المدير العام	مدير عام المؤسسة المعين بمقتضى أحكام هذا القانون .
المهندس	مهندس مجلس المياه المشرف على شؤون المياه .
السلطة	سلطة المصادر الطبيعية
مياه الشرب	كافة مصادر المياه الصالحة للشرب التي تقررها المؤسسة أو السلطة السطحية والجوفية منها بما فيها الأنهار والجداول والسيول والوديان والخزانات والبرك والينابيع ومياه الأمطار .
اشغال المياه	جميع مناطق التزويد والخزانات والسدود والمخازن والنفق والركائز الامتعية المسلحة والاقنية والعبارات والأنابيب الرئيسية والفرعية والعدادات والينابيع والصهارمات والمحابس والمضخات والمركبات وكافة المنشآت أو الأجهزة الأخرى التي تستعمل أو تنشأ لجميع المياه أو تخزينها أو نقلها أو توزيعها أو قياسها أو تنظيفها سواء أنشأت من قبل أو بالنيابة عن الحكومة أو البلديات أو إحدى الشركات الخاصة التي تقررها سلطة المصادر الطبيعية أو المؤسسة .
منطقة التزويد	سطح أي قطعة أرض أو منطقة أخرى تتلقى مياه المطر وتشمل الينابيع الطبيعية والآبار الجوفية والخزانات والسدود وما إلى ذلك الغاية اشغال المياه التي تعينها المؤسسة أو سلطة المصادر الطبيعية .
حدود التزويد	حدود المنطقة المصرح لمجلس المياه لتزويد سكان تلك المنطقة بمياه الشرب .
تنقية المياه	إزالة الشوائب والمواد الضارة بحيث تصبح مياه الشرب مطابقة للمواصفات التي تضعها منظمة الصحة العالمية .

المادة ٣- تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى مؤسسة مياه الشرب يعهد إليها بمسؤولية تخطيط وتصميم وإنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة مشاريع المياه المستعملة للشرب والأغراض المنزلية وتطويرها واستغلالها وتنقيتها وتوزيع المياه وبيعها وتصريفها والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بها ضمن منطقة التزويد وحنود التزويد ويعهد إلى المؤسسة بمسؤولية إجراء الدراسات الاقتصادية اللازمة المتعلقة بالمجاري والترواات المالية والإشراف على طرق استغلالها وتصريفها ومعالجتها وذلك بنسب على طلب المجلس .

المادة ٤- تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري لها أن تستأجر وأن تشتري وأن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة ولها أن تهرم المقود وأن تقاضي وأن تقاضي بهذه الصفة وأن تقيم عنها في الإجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غرض آخر النائب العام أو أمين وكيل أو أكثر عنها .

هكذا منه لأصل



المادة ٥- تكون المؤسسة مسؤولة عن :

- ١ - وضع سياسة مياه الشرب على أن تكون هدف هذه السياسة في الدرجة الأولى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي في المملكة ورفع هذه السياسة لمجلس الوزراء للتصديق عليها .
- ٢ - تقوم المؤسسة من خلال مجالس المياه بتأمين المدن والقرى والعشائر والجماعات والمؤسسات المدنية والعسكرية الأخرى بالمياه لأغراض الشرب والاستعمال المنزلي والصناعي وكذلك التخلص من المياه العادمة ومياه الفيضان والفضلات والاستفادة منها على أكمل وجه يمكن على أن تشمل هذه الخدمات وضع التصميم والمواصفات لشبكات المياه والمجاري والإشراف على تنفيذها وبيان تكاليفها وسائر الأمور المتعلقة بها وإدارتها وتشغيلها .
- ب - ١ - تتعاون المؤسسة مع السلطات ودوائر الدولة في جميع الأمور الفنية المؤدية إلى القيام بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها .
- ٢ - تتعاون المؤسسة مع وزارة الصحة أو أي جهة معنية أخرى في جميع الأمور ذات العلاقة بالنواحي الصحية على أن تكون المياه التي توزع على المستهلك صالحة للاستعمال ومن نوعية تنطبق عليها المواصفات والمقاييس المقررة من جميع الوجوه وخاصة من الناحيتين البكتريولوجية والكيميائية وكذلك الحال بالنسبة لمعالجة وتنقية مياه الشرب وتصريفها .
- ٣ - أية صلاحيات أو مسؤوليات أخرى يعهد بها إليها مجلس الوزراء .

المادة ٦- للمؤسسة باعتبارها هيئة مختصة بموجب هذا القانون أن تستفيد من جميع الميزات والإيرادات والقروض والاعتمادات وأية مصادر تمويل أخرى تيسر لأعمالها ومشاريعها أو أية أموال يمنحها من مشاريعها .

المادة ٧- يؤلف المجلس على الوجه التالي :

- أ - وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
- ب - المدير العام
- ج - نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية أو مدير السلطة
- د - وكيل وزارة الداخلية
- هـ - وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
- و - أمين عام المجلس القومي للتخطيط
- ز - مدير الطب الوقائي
- ح - مدير عام سلطة المياه والمجاري ( إمامة العاصمة )

المادة ٨- تشارك المجلس الصلاحيات والواجبات التالية :

- أ - رسم سياسة توجيهية للمؤسسة يستند إليها المدير العام في القيام بأعمالها

- ب - يقوم المجلس بدراسة مشروع موازنة المؤسسة السنوية المقدم له من المدير العام والمجلس أن يعيده لأجراء أية تعديلات يراها ، ثم يرفع المجلس المشروع قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الأقل إلى دائرة الموازنة العامة للدولة .
- ج - للمجلس أن يدور أرصدة الاعتمادات المدرجة في سنة مالية إلى سنة تالية على أن يستمر في الاتفاق على مشاريعه من هذه الأرصدة .
- د - مراجعة موازنة المؤسسة السنوية والموافقة عليها قبل رفعها إلى دائرة الموازنة العامة .
- هـ - اقتراح الأنظمة بالرسوم وأجور الخدمات التي تقدمها المؤسسة وكذلك أسعار المياه التي تباعها مجالس المياه بالجملة أو بالفرق حسب الأنظمة المقررة .
- و - تعيين مجالس المياه التي تناط بها مسؤولية إدارة وصيانة وتشغيل مشاريع المياه والإشراف عليها في حدود التزويد التابعة لها .
- ز - التنسيب إلى مجلس الوزراء لعقد القروض الداخلية والخارجية لأغراض المؤسسة .

المادة ٩ - أ - يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس أو نائبه أو بناء على طلب خطي يقدمه خمسة أعضاء من المجلس إلى الرئيس .

ب - يتوفر النصاب القانوني للجلسات بحضور خمسة أعضاء على الأقل وتتمخذه القرارات بالأكثرية المطلقة لمجموع الأعضاء .

ج - يجتمع المجلس برئاسة الرئيس وفي حال غيابه يرأسه المدير العام وفي حال غيابه يجتاز المجلس رئيساً لتلك الجلسة من بين أعضائه الحاضرين .

د - للمجلس أن يدعو لحضور جلساته خبراء أو مستشارين أو موظفين للاستئناس بأرائهم .

المادة ١٠ - أ - يتقاضى كل عضو من أعضاء المجلس مكافأة قدرها خمسة دنانير عن كل جلسة يحضرها ويوقع على محضرها والقرارات على أن لا يتجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ مائة وخمسين ديناراً في السنة .

ب - لا يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفي المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن يحمي ربحاً أو منفعة من أي مشروع من مشاريع المؤسسة أو أي مشروع أو مصدر ذي علاقة بها أو أن يعمل في تلك المشاريع أو أن يستفيد منها بأي وجه آخر باستثناء ما يتقاضاه من رواتب أو مكافأة ضمن الحدود المنصوص عنها صراحة في هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بمقتضاها .

المادة ١١ - أ - يعين المدير العام بتنسيب من الوزير وقرار من مجلس الوزراء بحسب قدراته وعلاقاته وشروط استخراجه على أن يقترن بالأرادة الملكية السامية وعلى أن تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التي يراها الوزير .



ب - للمدير العام الصلاحيات الممنوحة للوزير في وزارته ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وإدارة كافة شؤونها بما في ذلك ممارسة الصلاحيات والقيام بالواجبات التالية وله أن يفوض نائبه أو أي موظف أو مستخدم في المؤسسة صلاحياته كلياً أو جزئياً حسب مقتضيات العمل .

١ - إعداد مشروع الموازنة السنوية للمؤسسة لتقديمها إلى المجلس قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وعلى المدير العام أن يضمن للمشروع المبالغ التي ترصدها الحكومة للمؤسسة والمبالغ المتوقعة من موارده أخرى بما فيها الهبات والقروض الحكومية والأجنبية .

٢ - تنفيذ قرارات المجلس .

٣ - تنسيق العمل في جميع مشاريع المؤسسة وتأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع دوائر وأقسام ووحدات المؤسسة .

٤ - حفظ السجلات اللازمة لبيان أعمال وموجودات ومطلوبات وإيرادات ومصروفات المؤسسة وإعداد البيانات الحسابية السنوية وتقديمها للمجلس .

٥ - إعداد التقارير التي يقدمها المجلس إلى مجلس الوزراء .

٦ - إدارة شؤون موظفي ومستخدمي وعامل المؤسسة .

٧ - وضع مشاريع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ورفعها للمجلس .

٨ - تأمين وتأكيد التنسيب الدائم بين المؤسسة ودائرة التنظيم في وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية .

المادة ١٢ - تؤسس مجالس المياه بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية وتشتمل على الأمور الأساسية التالية :

أ - اختصاص مجلس المياه .

ب - عدد أعضاء المجلس وكيفية انتخابهم وتعيينهم وفصلهم ومدة عضويتهم .

ج - الصلاحيات التي تتبع للمجلس إدارة وتشغيل مشروعه بكفاءة .

د - تحديد الرسوم وأجور الخدمات والأسعار بالنسبة للمياه والمجاري وكيفية تحميلها للمستهلكين .

هـ - حدود منطقة التزويد التي يحول مجلس المياه الإشراف عليها .

و - مشاريع المياه والمجاري التي يحول مجلس المياه الإشراف عليها .

المادة ١٣ - تباث رئيس مجلس المياه الصلاحيات والواجبات التالية :

١ - العمل كصلة ارتباط ما بين المجلس ومجالس المياه والمؤسسات الحكومية والبلدية والقري والشركات والأفراد الواقعة ضمن حدود مجلس المياه .

٢ - إعداد مشروع الموازنة السنوية لمجلس المياه وعرضه على مجلس المياه لدراسته ورفعها إلى المجلس .

٣ - إدارة شؤون الموظفين والمستخدمين ويضطلع بالمسؤولية الكاملة .

٤ - ينفذ السياسة والمشاريع والقرارات التي يتخذها مجلس المياه كما يكون مسؤولاً عن تأمين النشاط والتعاون والانسجام بين جميع أقسام المؤسسة .

٥ - تدقيق وتصديق مخططات التمديدات المائية الداخلية والخارجية للأبنية والمنشآت التي تقام في حدود التزويد وطلب اجراء أية تعديلات عليها وكذلك التأكد من التقيد بالمخططات والمواصفات .

٦ - أية صلاحيات أو واجبات يرى المدير العام تخويلها إليه لتحقيق الغاية التي أنشئ مجلس المياه من أجلها .

المادة ١٤ - أ - تنتقل إلى مجلس المياه أرصدة المخصصات المرصودة لشؤون المياه من البلديات التي يؤسس لها مجلس مياه وتعتبر الاموال المتحققة لهذه الغايات وكأنها متحققة لمجلس المياه .

ب - تحول من البلديات إلى مجلس المياه جميع الموار والمعدات والمنشآت والسجلات والمعاملات والقيود وما إلى ذلك الموجودة لدى البلديات والمتعلقة بمشاريع مياه الشرب ويكون مجلس المياه مسؤولاً عن تشغيل وصيانة وإدارة هذه المشاريع .

ج - كافة الصلاحيات والالتزامات والواجبات المتعلقة بالمياه والمنوطة حالياً بأية مصلحة حكومية أو بلدية أو أية هيئة أخرى وذلك فيما يتعلق بتزويد سكان المنطقة باحتياجاتهم من المياه لأغراض الشرب والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية .

المادة ١٥ - للبلديات أو الهيئات الأخرى أو الأشخاص حق استيفاء التعويض العادل من المؤسسة عما قد تأخذه المؤسسة من حقوقهم فإذا تعذر الاتفاق على قيمة التعويض العادل بين المؤسسة والطرف الآخر تقدره لجنة تتألف من ممثل يعينه المجلس وآخر يعينه الطرف الآخر وثالث يعينه الوزير وتتخذ اللجنة قرارها بالأكثرية ويكون القرار غير قابل لأي طريق من طرق الطعن .

المادة ١٦ - المؤسسة تدير أعمال أي مشروع مياه كلياً أو جزئياً ولها أن تنقل ذلك المشروع إلى مجلس مياه مختص في أي وقت بعد ذلك .

المادة ١٧ - إذا تبين للمؤسسة أن أحد مجالس المياه قد قصر أو أهمل في إدارة مشروعه فلها بتنسيب من المدير العام وموافقة المجلس وضع يدها على المشروع وإدارته إلى أن تتأكد المؤسسة من تصحيح الوضع بحيث يضمن إدارة وصيانة المشروع بكفاءة ونشاط .

المادة ١٨ - أ - تنقل من السلطة ومن وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية إلى المؤسسة أرصدة جميع المخصصات المرصودة لشؤون مياه الشرب .

ب - تحول من السلطة ومن وزارة الداخلية لشؤون البلدية والقروية إلى المؤسسة جميع الموار والمعدات والمخططات والمنشآت والسجلات المتعلقة بمشاريع مياه الشرب وتكون المؤسسة مسؤولة عن تشغيل وصيانة هذه المشاريع .

المادة ١٩ - أ - اعتباراً من نفاذ القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للسلطة ولوزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية أو غيرها من الوزارات أو الدوائر المعنية فيما يتعلق بمسألة الشرب ولما ان يحتفظ بمن يلزمها من موظفي ومستخدمي السلطة أو غيرها بقرار من المجلس مع المحافظة على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والأنظمة التي كانت تطبق عليهم وكذلك المحافظة على حقوق من تستغني المؤسسة عن خدماتهم من جراء نفاذ هذا القانون .

ب - وكذلك يصبح مجلس المياه الخلف القانوني والواقعي للبلديات فيما يتعلق بالمياه وله ان يحتفظ بمن يلزمه من موظفيها ومستخدميها بقرار من مجلس المياه مع المحافظة على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والأنظمة التي كانت تطبق عليهم وكذلك المحافظة على حقوق من يستغني مجلس المياه عن خدماتهم . ويشترط في ذلك ان يكون من حق المجلس من وقت الى آخر ان يستغني اية بلدية او هيئة اخرى من احكام هذه الفقرة بشأن المياه او كليهما او كليهما بموافقة البلدية او الهيئة المعنية .

ج - تبقى ادارة مشاريع المياه مناهة بالبلديات او الهيئات الاخرى وتسري عليها التشريعات القديمة الى ان تؤسس مجالس للمياه على ان يتم نقل جميع تلك المشاريع الى المؤسسة خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات عدا المشاريع التي يستثنىها المجلس .

المادة ٢٠ - يكون للمؤسسة ملاكها الخاص من الموظفين والمستخدمين يعينون وفق احكام نظام الخدمة المدنية وتسري على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدني الساري المفعول من وقت الى اخر كما يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية الساري المفعول . اما الموظفون غير المصنفين والمستخدمون فيطبق عليهم قانون العمل الساري المفعول الا في الامور التي تصدر بشأنها المؤسسة انظمة خاصة بمقتضى هذا القانون لتقرير كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم ودرجاتهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتوقيضهم وجميع الامور الادارية والمالية والمتعلقة بهم .

المادة ٢١ - أ - اذا قرر المجلس تحديد او مسح مناطق التزويد فليس للسلطة ان تقوم بذلك وبهذا يجوز للمؤسسة ان تمنع اجراء اية معاملة تسجيل من نقل بالارث او تفويض او بيع او فراغ اية ارض في تلك المنطقة لاي غرض من الاغراض بتسليم منها الى مجلس الوزراء واخذ موافقة على ان تقوم المؤسسة بالتعويض العادل للمتضررين ويشترط في ذلك انه اذا اقتنع المدير العام بانه يمكن عملياً تصريف المياه عن اية ارض تقع كلياً او جزئياً ضمن حدود تلك المنطقة بصورة تحول دون ثلوث اشغال المياه فيجوز له ان يأمر بتصريف ما عليها من المياه بالشروط التي يستثنىها .

ب - اذا احتاج المجلس لاي عقار يقع ضمن الحدود او المناطق المشار اليها في الفقرة (أ) لاي غرض يتعلق بالمياه بما في ذلك وقاية اشغال المياه من التلوث تعتبر تلك الحاجة منفعة عامة بالمعنى المقصود من قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة او اية قوانين او أنظمة تتعلق بالاموال غير المنقولة .

ج - تجهز السلطة خارطة تبين بوضوح حدود مناطق التزويد التي تم مسحها او تعديلها بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٢٢ - تعتبر اموال المؤسسة اموالاً اميرية وتحصل ديونها بمقتضى احكام قانون الاموال الاميرية المعمول به .

المادة ٢٣ - أ - للمؤسسة ان تودع اموالها في حسابات خاصة لدى البنوك التي يوافق عليها المجلس ويجري السحب من هذه الحسابات بالطريقة التي يعينها النظام المالي والى ان يصدر هذا النظام يجري الصرف والسحب بالطريقة التي يقرها المجلس .

ب - للمجلس ان يستثمر الفائض من اموال المؤسسة بالطريقة التي يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٢٤ - يجري الاتفاق من موازنة المؤسسة وفق نظام مالي يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٢٥ - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد اتعابه الرئيس بتسيب من المجلس ومجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة القيام بهذه المهمة .

المادة ٢٦ - أ - للمؤسسة ان تنفذ مشاريعها بواسطة المتعهدين الاردنيين او غيرهم على ان تنتهزم على اساس المنافسة الحرة وفقاً لنظامي الاوامر والمقاولات المعمول بهما .

ب - اذا لم يكن تحويل اي مشروع من الخزينة الاردنية حصراً فعمل المؤسسة ان تنفذه بمقتضى اية اتفاقية تكون قد ابرمت بين الحكومة والجهات الممولة بشأن المشروع .

المادة ٢٧ - على المجلس ان يقدم الى مجلس الوزراء التقارير والبيانات التالية :

أ - تقرير عن اعمال المؤسسة ونفقاتها خلال السنة المالية المنتهية .

ب - تقرير عن المشاريع التي نفذت كلياً او جزئياً ونفقاتها خلال السنة المالية المنتهية .

ج - تقرير عن اعمال التخطيط والمشاريع المشمولة به خلال السنة المالية المنتهية .

د - تقريراً سنوياً يتضمن تقرير فاحص الحسابات او تقرير ديوان المحاسبة حسب مقتضى الحال بما في ذلك تقدير قيمة الموجودات .

هـ - اية تقارير او بيانات اخرى يطلبها مجلس الوزراء او يرى المجلس عرضها عليه .

المادة ٢٨ - اي مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر او بفرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً او بكل العقوبتين ويلزم بقيمة الاضرار اللاحقة بالمؤسسة .

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء بناء على توصية المجلس اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٣٠ - يلغى اي تشريع آخر بالتدريج الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون ومع مراعاة ذلك تعتبر المؤسسة هي المختصة بتنفيذ احكام النصوص غير المتعارضة والتي تبقى سارية المفعول الى ان تستبدل بغيرها .

المادة ٣١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احوالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

هكذا عند الاصل

السيد الأمين العام

- ١٧ -

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٤

## قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

١ - بالنسبة للمادة ٢ من مشروع تعديل القانون اقتضت الضرورة اسوة بتمام في دوائر اخرى ونظرا لتوسع اعمال دوائر التسجيل وتخفيف العبء عن الادارة وفروعها واعطاء مأموري التسجيل صلاحيات اوسع للحد من اللامركزية وتوفيرا مع الهيكل العام التنظيمي لموظفي دائرة الاراضي والمساحة الذي تعدله الدائرة تضمن مشروع القانون تغيير اسم ( مأمور تسجيل ) الواردة في المادة ٢ من قانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ الى ( مدير تسجيل ) .

٢ - هنالك جهات رسمية نص في قوانينها الخاصة على اعفائها من رسوم التسجيل ومن هذه الجهات ما يعني بتسليف النقود من صندوقها للمقرضين سواء كانوا اعضاء في جمعيات للمنظمة التعاونية او كصندوق قروض البلديات وما يتسبب اليه من اعضاء .

بالنظر للخلاف في الرأي حول تفسير ما جاء في البند ١٢ من المادة ٣ من قانون رسوم تسجيل الاراضي الاصيلي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن العبارة الواردة فيه من ان الرسوم يدفعها من تمت المعاملة لصالحه الا اذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك فقد قام الديسوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب المنظمة التعاونية بتفسير ما جاء في البند ١٢ من القانون الاصيلي واصدار قراره رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الذي تضمن معاملة تأمين القروض التي تعلى من المنظمة للجمعيات التعاونية انما يجري لصالح المنظمة ضمانا لحقوقها تجاه المقرض ، لذا فان معاملة التأمين تعتبر معفاة من رسوم التسجيل الا اذا اتفق على خلاف ذلك من ان الجمعية هي التي تتحمل الرسوم على اعتبار ان الاعفاء لا يشملها .

لكن مثل هذا الاتفاق غير وارد للمنظمة تطلب اعفاء معاملاتها من الرسوم استنادا لقانونها .

ان من البين ان يعتبر مثل هذا التفسير بمثابة قانون مع أن رأي دائرة الاراضي والمساحة في هذا التفسير جاء مخالفا لنص القانون وما قصده الشارع من عبارة ( من تمت المعاملة لصالحه الا اذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك ) . وهذا القصد ينصرف الى وجود متقاعدين لا يكون احدهما معفى لبن الرسوم بأي قانون والا لا اجاز للطرفين الاتفاق على من يدفع الرسوم بالاضافة الى ان معاملة القرض تتم لصالح المقرض لان الاصل في المعاملة هو الدين ومن يقبضه ولا يكون الضمان الذي يطلبه الدائن من المدين لضمان حقه هو الاصل في المعاملة طالما والرسوم يحصل بنسبة قيمة الدين ولا يحصل بنسبة قيمة الضمان .  
لهذه الاسباب السالفة الذكر روي تعديل القانون لازالة اي غموض ويجنبا لاي تاويل في تفسير المواد المعدلة بالمشروع

قانون مؤقت رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي ومطرا عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة ( مأمور تسجيل ) اينما وردت في القانون الاصيلي او اي قانون او نظام آخر بعبارة ( مدير تسجيل ) وتعني ( مدير تسجيل الاراضي ) .

المادة ٣ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ١٢ ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -  
المادة ١٢/٣

أ - رسوم معاملات البيع بجميع صوره بما في ذلك البيع بالمراد والاستملاك ورسوم معاملات التفويض والتخارج والمبة والرصبة وتأمين الدين والمغارسة والايجار وتحوييل الدين او المغارسة او الايجار تدفع على التوالي من المشتري والمستملك والمقروض له والتخارج له والموهور له والرصى له والمدين ( المقرض ) والمغارس والمستأجر والمحول له الدين او المغارسة او الايجار .

ب - رسم تنفيذ الدين وما يلحق به من رسوم او نفقات اخرى يدفعها الدائن ( طالب التنفيذ ) ويرجع بها على المدين ، واذا كان الدائن جهة معفاة من الرسوم فتحصل تلك الرسوم والنفقات من المدين عند اجراء فك التأمين قبل انتهاء التنفيذ ، اما اذا تمت مراحل التنفيذ واحيلت الاموال المؤمنة احالة قطعية فتحصل تلك الرسوم والنفقات من بدل المزايدة اذا زاد عن قيمة الدين وملحقاته وبالعكس ذلك يجري تحصيل تلك الرسوم والنفقات من المدين بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية .

ج - يدفع طالب اجراء المعاملة او من تمت المعاملة لصالحه رسوم معاملات تسجيل الأراضي غير المذكورة في الفقرتين السابقتين .

المادة ٤ - تعدل المادة الخامسة باضافة الفقرة التالية الى آخرها : -  
هـ - معاملات تسجيل الاراضي والابنية من جمعيات الاسكان الى اعضائها .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احواله هذا القانون على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

هكذا من الفصل



السيد الأمين العام :

## الاسباب الموجبة

لقانوني العفو العام رقم ٥٢ و ٥٨ لسنة ١٩٧٣

بناء على ارشادات جلالة الملك المعظم في اعطاء الفرصة للمواطنين المحكومين لاستعادة الثقة بانفسهم والعمل على خدمة بلادهم وامتهم وحتى يشعروا بسهر الحكومة على مصالحهم وتشجيعهم على سلوك الطريق السوي ولتأمين هذه الغايات جميعها وجد من الضروري وضع هذين القانونين .

قانون مؤقت رقم ( ٥٨ ) لسنة ١٩٧٣

## قانون العفو العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون العفو العام لسنة ١٩٧٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - باستثناء ما نص عليه في المادة الرابعة يسري مفعول هذا القانون على جميع الجرائم التي ارتكبت قبل ٣١ / ١٠ / ١٩٧٣ سواء صدرت بها احكام من قبل المحاكم المختصة ام لم تصدر .

المادة ٣ - تعفى جميع الجرائم المشمولة بهذا القانون بحيث تزول حالة الاجرام من اساسها وتسقط كل دعوى جزائية او عقوبة محكوم بها بما في ذلك رسوم المحاكم .

المادة ٤ - لا يشمل هذا القانون :

أ - جرائم التجسس المرتكبة لمصلحة العدو

ب - الجرائم المنصوص عليها في القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨

ج - الجرائم المنصوص عليها في قانون منع بيع العقار للعدو رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣

د - جرائم القتل العمد والقتل قصدا بالنسبة للفاعل او الشريك .

هـ - جرائم هتك العرض والاغتصاب والخطف المقررة بالاكراه او العنف .

و - جرائم الاتجار بالحدوث والمقاوير الخطرة .

ز - جرائم سرقة او اختلاس اموال الدولة والمؤسسات العامة والمصارف .

المادة ٥ - ليس في هذا القانون ما يمنع من الحكم للمدعي الشخصي بحقوقه الشخصية ولا من تنفيذ الاحكام الصادرة بها .

المادة ٦ - يحتل سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم احكام هذا القانون بأمر يصدره رئيس النيابة العامة او النائب العام العسكري حسب مقتضى الحال الى مدراء السجون مباشرة .

المادة ٧ - تؤلف لجنة برئاسة رئيس النيابة العامة وعضوية وكيل وزنة العدل والنائب العام العسكري للنظر في كل اعتراض او اشكال ينجم عن تطبيق هذا القانون وتصدر قراراتها بالاكثورية .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والعدل والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام

## الاسباب الموجبة

## لتعديل قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية

لقد تبين من اعمال المؤسسة في العامين الماضيين انها لم تساهم الى حد كبير في حل المشاكل التسويقية بشكل يتناسب مع ما كان من الممكن ان تقوم به حسب صلاحياتها وواجباتها، وكان ذلك لاسباب عدة من اهمها :

١ - التركيب غير المتكافئ والتناقض في مصالح اعضاء مجلس ادارتها .

٢ - ضعف الصلاحيات التي كانت تعطى للمديرها لتنفيذ اعمالها .

٣ - عدم توفر الجهاز الفني والاداري الضروري لتنفيذ اهدافها .

٤ - عدم وضوح الغايات او الخطة التي تعمل المؤسسة من خلالها .

٥ - عدم توفير الاموال اللازمة لها .

نظرا للاهتمام المسؤولين في الدولة في تنشيط وتقوية اعمال المؤسسة واعادة تنظيمها فنيا واداريا واسناد صلاحيات واسعة لها لتساهم بشكل افضل في حل مشاكل التسويق للخدمة المزراع والمستهلك فانه وجد بان هذا التوسع في العمل والصلاحيات لن يتحقق بالشكل الفعال الا بتعديل لقانونها رقم ٣٦ لعام ١٩٧٢ ليتناسب مع صلاحياتها الجديدة .



## قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين ( أ ، ب ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - تطوير اساليب التسويق وتحقيق تكاليفها بحيث يؤدي الى زيادة دخل المنتجين .  
ب - توفير المنتجات الزراعية بأسعار معتدلة ومستوى يتناسب مع الحاجيات الغذائية للمستهلكين .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ٤ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٤ :

تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهيئة الصفة ان تتاجر وتشتري وتمتلك وتصرف بالاموال المنقولة وغير المنقولة وان تعاقد وان تقاضي وتقاضي عنها في الاجراءات القضائية النائب العام ولها ان توكل عنها اي محام كوكيل عام او خاص .

المادة ٤ - تعدل المادة ( ٦ ) من القانون الاصلي باضافة الفقرات التالية اليها :

ز - توجيه الانتاج وتنظيمه بالتعاون مع اجهزة وزارة الزراعة لتوفير حاجات الاسواق الداخلية ومتطلبات الاسواق الخارجية وامكانيات التصدير حسب خطة موضوعة لهذا الغرض .  
ح - اجراء التجارب والمجاهدات التسويقية بقصد تكثيف الانتاج بما يتناسب ومتطلبات الاسواق الخارجية ولزيادة التصدير .

ط - وضع سياسة تسويقية عامة وواضحة للاستيراد والتصدير وتنظيم تصريف المنتجات الزراعية وتدريبها حسب المواصفات المطلوبة للاسواق الخارجية وتحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد .

ي - وضع مواصفات مناسبة للمنتجات الزراعية لاغراض التصدير والسوق المحلي بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني بهذا الخصوص .

ل - انشاء مصانع للمببرات الفارغة او المساهمة بذلك مع القطاعين العام والخاص لتوفيرها للمنتجين بأسعار معتدلة . وليسق مواصفات مناسبة مبنية على شكلها وحجمها ونوعها بحيث تلائم الاسواق الداخلية والعربية والاجنبية .

ل - انشاء قسم اسواق الجملة المركزية او الفرعية . ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

المادة ٥ - تعدل المادة ( ٧ ) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة ( المناسبة ) الواردة فيها : ( استيراد وتصدير المنتجات الزراعية و ) .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ( ١٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٥ :

يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية :

١ - وكيل وزارة الزراعة .

٢ - نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي .

٣ - مدير البحث والارشاد الزراعي / وزارة الزراعة .

٤ - مدير دائرة التموين او من يحل محله .

٥ - مدير عام المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية .

٦ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني .

٧ - ممثل عن المنظمة التعاونية .

٨ - اربعة اعضاء اخرين يعينهم مجلس الوزراء بتسبب من وزير الزراعة .

السيد الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا القانون على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

## الاسباب الموجبة

## لتعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢

تمهيد

كان الاردن من اول الدول في المنطقة العربية التي وعت اهمية تشجيع الاستثمار في المشاريع الانمائية ، ففي عام ١٩٥٥ اصدرت الحكومة قانونين الاول لتشجيع وتوجيه الصناعة رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٥ والثاني لتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٥٥ . وقد كان للقانون الاول اثره البالغ في تنمية القطاع الصناعي اذ لم يكن في البلاد ، آنذاك اي عمل صناعي يذكر باستثناء مصنع الاسمنت ومناجم الفوسفات وقد اتجهت الحكومة سياسة خاصة ، قد تكون فريدة من نوعها في المنطقة لتشجيع القطاع الخاص ، وبخاصة فئة

التجار منه الذين جمعوا أموالاً بأشياء أثناء الحرب العالمية الثانية ، على الاقدام بالمساهمة في المشاريع الحيوية الكبيرة ، وتتلخص هذه السياسة بما يلي : -

١ - تحمل للدولة للتفقات اللازمة لاجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية المشاريع التي تشجع قيامها على ان تحسب هذه التفقات من مساهمة الحكومة في هذه المشاريع في حالة ثبوت جدواها الاقتصادية والفنية وتنفذها .

٢ - مساهمة الدولة بقسط وافر من رأس المال اللازم لهذه المشاريع لاعطاء الجمهور الثقة اللازمة فيها تمهيداً لمساهمتهم عن طريق فتح باب الاكتتاب العام .

٣ - وضع التنفيذ والادارة في ايدي القطاع الخاص ما امكن مع ايجاد مراقبة مالية من قبل الحكومة .

٤ - منح هذه المشاريع امتيازات خاصة ولمدة طويلة بالاضافة الى ما تضمنته قانون تشجيع وتوجيه الصناعة من اعفاءات وتسهيلات سخية .

وقد كان لهذه السياسة اثرها البالغ في تشجيع القطاع الخاص للاقدام على المساهمة في المشاريع الانمائية في البلاد ، وخطى القطاع الصناعي خطوات واسعة خلال حقبة قصيرة من الزمن ، اذ كان معدل النمو في هذا القطاع الهام ( ١٦٪ ) سنوياً وبقيت الحكومة ملتزمة بهذه السياسة لمدة عشر سنوات تقريباً تم خلالها اقامة مشاريع صناعية وسياحية كبيرة اهمها شركة مصفاة البترول ، شركة الدباغة ، شركة مصانع الزيت النباتية وشركة الفنادق والسياحة الاردنية وجميعها شركات مساهمة عامة .

وفي مطلع عام ١٩٦٧ اصدرت الحكومة قانون رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٧ ، قانون تشجيع الاستثمار الذي حل محل القانونين السابقين وقد وضع القانون هذا نتيجة لتنافس الدول النامية لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية وتشجيع رؤوس الاموال المحلية في المساهمة في خطة التنمية السباعية .

وبعد وضع خطة التنمية الثلاثية فقد اقرت الحكومة سن قانون جديد لتشجيع الاستثمار لتتفق احكام هذا القانون مع ما جاء في خطة التنمية المذكورة وفعلاً صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ ونشره في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨٦ الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٢ ، وقد جاء هذا القانون تجسيدا للاهداف والغايات التي وردت في خطة التنمية الثلاثية واهمها : -

١ - وجوب تعديل قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٧ او استبداله بقانون جديد يكفل زيادة مدة الاعفاءات من ضريقتي الدخل والخدمات الاجتماعية للارباح الصافية للمشاريع الانمائية لكي تصبح سبع سنوات للمشاريع التي تقام في عمان والزرقاء وتوسع سنوات للمشاريع التي تقام خارج هذه المنطقة على ان يحدد وزارة الاقتصاد الوطني منطقة عمان الزرقاء لغايات الصناعة .

٢ - اعفاء الماكينات والاجهزة المستوردة لحساب المشاريع والاقتصادية والاقتصادية المصدقة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى .

٣ - تقديم الضمانات اللازمة لرؤوس الاموال المستثمرة في الاردن ضد المخاطر غير التجارية .

٤ - السماح للمساهمين العربي والاجنبي باقتلاك اية نسبة يرغبونها من رأس المال الاجنبي المشروع على ان ينظر في كل طلب على حده .

٥ - منح امتيازات خاصة ، بموجب اتفاقيات ثنائية ، للصناعات التعدينية المنوي تأسيسها من اجل استغلال الثروات الطبيعية كخدمات المعادن والصخور والصناعية شريطة ان تثبت جدواها الاقتصادية لغايات التصنيع المحلي او التصدير على شكل خامات او صخور .

٦ - انشاء دائرة خاصة لتفجيع الاستثمار يكون هدفها الرئيسي تعريف المستثمرين المحليين والاجانب بفرص الاستثمار المتاحة في مشاريع التنمية الاقتصادية على ان يتم ذلك عن طريق اعداد التقارير والمنشورات والقامة المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والاشراك بالمعارض العالمية واستعمال جميع وسائل الاعلام الاخرى .

٧ - تسهيل الاجراءات المتعلقة باعفاء المواد الخام والمواد شبه المصنعة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الاضافية الاخرى والمستوردة خصيصاً من اجل تصنيعها واعادة تصديرها .

#### ب - الاسباب الموجبة

ولما كانت خطة التنمية الثلاثية تهدف الى تشجيع قطاع الاسكان ما امكن وتشجيعا الذي الدخل المحدود للعمل على امتلاك بيوت سكن خاصة بهم فقد روي انه من المستحسن اعفاء ابناء السكن التي يشغلها مالكوها سواء كانوا اردنيين ام رعايا الدول العربية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية .

ولتشجيع الادخار من قبل الجمهور في البنوك المرخصة وتقنية هذه الادخارات لتساهم في نهضة البلاد الاقتصادية فقد اقرت الحكومة اعفاء فوائد الودائع في البنوك المرخصة وخصص الارباح المتأينة من الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية .

ولما كانت القروض الخارجية التي تقترضها الحكومة او تقترضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية والاجنبية للبنوك المرخصة في المملكة توفر رؤوس الاموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الانمائية فقد اعفيت فوائد هذه القروض والتسهيلات الائتمانية المصرفية من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية وحيث ان تنفيذ بعض المشروعات الانمائية الكبيرة يستغرق فترة زمنية طويلة قبل ان يبدأ تشغيل المشروع . ولما كان التنفيذ ( قبل تعديل القانون ) يبدأ بعد اعلان المشروع ومشروعاً اقتصادياً مبدئياً ، فان فترة التنفيذ تستهلك جزءاً من مدد الاعفاءات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار مما يقلل من فعالية الاعفاء كأداة لتشجيع الاستثمار .

وبناء على ما تقدم ، وفي نطاق جهود الحكومة لخلق المناخ الاستثماري المشجع للمستثمر الاردني والعربي والاجنبي ، لانه بات من الضروري تعديل المادة ( ٢٠ ) من قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ على الوجه الوارد في القانون المؤقت رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ . قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣ .



ولما كانت الحكومة تسعى جاهدة لتشجيع مشاريع النقل البحري عن طريق اقامة شركات لهذه الغاية فقد روي ان تضاف عبارة « النقل البحري » الى آخر الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٦ ) من قانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٢ .

وان الحكومة اذ تقدم للمجلس الكريم بالقانون المعدل لقانون تشجيع الاستثمار رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣ لاقراؤه يسعدنا ان تؤكد حرصها على المضي في تنفيذ ما جاء في خطة التنمية الثلاثية عن طريق تدعيم وتنمية الاستثمارات الخاصة والعامة على حد سواء وتقديم كل ما يلزم من اعفاءات وتسهيلات لاصحاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية الذين يرغبون باستثمار اموالهم في المشاريع الانمائية الاردنية .

قانون مؤقت رقم ( ٦٠ ) لسنة ١٩٧٣

## قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الاستثمار لسنة ١٩٧٣ ) ويقرأ مع القوانين رقم ( ٥٣ ) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٦ ) من القانون الاصيل باضافة عبارة ( النقل البحري ) الى آخر الفقرة ( ١ ) منها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ١٦ ) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :  
اعفاء الارباح الصافية من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية :

١ - تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصديق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات وتمدد الى تسع سنوات اذا توفرت في المشروع احد الشرطين التاليين :

١ - اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة .

٢ - اذا انشئ خارج محافظة العاصمة .

٣ - تسري مدة الاعفاء اعتباراً من تاريخ المباشرة في الانتاج على ان لا تتجاوز مدة تنفيذ المشروع ثلاث سنوات وفي المشاريع التي يحتاج تنفيذها لأكبر من ثلاث سنوات يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة ان يعطيها مهلة اطول للتنفيذ .

٤ - اذا استغرق تنفيذ المشروع أكثر من ثلاث سنوات او أكثر من المهلة الممنوحة من مجلس الوزراء فلنحصر مدة التجاوز من اصل مدة الاعفاء المشار اليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .

المادة ٤ - تضاف المادتان التاليتان الى القانون الاصيل برقم ( ٣٥ و ٣٦ ) على التوالي

( مادة ٣٥ - لا تخضع ابنية السكن التي يشغلها مالكوها سواء اكانوا اردنيين ام من رعايا الدول العربية لضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية ) .

( مادة ٣٦ - تعفى فوائد الودائع في البنوك المرخصة وحصص الارباح المتأتبة من الاستثمار في سندات الدين العام والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة كما تعفى فوائد القروض الخارجية التي تقرضها الحكومة او تقرضها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وفوائد التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الاجنبية للبنوك المرخصة في المملكة من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية :

المادة ٥ - يعاد ترقيم المادتين ( ٣٥ و ٣٦ ) من القانون الاصيل بحيث تصبحان على التوالي ( ٣٧ و ٣٨ ) .

٥ - تحديد موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا القانون على

السيد الرئيس

اللجنة القانونية ؟

اتتهت اجابتنا ، الجلسة القادمة ستجدها فيما بعد .

الجميع : موافقون

والآن رفعت الجلسة .

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

طاهر عريقات

هاني غير

هكذا منه الاصل



النائب السيد خالد الفياض

بطالب باتخاذ موقف شجيب واستنكار حول الاجراءات التعسفية التي اتخذتها اسرائيل ضد المبعدين من الضفة :

## وقائع العدد

( ٣ )

قرر مجلس النواب الاردني في جلسته للتعقد بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٣ - شجب واستنكار الاجراءات التعسفية التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية ضد المواطنين في الضفة الغربية من الاردن بطرد هؤلاء المواطنين من ديارهم وهدم منازلهم وابعادهم عن عائلاتهم في الوقت الذي كان يحتفل به العالم اجمع بذكرى اعلان حقوق الانسان ، وفي الوقت الذي تجري به الاستعدادات لمؤتمر السلام في جنيف . ويناشد المؤسسات البرلمانية للعمل على الضبط على اسرائيل للكف عن هذه الاجراءات الانسانية والتي تخالف شرعة حقوق الانسان واعادة هؤلاء المبعدين الى اوطانهم وذويهم .

رئيس مجلس النواب الاردني

كامل عريقات

وقد ارسل هذا القرار الى : -

سيادة رئيس مجلس الشعب السوري

سيادة امين عام الجامعة العربية

سيادة رئيس مجلس الامة الكويتي

سيادة رئيس مجلس الشعب في جمهورية مصر العربية

سيادة رئيس مجلس الشعب السوداني

معالي رئيس المجلس الاستشاري لدولة اتحاد الامارات العربية

معالي رئيس مجلس النواب اللبناني

سيادة رئيس مجلس النواب لدولة البحرين

معالي رئيس مجلس الامة التونسي

معالي رئيس مجلس النواب بالملكة المغربية

الامين العام للأمم المتحدة

امين عام الاتحاد البرلماني الدولي

هكذا منه الأصل